الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣

١٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٠٦)
الاسلاميون والعنف
١٩٨٧ - ١٩٩٣

المجلد ١٠٦

اليسار والعنف

يناير١٩٩٣-ابريل١٩٩٣
الجزء الأول

اعداد
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
العنوان: ٤ش٩ب المعادى تليفون: ٣٧٥٢٠٣٣

*ارهاب .... بـلا كباب صلاح عيسى	اليسار	#٩٣/٠١/٠١	١
*لا حرب فى اسيوط و " الا رهاب " فقه واجتهاد عبدالعال الباقورى	الجمهورية	#٩٣/٠١/٠١	٣
*من يضع المحامين فى قفص الا تهام ؟ عبدالستار الطويلة	اخبار اليوم	#٩٣/٠١/٠٩	٦
*امامنا الا كبر ... نحتاجك عبد اللة امام	روزاليوسف	#٩٣/٠١/١١	٨
*اوراق متأسلمة رفعت السعيد	الا هالى	#٩٣/٠١/١٣	٩
*نعم الدولة مسئولة فريدة النقاش	الا هالى	#٩٣/٠١/١٣	١٢
*الدين كمسالة شخصية فريدة النقاش	الا هالى	#٩٣/٠١/٢٧	١٣
*نعم الحكومة تنازلت كثيرا للمتطرفين عبدالستار الطويلة	روزاليوسف	#٩٣/٠٢/٠١	١٤
*من ثقب الباب كامل زهيرى	الجمهورية	#٩٣/٠٢/٠٢	١٧
*"التأسلم السياسى " محاولة للفهم رفعت السعيد	الا هالى	#٩٣/٠٢/٠٣	١٨
*حول مواجهة الا رهاب فى مصر احمد عباس صالح	الشرق الا وسط	#٩٣/٠٢/٠٦	٢٠
*خطوات على الطريق الصحيح عبدالستار الطويلة	الا خبار	#٩٣/٠٢/٠٦	٢٢
*اليسار ضد التعاطف مع الا رهابيين حسين عبد الرازق	روزاليوسف	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٤
*اليسار ليس بديـلا للحكومة عبدالستار الطويلة	روزاليوسف	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٦
*نعم متطرفون واصوليون نحن عبد اللة امام	روزاليوسف	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٨
*العنف ضد العنف محمود المراغى	العالم اليوم	#٩٣/٠٢/٠٨	٢٩
*قطرة من عسل رفعت السعيد	الا هالى	#٩٣/٠٢/١٠	٣٠
*ارهاب التسنيات وكباب التسعينيات عبد اللة امام	روزاليوسف	#٩٣/٠٣/٠١	٣٢

*لا هدنه مع الا رهاب
احمد حمروش روزاليوسف #٩٣/٠٣/٢٩ ٨٠

*مبالغة غربية فى المسألة المصرية
احمد عباس صالح الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/٠٣ ٨٢

*من ثقب الباب
كامل زهيرى الجمهورية #٩٣/٠٤/٠٤ ٨٤

*والحكومة فى غيبوبة سياسية
عبدالستار الطويلة روزاليوسف #٩٣/٠٤/٠٥ ٨٥

*الا رهاب وسياسة تجفيف المنابع
عبد العال الباقورى الجمهورية #٩٣/٠٤/٠٧ ٨٩

*دون كيشوت يحارب بين السطور
جمال سليم الا هالى #٩٣/٠٤/٠٧ ٩٢

*بين الا مـلاء والرعب
فريدة النقاش الا هالى #٩٣/٠٤/٠٧ ٩٥

*تعظيم سـلام
فتحى عبد الفتاح الجمهورية #٩٣/٠٤/٠٨ ٩٦

*من ثقب الباب
كامل زهيرى الجمهورية #٩٣/٠٤/١١ ٩٨

*حرب الا صوليات
لطفى الخولى الوسط #٩٣/٠٤/١٢ ٩٩

*ابوتيج الظـلام يغتال مدينة مليحة
عبدالعال الباقورى الجمهورية #٩٣/٠٤/١٤ ١٠٣

*كيف نواجه الا رهاب ؟
عبدالغفار شكر الا هالى #٩٣/٠٤/١٤ ١٠٥

*البحث عن العدو
احمد عباس صالح الشرق الا وسط #٩٣/٠٤/١٧ ١٠٩

*الحتمال الثالث
سمير كرم الكفاح العربى #٩٣/٠٤/١٩ ١١١

*مسئولية الوزير الجديد
لطفى واكد الا هالى #٩٣/٠٤/٢١ ١١٢

*شكرا للسادة الا رهابيين
عبد القادر شهيب الا هالى #٩٣/٠٤/٢١ ١١٤

*بيان من الا مة مصدر كل السلطات
صلاح عيسى الوفد #٩٣/٠٤/٢٢ ١١٦

*الا رهاب واللعب الحبال
احمد حمروش روزاليوسف #٩٣/٠٤/٢٦ ١٢٠

*لماذا يضرب الا رهاب مصر المتسامحة ؟ محمد سيد احمد	الوسط	#٩٣/٠٤/٢٦	١٢٢
*وللتأسلم اسباب رفعت السعيد	الا هالى	#٩٣/٠٤/٢٨	١٢٧
*وللتاسلام اسباب رفعت السعيد	الا هالى	#٩٣/٠٤/٢٨	١٣٠
*توحيد الجهود ضد الا رهاب حسين عبد الرازق	اليسار	#٩٣/٠٤/٢٨	١٣٣
*نصف انتصار ونصف هزيمة حصاد الحملة الديمقراطية مدحت الزاهد	اليسار	#٩٣/٠٤/٢٨	١٣٦
*السواد وبدايات الضوء	اليسار	#٩٣/٠٤/٢٨	١٤٢
*سياسة الا رض المحروقة تصعيد جديد للعنف جورج بباوى	اليسار	#٩٣/٠٤/٢٨	١٤٣

المصدر : اليســــار
التاريخ : يناير ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مشاغبات

إرهاب... بلا هكباب

نجح الإرهابيون فى استفزاز الحكومة، وإخراجها عن صمتها، حين تعاملوا معها بصفتها الحقيقية، وأدركوا أنها ليست- كما يشاع- حكومة مصرية مسئولة أمام مجلس الشعب المصرى، ولكنها حكومة دولية يهمها أساسا أن تحصل على ثقة الكونجرس الأمريكى، وأن تمتدحها النيويورك تايمز، وأكثر ماتخافه هو أن يظن بها الرأى العام الأمريكى سوءا.. وما إن أدركوا ذلك حتى وجهوا رصاصاتهم الحمقاء إلى صدور السائحين الأجانب، وبلغت الحماقة بالشيخ جابر- أمير جمهورية إمبابة الأصولية المستقلة- إلى حد نقر طبول الحرب على الحكومة، أمام شاشات محطة تليفزيون أمريكية، فقلق الرأى العام الأمريكى.. وزمزأ الكونجرس الأمريكى، فإذا بالحكومة- المصرية لا الأمريكية- تغضب وتستفز وتعترف أخيرا بأن ظاهرة الإرهاب تستحق الاهتمام، وإذا بقوات المارينز التابعة للأمن المركزى تنزل على شواطئ إمبابة، تنقذ أهلها من الارهابيين والبلطجية الذين يفرضون عليها الإتاوات، وينهون عن المنكر بالشوم والسنج والمطاوى والجنازير!

ويبلغ انزعاج الحكومة من الزمزأة الأمريكية حدا دفعها إلى درجة من التواضع غير المسبوق، فإذا برئيسها ومعظم نوابها يبكون بالدمع الهتون، ويعلنون أن مواجهة الإرهاب ليس مسئوليتها وحدها، وأن شرطتها وصحافتها وطبالها أعجز من أن ينتصروا فى المعركة ضده، دون مساندة كل الأحزاب السياسية ودون مشاركة الأغلبية الصامتة فى الشوارع والنقابات والجمعيات والنوادى.. بل وبلغت الحنية بمحافظة الجيزة، حدا دفعها إلى الاهتمام فجأة، بتوصيل المرافق والخدمات إلى المناطق العشوائية التى أتخذها الشيخ جابر عاصمة لدولته المستقلة قبل تحريرها!

أما أعجب ماحدث فهو أن الجميع قد التحقوا بقوات مقاومة الإرهاب دون أن يتأكدوا أن الحكومة تتبع المنهج الصحيح فى مقاومة الإرهاب، فإذا بجميع الصحف الحزبية تدق طبول الحرب ضد الارهاب، مع أن رئيس الدولة يرفض الالتقاء بزعمائها أو التشاور معهم فى أى شئ حتى لو كان مقاومة الإرهاب، ومع أن رئيس الحكومة قد استبعد حزبا منها هو «حزب العمل» بدعوى أنه يساند الارهاب دون أن يقدم دليلا على ذلك، وإذا ببعض عتاة الديمقراطيين، ومنهم يساريون أو «ميتاسرون»، يؤيدون علنا أو سرا، استمرار حالة الطوارئ، ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، وصدور قانون يحل مجالس النقابات المهنية القائمة، ويستعدون لمساندة الاتجاه الداعى لتسليم هذه النقابات للحكومة، باعتبار أن شعار «الحكومة.. هى الحل» أكثر ديمقراطية من شعار «الإرهاب هو الحل».!

أما الأغلبية الصامتة، فقد خرجت من صمتها أمام شاشات التليفزيون، فإذا بالجميع يرددون تلقينا واحدا، خلاصته: اعدموهم بلا محاكمة.. اشنقوهم دون دفاع... ودوهم وراء الشمس.. الديمقراطية دى كلام فارغ!

وهكذا اكتملت ملامح معركة مقاومة الإرهاب على الطريقة الأمريكية.. وتأكد أنها معركة بين فريقين من الإرهابيين، سوف تنهى إرهابا لحساب إرهاب بلا كباب.. إى بلا ديمقراطية!

صلاح عيسى

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١ يناير ١٩٩٣

خواطـــر عربيـــة :

لا حرب فى أسيوط..و«الإرهاب» فقه واجتهاد!!



بقلم

عبدالعال الباقورى

لا حرب فى اسيوط . كل شىء هادىء فى الميدان ، ميدان السادس من اكتوبر ، وهاهو رمز النصر قائماً شامخاً فى مكانه . وقبل الوصول اليه لم تكن محطة القطار ولا ميدانها هادئين ، ممن يروحون ويغدون . ها هو بائع الصحف . وهاهم باعة الفاكهة .. وعلى البدال ايضا ومحله الشهير ، ومقهى الماجستيك ، وكان فى شرخ الشباب ملتقى الزملاء والصحاب .

كنت اتوجس خيفة على مدينة لم اعشقها .. فالمدن والاماكن كالناس والبشر لك فيها ذكريات ، وتملك تجاهها مشاعر للحب او العشق او الجفاء .. واسيوط ليس سهلا ان تعشقها .. ولكنك لاتستطيع ان تجفوها ، خاصة حين تقلب تاريخها قديماً وحديثا ، فلا تملك الا الاحترام لمدينة جلال الدين السيوطى عالم عصره .. الذى عرف بها وعرفت به .

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 1 يناير 1993

هذه قصة او قصص اخرى .. لما الان ، فقد كنت فى عجلة من امرى . ولكن بالابدرك كله لايترك جله . لابد من اطلالة سريعة ، وتحليق طائر . واستأذنت سائق التاكسى فى دورة سريعة عبر شركة قلته وشركة فريال والاحياء الجديدة فى شمال اسيوط المدينة مرورا بالجامعة ومدينة الاساتذة والطلبة .. وذكريات مع المدينة .. مدينة الستينيات خاصة ..

هذه شوارع اذكرها . وهذه ميدان

اعرفها ولن تجلونى .. وهاهى كنيسة (الادفنتست) .. لم يحن بعد اوان رواية ذكريات هى شركة قلته وزمرة الاصدقاء وطريقنا اليها عبر شارع ثابت وعمارة الشرق وصاروخ الهواء البارد يهبط منها فيكاد يمنع المرور دون ان يوقد اشارة حمراء

إذن كل شىء هادىء فى اسيوط . فهل تكون النيران تحت الرماد ؟. ولكن جامع الرحمن لايردد الا اصداء كلمات التوحيد ، فاذا جد الجد ظهرت الخناجر والسيوف والجنازير !! سمعت هذا . لم اره ولم اشاهده .. ولكن الان ، فى هذه اللحظة ، فى الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الاربعاء ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢ كل شىء هادىء فى المدينة . على العكس مما قرأته فى مجلة عربية احترمها ، قال مراسلها : (كل العنف فى مصر منبعه اسيوط) ! هكذا مرة واحدة لن بداية القصيدة كفر . فمن يقل هذا او يكتبه يجهل مصر ، ولا يعرف اسيوط فان قال انها تبعد عن القاهرة ٦٠٠ كيلو متر ، فانه اخطأ فى حساب المسافات والاماكن خطاه فى حساب اشياء اخرى جعلته يقرن مدينة جلال الدين بأحداث : (نيكاراجوا والجيش الجمهورى الايرلندى ومتمردى الكونترا) ؟!. ومثل هذا الكلام يصفه اهل اسيوط بانه (خلط بلط) .. وما اكثر الكلام (الخلط بلط) الذى كتبته صحف ومجلات عربية وغير عربية عن اسيوط والصعيد وحوادث الارهاب واكثره لا رأس له ولا قدمين

وإلا ارجو ان يشرح لى احد هذه الكلمات التى اوردتها المجلة نفسها التى قال مراسلها انه يكتب من اسيوط

(بين كر وفر المتطرفين واصرار الامن تقف اسيوط كما هى منذ العام ١٩٨١ محورا لاحداث العنف الدينى وبؤرة للاهتمام العالمى الذى يجد فيها لغزا يستعصى على الفهم) "؟

ثم ماذا يا هذا ؟

ز فى كل نجع اقيمت زاوية للصلاة على طريقة تنظيم الجهاد) " كلام ليس صحيحا تماما فما اكثر القرى والكفور والنجوع فى اسيوط التى لم تعرف رواد تنظيم الجهاد وما اكثر القرى التى صدته وردته كما فعلت قريتى . التى حكى لى ابناؤها كيف طردوا مجموعة من (الدقانة) اى اصحاب الذقون المرسله هبطوا عليهم ذات يوم . وحاولوا اعتلاء منبر احد المساجد . فاجبرهم اهل القرية على ان ينزل خطيبهم . وان يصمت . وقالوا لهم لسنا فى حاجة الى من يعلمنا امور ديننا فنحن بها من العالمين

كان هذا قبل سنوات ونشر فى الصفحة الاولى من الصحف ومنذ ذلك اليوم . لم يحاول (الدقانة) هبوط نزلة باقور . وان كان دبيب اقدامهم ليس بعيدا عنها ، فى قرى مجاورة واخرى لصيقة

كانت الزيارة عاجلة ما بين اسيوط ونزلة باقور وعهما لم انقطع فقد كنت هناك قبل شهور ولم تتغير الامور كثيرا ولكنى احسست برغبة فى القاء نظرة بعد

ان قرات ما قرات . تصورت ان الامور تدهورت وان الحرب وقعت فى بر اسيوط .. وجاءت مناسبة دفعتنى الى ان اهبط اسيوط عدة ساعات ..

وبالصدفة المحضة ، وانا فى الطريق بقطار لم اركب يوماً ابطأ منه رغم انهم يسمونه (الشبح) «!» قرات صحيفة عربية صادرة فى اليوم نفسه اى الاربعاء ٢٣ ديسمبر ، وعلى صفحة واحدة موضوعين يعالجان التطرف فى مصر من زاويتين مختلفتين . ولكن بقدر من الموضوعية اكبر مما جاء فى المجلة التى سلفت الاشارة اليها .. كتب احد الموضوعين محام وباحث مصرى فى كلية لندن للاقتصاد والسياسة ، وكتب الثانى رئيس تحرير مجلة (فلسطين المسلمة) التى لم اقرأ اى عدد منها حتى اليوم

قال كاتب احد الموضوعين برصانة (ان الحديث عن تورط دول اجنبية فى تشجيع ومساندة الجماعات الاسلامية المسلحة امر فى غاية الخطورة لايجوز ان يخوض فيه الا من كانت لديه معلومات مؤكدة وموثوق فى مصادرها عن هذا الامر ومع ذلك لا مفر من ملاحظة ان حجم التسليح ونوعية التدريب المتوفرة للجماعات الاسلامية المسلحة فى مصر . وكذلك اسلوب تنظيم هذه الجماعات يجعلان

من العسير جدا تصور ان يكون كل هذا قد تم بمجهود ذاتى ، خاصة وان جانبا كبيراً من نشاط هذه الجماعات يعتمد على تقديم المساعدات المالية والمادية لافرادها واسرهم) ..

هذا كلام جدير بالتقدير وبالمناقشة ، ويثير عديدا من التساؤلات التى تبحث عن اجابات دقيقة وصحيحة وموثقة ، وقادرة على الاقناع بحجم الظاهرة ، فى حقيقتها ، ودون اى مبالغة او تهوين . وعلى سبيل المثال ، لقد سمعت ارقاماً متضاربة الى ابعد الحدود عن تسليح هذه الجماعات فى منطقة واحدة هى ديروط ، فاذا كان هذا شأن منطقة محدودة فماذا عن اسيوط ككل ؟ وماذا عن المحافظات الاخرى ..

ويرتبط بهذا اشد الارتباط حجم العضوية الفاعلة والمؤثرة والقادرة على حمل السلاح .. ذلك ان العناصر الاخرى التى تخطب او تتكلم او تحاول ليست بذات خطر ، خاصة اذا تحركت القوى السياسية المختلفة وحاورتها حجة بحجة ودليلا بدليل وبرهانا ببرهان والكلام عن العضوية يجب ان يفرق فى صفوف هذه الجماعات بين العناصر المتشددة ، والعناصر غير المتشددة . والعناصر التى بين بين

من اسف ان احدا لم يعرض هذا كله ، لا مراكز البحوث المتخصصة ولا جهات الامن ولا غيرها . واخذ الجميع يتصايحون : الذئب .. الذئب ، ولكن احدا لم يحدد معالم وصفات هذا الذئب وعناصر قوته . وقد يكون بعض من يشاركون فى هذه الصيحات هم الذين يهولون فيخادعون ويخدعون ثم تبقى مسألة التمويل .. وهذه مسألة المسائل ، فمن اين لهم هذا؟ من اين لهم ثمن هذه الاسلحة ، وبعضها يصل ثمنه فى اسيوط الى عدة آلاف فيقال ان الرشاش ٥٦ الذى تتسلح به هذه الجماعات فى ديروط يبلغ ثمنه مابين ٣ و ٧ آلاف جنيه

ان حديث العموميات والاتهامات المرسلة يخدم هذه العناصر . ولايقنع

الجماهير بحقيقة خطرها ..

والخلاصة ، لا حرب فى اسيوط .. هل اقول حتى الان ؟ ولكن البعض يرى ان النيران تحت الرماد .. ربما ويحذر من امكانية انتقال بؤرة الاشتعال من مركز لآخر فى المحافظة من ديروط الى ابو تيج مثلا ..

ولكن الاهم من هذا كله .. اننا حذرنا كثيرا من الخطر ، فهل آن لنا ان ندرك حقيقته ، ان نمسك بمعالمه ، وتفصيلاته ، ونعرفه كما هو فى الواقع وفى الحياة

ان هذه هى مهمة اللجنة التى شكلها مجلس الشعب .. التى تنتظر منها ان تضع النقاط فوق الحروف ، وان تقدم الحقائق كاملة بعد ان تستمع - وبسرعة - الى جميع وجهات النظر خاصة أراء من يبدون تعاطفا - بشكل أو باخر مع الجماعات الاسلامية المسلحة . قد يسأل البعض وهل هناك من يبدو هذا التعاطف ؟ ردى على هذا كلمات انقلها من كتاب مطروح فى السوق يقول (ان اطلاق النار وحمل البندقية ليس له مبرر عند غالبية الجماعات الاسلامية حتى اليوم ، وذلك من باب حماية الامة وابعاد شبح الحرب الاهلية بين الحاكم والمحكوم . ولكن فريقا من الاسلاميين يرون ان لا حل مع الحكومات الا القتال ، وهكذا فقههم وذاك اجتهادهم ولا حجر عليهم من احد فهم اختطوا لانفسهم طريقاً ، وهم الذين يتحملون تبعاته فى الدنيا وفى الاخرة) !

فما رأيكم - دام فضلكم - فى هذا الاجتهاد ؟.. علي اية حال ، الكتاب فى الاسواق ، فأقرأوه واحكموا ، وهو مجموعة خواطر . ولكن هذا الكلام هو بيت القصيد فيه

وفى حدود علمى وهو قليل والحمدلله هذه اول مرة يدافع فيها احد الكاتبين علنا عن الجماعات الاسلامية المسلحة . ويعتبر افعالهم (فقها) و (اجتهادا) ولا حجر عليهم !

هنا مكمن الخطر

واسلمى يامصر فى كل حين
وتحية لاسيوط مدينة سيدى جلال

المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٢

من يضع المحامين فى قفص الاتهام ؟

حادث هام .. مر دون ان تتوقف عنده الصحف المصرية كثيرا رغم اهميته الشديدة لانه اعلان ونذير عما ينتظرنا اذا ما تحققت للمتطرفين من التيار الدينى السياسى احلامهم بفرض سيطرتهم ونفوذهم على الحكم ..

بقلم :

عبدالستار الطويلة

ولان الجميع مروا مرور الكرام على ذلك الحادث فانى اجد نفسى مضطرا للعودة الى مناقشة تلك القضية .. والحادث هو ان عددا من المحامين فى السودان اقاموا احتفالا ما قيل انه بعيد ميلاد احد زملائهم وقيل فى رواية اخرى انه كان احتفالا بزواجه ..

المهم ان الاخوة السودانيين مولعون بما يسمى « بالونسة » اى جلسات الصفوة والمسامرة .. وقيل ان احدهم فاجأ المحتفلين بوجود زجاجة خمر معه .. شاركه فى شربها محاميان .. وقالت مصادر المحامين انها لم تكن زجاجة خمر بل بضع علب من « البيرة » غير المسكرة التى تباع حتى فى السعودية .. وذهب « احد البصاصين » وابلغ « الشرطة الاسلامية » التى جاءت وهاجمت الناس فى احتفالهم وفى عقر دارهم .. واوسعوهم ضربا وركلا كأنما ضبطوا لديهم اسلحة ومفرقعات .. وعلى الفور قامت محكمة من « اياما » وحكمت على اثنين بالجلد مائة جلدة .. نفذت على الفور دون معارضة او استئناف ..

وللعلم ان نظام العقوبات ايام الانجليز المستعمرين الذين نص على العقاب بالجلد فى بعض الاحيان وبالذات السجون كان يجعل الحد الاقصى للجلد اثنتى عشرة جلدة وبشرط قيام طبيب بالكشف على المحكوم عليه قبلها .. ومتابعة الطبيب لتنفيذ العقوبة وذلك حرصا على حياته لان المطلوب ضربه لاموته !

ولن ندخل فى مناقشة العقوبة وملابساتها لان الاخطر من ذلك ان كل مسئول فى السودان بعد ان احتج المحامون على ماحدث لزملائهم .. وقد ذاقوا ربما لاول مرة نوع الحكم الموجود هناك .. نقول ان كل مسئول هناك ندد علانية بنظام المحاماة ..

ودعا الى الغائه . قائلا ان الاسلام لا يعرف ذلك النظام ولا يعترف بالمحامين !

وصحيح انه لم يكن هناك محامون فى عهود الخلافة الاسلامية المختلفة .. ولا فى اى عهود قديمة سواء عهد الفراعنة او الاغريق او الرومان .. لكن نظام المحاماة جاء مع العصر الحديث عندما اختلفت وجهة نظر بنى الانسان بالنسبة للجريمة ودوافعها ونوع العقوبة .. واكتشف الناس ما تواضعوا على تسميته بحقوق الانسان ..

وها نحن نرى بعض الاصوليين ارسى نظاما اصوليا مما يدعوننا فى مصر الى الاخذ بمثله يندد بنظام المحاماة ويهدد بالغائه بدعوى انه غير اسلامى ..

ومن المؤكد ان اى محام فى كل نظام اصولى اى حكومة فاشية دينية .. لن يكون حرا فى ساحة القضاء الدينى على الاطلاق فى الدفاع عن موكله .. فلو فرضنا ان ذلك الموكل كان يحاكم بتهمة انه تحدث بكلمات مع بعض جلسائه اعتبرها البصاصون نوعا من الكفر والارتداد ..

ومثل هذه الدردشة ستصبح جريمة فى ظل النظام الدينى الفاشى . ووقف المحامى وقال انه من ابسط حقوق الانسان ان يعبر عن رايه بحرية فى قعدة دردشة مع اصدقائه .. على الفور ستامر المحكمة بالقبض على المحامى وايداعه قفص الاتهام هو الآخر لانه يدعو الى الكفر والارتداد .. اذ كيف يدعو الى حق اى انسان ان يعبر عن رايه ولو فى بيته فى مثل هذه الامور الشائكة .. وقس على ذلك لو حاول ان يجد عذرا لجريمة متهم يراد

المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ يناير ١٩٩٣

رجمه او صلبه او قطع يده بحجة اختلاف الظروف فى ايامنا عن ايام زمان فسيتهم من المحكمة بالكفر ومخالفة الشريعة وهكذا ..

وليس بعيدا ان تأتى فرقة اصولية متطرفة .. فتلغى تماما نظام « المحاماة » بزعم انه بدعة علمانية او ماشابه ذلك . ونحن قد رأينا بروفة لذلك فى محاكم النظام الاسلامى فى ايران حيث سلب المحامون اى حق فى الدفاع ..

وكذلك فى محاكم جعفر نميرى فى السودان نفسه ..

وليتأمل المصريون النعيم الذى نعيش فيه فى بلادنا .. من استمتاع للمتهمين بحقوق الدفاع .. وحق المتهم فى توكيل اى عدد يشاء من المحامين حتى امام المحاكم العسكرية .. وحق رد القضاة .. ثم الاستئناف . والنقض .. وقانون الاجراءات الجنائية الذى يضمن حقوق الانسان .. ودور المحاماة حيث يعتبرهم القانون جزءا من جهاز العدالة كله ويسمون بالقضاء الواقف .. ونقابتهم التى تضمن حريتهم فى الدفاع والمرافعة بل ان القانون اعطى المحامى حصانة اذ لا يجوز للنيابة التحقيق معه الا بعد ابلاغ النقابة .. واصغر محام فى مصر من حقه الطعن فى اى قانون .. وفى اى قرار ولو كان صادرا من رئيس الجمهورية نفسه .. دون خشية من عقاب او مجرد لوم ! ويستفيد القتلة - الارهابيون - بكل هذه الضمانات بما فيها مظلة المحاماة !

ومع ذلك فنحن غير راضين بكل هذا ونريد المزيد .. ولا احد يمنعنا من المطالبة بهذا المزيد ..

واولى بدعاة التيار الدينى السياسى ان يناقشوا تلك القضايا .. قضية حقوق الانسان ويحددوا موقفنا منها بالتفصيل .. ولو كان تفصيلا مملا .. بدلا من اغراقنا فى حديث عن العلمانية والادعاء بانها مرادفة للكفر والارتداد .. او انها مستوردة من الغرب الاستثمارى وخلافه ..

ان المسألة باختصار ان المصريين بعد ان تحرروا من الكابوس العثمانى الذى انهار وتحطم وثار على الخلافة فيه شعب تركيا نفسه . ارتضوا العيش معا وفقا لمبدأ الفصل بين الدين والدولة .. ومازالوا على ذلك حتى اليوم واغلب المسلمين فيهم مؤمنون وموحدون بالله .. وبعضهم يصل فى ايمانه الى حد التصوف والانجذاب ويرى الاولياء والرسل فى منامه .. ومع ذلك فانه لايرتضى عن الحكم المدنى بديلا .. ولم يسمع بكلمة علمانية .. ولايفهم معناها ..

وكذلك اقباط مصر سعداء بالحكم الذى يعيشون فيه . وان كانت لهم ملاحظات فانهم يرون ان بوسعهم ان يبدوها من خلال القنوات الديمقراطية فى البلاد ..

وليس عدلا ان يخيرهم الباحث الكبير الاستاذ الدكتور محمد عمارة بين ان يختاروا بين شريعة نابليون الاستعمارية وبين شريعة الامام الشافعى والامام الليث فقط فماذا لو كان لهم خيار ثالث .. وهو القانون المدنى الديمقراطى الذى يتفقون عليه مع اخوانهم المسلمين فى الوطن .. وقد عاشوا فى ظله منذ اعلان استقلال مصر .. وهم ليسوا وحدهم فى معارضة الحكومة الدينية .. بل ان اغلب المسلمين يعارضونها .. فهى لن تكون سوى نوع جديد من انواع الفاشية اذ ستفرض وحدانية الفكر والاسلوب والنظام كما هو الامر فى الفاشية والشيوعية على السواء .. ودعاة الدولة الدينية يعلمون ذلك تمام العلم .. ويتلمظون لشرب دماء خصومهم اليوم قبل الغد والا فما معنى هذه الاعمال الارهابية كل يوم .. وقتل د. فرج فودة الذى كان يحاور فى الامس القريب الدكتور محمد عمارة وزملاءه ؟!

اننا لانجادلكم فى حقكم فى الدفاع عن ضرورة تطبيق الشريعة كما ترونها .. فهذا حق مقدس من حقوق الانسان .. اننا فقط نعارض الارهاب والاجرام .. ونحن نعلم ان الارهاب يثير ضجيجا حول الدعوة الدينية فيعطيها حجما اكبر من حجمها .. ونحن نعتقد انه اذا ما نجحنا فى القضاء على الارهاب .. فستستطيع كل القوى الديمقراطية والليبرالية الحاق الهزيمة بدعاة الدولة الدينية عن طريق الحوار والنشاط الجماهيرى وجها لوجه .. فانتم ليست لديكم اى اسلحة تقدمونها سوى التكفير . وهو سلاح مفلول .. وبواسطة علماء اسلاميين اجلاء يفندونه على نفس ارضيتكم الفكرية .. بعد هذا فهو الافلاس السياسى والنظرى امام واقع العصر وافكار هذا الزمان غير زمانكم القديم الذى مازلتم مشدودين اليه !

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ يناير ١٩٩٢

إمامنا الأكبر... نحتاجك !

لا يختلف احد حول الازهر منارة للدين الصحيح ، ولا حول دوره الذى يؤديه منذ مئات السنين ، عشرات الالوف من خريجيه ، نعتز بفضلهم علينا ، فهم العلماء والاساتذة ، وهم الخطباء ، والموجهون ، وهم دعاة الحق بالعلم والدراسة ، وسعة الافق ..

وهناك بعض الذين يحرفون الكلم عن موضعه ، ويخلطون الاوراق عن عمد ، ويحاولون تشويه موقفنا ، نحن نطلب من شيخ الازهر ان يمارس دوره ، وان يستفيد العالم الإسلامى من علمه ، وإمامته التى لا يختلف عليها احد ..

إن كتائب الازهر تقاتل وحدها ، بينما هو بثقله ، وابوته الروحية والعملية ، آثر ان يكون فى مؤخرة الصفوف ، وليس فى مقدمتها .. وفى تاريخ الازهر شيوخ شامخون ، تحدوا الطغيان ، ووقفوا امام السلطان ، وكانوا ملجأ للناس فى الازمات فخرجوا ـ على ما يعانونه من شيخوخة ومرض ـ يقودونهم إلى الرشاد ، وامنوهم من خوف ، بل واطعموهم من جوع ..

وعندما ادلهمت الامور ، واصبحت البندقية ، والمدفع الرشاش تمزق صدور المسلمين الابرياء باسم الدين ، راينا انه لا يكفى ان يقاتل رجال الازهر وحدهم ، وانه ليس هناك اسمى من الدفاع عن نقاء الدين وطهارته وسماحته ، ليضحى من اجله شيخ الازهر براحته وصحته .. فكلمته حاسمة ، ووجوده هام ، ورايه نافذ ، وتوجيهه صارم ، ولاننا نقدر دوره ، راينا انه لا ينبغى ان يترك جنوده البواسل والشجعان يقاتلون بشراسة وحدهم ، ويبقى هو مستريح الضمير مكتفياً بتصريح هنا .. وهناك ذراً للرماد !

إن تقاعس إمامنا الاكبر عن الذهاب إلى المناطق الملتهبة ، بفعل فتنة يقودها جهلاء وادعياء ، اصبحوا امراء ، ومفتين ، يعطى للذين فى قلوبهم مرض ان يظنوا به الظنون ، وإذا كان بعض الظن إثما ، فإن البعض الآخر ليس إثماً .

إنه من العار ان تشذ فئة ضالة ، مضللة باسم الإسلام ، فى بلد فيه الازهر ، وتصل فى ضلالها إلى هذا المدى الذى استفز مشاعر المسلمين العاديين ، فخرجوا لمواجهتهم بما فى قلوبهم من إيمان ، وما لديهم من معلومات ، ويتصدون بصدورهم لهذا الإرهاب الاسود المتدثر بالدين ..

ونعجب كيف يفرط شيخ الازهر فى مسئوليته ، ولا يتقدم الصفوف ، تاركاً موقعه إلى حيث يواجه .. او .. يستريح ■

عبد الله إمام

أوراق متأسلمة



د . رفعت السعيد

ليست هواية . ولكنها داء يجتاح كل المشتغلين بعلم التاريخ ، ان تجتمع لديك وفى كل يوم ، ومن كل الصحف والكتب ، قصاصات من ورق كل منها تتربع عليها معلومة ، او خبر ، او راى او موقف . وتتراكم الأوراق دون ترتيب ، لينتهى العام ، وبدلا من ان نغلق ملفه ، نجدها تاتى الى هنا ... لعلها تحاول ان تعلن لنا وبطريقتها الخاصة ان عاما ذا طبيعة خاصة جدا قد انتهى ... واننا نحاول ان نبدا عاما جديدا .

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٢ يناير ١٩٩٣

● الحكام المتأسلمون فى السودان الشقيق يصعدون وعن عمد مشكلات تتراكم على طريق العلاقة المصرية - السودانية .

مشكلاتهم الداخلية تلاحقهم ، الجوع والفساد ، والدكتاتورية المتوحشة تمسك بخناقهم وتضعهم على حافة المواجهة مع شعبهم ، ولا مفر من البحث عن مجرى لصرف ابصار واذهان السودانيين بعيدا عن الامساك بخناق العسكر المتأسلمين ...

وتثار مشاكل حلايب والمدارس والمياه ... ولكن لا مفر .

●●●●

● السيد أشرف السعد مخترع لعبة الاقتصاد المتأسلم ، والذى خرج من مطار القاهرة العتيد معززا ومكرما ، قرر أن يغير زيه الرسمى ، اللحية التى كانت شبرا ونصف انكمشت لتصبح على النسق الانجليزى . وبقية « عدة الشغل » اختفت ... الجلباب والطاقية حلت محلهما أزياء بييركاردان ، والزبيبة هى الأخرى اختفت لا ادرى كيف ؟

حتى حرمه الخاص تخلصوا من تسميته « مولانا » ... وأصبح اسمه الان : أشرف باشا .

●●●●

○ وبينما مصر كلها تعلن ان « حلايب » مصرية ، والمصريون جميعا يتمسكون بكل حبة رمل فيها ، يجد الاستاذ عادل حسين انه من الملائم ان يعلن وبلا مناسبة « ان قضية حلايب متداخلة بالفعل وملتبسه » (الشعب ١٩٩٣/١/٥) .

وكأنه يريد ان يقدم للعسكر المتأسلم فى السودان ورقة تقول ان المسألة « ملتبسه » حتى لدى البعض من سكان مصر .

ملحوظة : على صفحات ذات الجريدة يتربع بشكل دائم اعلان للخطوط الجوية السودانية .

●●●●

● الطبال السابق « جابر » يترك صحبة العوالم ليدخل عالم التأسلم ، بدلا من المسبحة أمسك جنزيرا ، أصبح أميرا . وكالات الانباء الغربية صنعت منه اسطورة . والذين سكتوا عليه منحوه وهما كبيرا انه أمير حقا .

البلطجة تماما مثل النصب فى شركات « توظيف الاسلام » تستترت خلف طابع متأسلم . إمبابة عاشت زمنا صعبا فى ظل تحكم « صبى العالمه » سمو الامير جابر . الذى قدم نموذجا مفزعا لما يمكن ان يكون عليه تحكم « المتأسلمون » .

●●●●

● احد اساطير « الاقتصاد المتأسلم » و« توظيف الاسلام » والموجود حاليا ومنذ فترة فى السجن ، رزق بطفل شرعى تماما .

يبدو ان ادارة السجن تتبع التقاليد السويدية التى تسمح بلقاء الزوجات فى خلوة شرعية .

ترى كم ينفق السيد « المتأسلم » فى السجن ؟

لايهم الرقم ، فالمليارات التى نهبها من دماء الفقراء ، لم يزل اغلبها تحت يده .

●●●●

○ الدولة تستعيد سيطرتها على امارة امبابة . الامير جابر يتكشف عن شخص لايستحق الوصف بالفاظ يمكنها ان تنشر ، وكالات

الانباء ... ذات وكالات الانباء الغربية التى توجته اميرا ، ونددت بنا لاننا اضعف من ان نواجهه ، توزع بيانات احتجاج من لجان حقوق الانسان الغربية تحتج على اعتقال سمو الامير ... وعلى انتهاك حقوقه وسلطاته .

... والامر المثير للدهشة ان جريدة « الشعب » لم تزل تدافع عن شركات « توظيف الاسلام » ، وتندد بالحكومة لانها لم تمنحهم فرصة اخرى ، ربما لان « الشعب ! » لم تزل تجد ان افراد الشعب مازال لديهم بعض مال لم ينهب بعد .

●●●●

○ من اخطر القضايا التى سيتركها بوش دون حل ، ولعل السيد « كلينتون » « سيحتاس » فى حلها ... ان امريكا وبعد ان اشبعت سمو امير الامراء عمر عبد الرحمن ترحيبا وتكريما ، والتى منحته - بعد ان تأكد لها انه صاحب فتوى اغتيال فرج فوده - بطاقة خضراء تكفل له اقامة دائمة ، بعد ذلك كله ثمة مشكلة يصعب حلها فسمو امير الامراء يريد ان يتزوج امريكية ، ولسمو الامير زوجات فى مصر ، والقضية التى تشغل بال امريكا هى : هل القانون الذى يحرم تعدد الزوجات ينطبق على الزوجات المقيمات فى مصر ؟ ام ماذا ؟

وحتى يتم استصدار فتوى امريكية يقضى سمو الامير فترة خطوبة سعيدة .

خاطرة : يدهشنى ان سمو الامير لايجد راحته الا فى رحاب « الامبريالية النصرانية الكافرة » كما يسميها سموه ، وكما يسميها اتباعه .

●●●●

● وزعت الامم المتحدة تقريرا أعده مفوضها - لحقوق الانسان عن ممارسات حكم التأسلم الايرانى ... لن اطيل عليكم ، فقط سأورد بعض فقرات :

« ان زعماء مسيحيين وشخصيات علمانية لايزالون يضطهدون فى ايران بسبب ديانتهم »

« من الطرق المستخدمة فى التعذيب التعليق لمدة طويلة فى اوضاع مؤلمة ، والحرق بالسجائر ، والضرب بعنف باسلاك كهربائية ، والسجناء السياسيون يتركون لايام طويلة معصوبى الاعين حتى يفقدوا كل قدرة على الوعى بما حولهم » .

... « فى الستة أشهر الاولى لعام ١٩٩٢ سجلت ٢٢٤ حالة اعدام على الاقل »

... « المحاكمات تتم امام محاكم « ثورية » وتتم سرا ودون حضور محام ، أو اى من اقارب المتهمين »

... وهذه مجرد نماذج من العدالة المتأسلمه .

●●●●

○ الشيخ احمد ديدات . هل تذكرونه ؟ انه ذلك الرجل

المصدر : الأهالي
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٣ يناير ١٩٩٣

المتخصص في اصدار كتب متخصصة في الطعن في الديانة المسيحية والمسيحيين . والذى تتخصص العديد من دور النشر المتاسلمه في مصر في ترجمة ونشر كتبه كنوع من ترويج الفتنة الطائفية في مصر .

هذا الشيخ ادانته المحكمةالعليا في جنوب افريقيا بتهمة تبديد وسرقة اموال المعهد العالمى للدعوى الاسلامية في جنوب افريقيا .... ؟ علما بأن الذى قدم الشكوى ضده مجموعه من مسلمى جنوب افريقيا .

● ولا تعليق .

●●●●

● حكومة العسكر المتاسلم في السودان تنتهك الحريات ، تقيم مراكز متوحشة للتعذيب تسمى بيوت الاشباح ، تلغى النقابات العمالية والمهنية ، تدوس الدستور باقدام العسكر ... واكثر من ذلك بكثير يرتكبه العسكريون المتاسلمون ضد الشعب السودانى الرافض لحكمهم المتلىء فسادا .

●●●●

● جريدة « المسلمون » (٢٥ ديسمبر ١٩٩٢) تدافع عن الشيخ ديدات بعد الحكم عليه بتهمة السرقة ، وتصف المحاكمة - كالمعتاد - بانها مؤامرة نصرانية .

● غريبة ... جريدة « الشعب » المتاسلمه لاتكف عن الاشادة بحكام ايران والسودان ، بينما تظل تتشدق هنا بالدفاع عن حقوق الانسان ، والديمقراطية والدستور ... وحقوق النقابات .... !

كيف ؟ وبأى منطق ؟

●●●●

● قبل ان انسى لماذا تصمت الصحف المتاسلمه عن القتال الوحشى الذى يشنه المتاسلمون الافغان ضد بعضهم البعض ؟

ولماذا لايفسرون لنا هذه الوحشية ؟ ولماذا لايحددون لنا من هو « المسلم » ومن هو « الكافر » وسط هذه الغابة المتوحشة المتخمة بوحوش لايعرفون للانسانية معنى ... او قيمة ؟

○ المتاسلمون في نقابة المحامين يحاولون تدمير اتحاد المحامين العرب .

البعض يفسر ذلك بانه رد على الهزيمة الساحقة التى منيت بها الرموز المتاسلمه في انتخابات المكتب الدائم للاتحاد .

ولقد يكون ذلك احد الدوافع ، لكننى اعتقد ان السبب الحقيقى هو النزعة المتاسلمة التى تعادى العروبة والقومية العربية ، وكل مايتصل بهما .

هل عرفتم السبب ؟

●●●●

● في ٧ يناير بحثت عن عبارة تهنئة للاخوة الاقباط ... ووجدت الورقة التالية :

حضر الشيخ محمد عبد المطلب احد كبار شيوخ الازهر الشريف والمسمى بالشاعر البدوى احتفالات بعيد الميلاد المجيد ووقف على منبر الكنيسة ليلقى قصيدة جميلة جاء فيها :

كلانا على دين به هو مؤمن
ولكن خذلان البلاد هو الكفر

اسمعتم ايها المتاسلمون (خذلان البلاد هو الكفر »

واخيرا ...

لماذا هم هكذا هؤلاء المتاسلمون ؟

لانه مع سيادة المناخ العام الذى يروج للتطرف ، والذى يدعو الى الفتنة ، تروج الدعاوى المتاسلمه فتصبح ستارا ملائما لكل هذه الانواع من البشر حكاما ومحكومين ، يتسترون بها لتمرير مالايمكن قبوله ، وما لا يمكن اعتباره جزءا من صحيح الاسلام ...

والغريب انهم جميعا قريبى الشبه من بعضهم البعض الريان ، البشير ، ديدات ، السعد ... رافسانجانى وبقية المسلسل فجميعهم يرتكبون مالا يمكن قبوله او تقبله وهم متسترون خلف ستار من الاسلام ، او باللغة العربية الفصحى ... وهم متاسلمون .

والى اللقاء ....

قضية للمناقشة

نعم .. الدولة مسئولة

وصلتني من القارىء « سامح نابليون جرجس » من مغاغة رسالة قال فيها : ان المسئول عن الفتنة والارهاب لم يحدد بعد . ولكن الذى اعرفه جيدا هو ان الوزارة الوحيدة التى تتحمل كل هذه الاعباء هى وزارة الداخلية مضحية باغلى شىء وهو ابناؤها واخرهم الشهيد النقيب « على خاطر » الذى جعل قلوبنا جميعا مسلمين واقباط تنزف دما .

والمقصر فى ذلك هو وزارة العدل او القانون الذى تحكم به وبطء تنفيذ الاحكام .والعيب كل العيب على كل محام يقوم بالدفاع عن هؤلاء .

اما عن اضطهاد المسيحيين فهو لاياتى من الافراد اولا . بل ياتى من الحكومة نفسها . واقولها بكل صراحة انا وكل مسيحى يعيش معى فى قريتى « بنى خالد » مغاغة ـ المنيا لم تحدث اية مشكلة على الاطلاق بيننا وبين اخواننا المسلمين . حتى الجماعات الاسلامية بالقرية تتعامل معنا بكل الود .

واعود الى الحكومة .. ففى المدرسة لايوجد مكان لتدريس مادة الدين المسيحى اما الطالب القبطى الذى يحصل على تقدير جيد جدا وامتياز فى السنوات الاولى فيحصل على مقبول عند تخرجه حتى لايكون معيدا او استاذا فى اى جامعة .

كما ان هناك نسبة معينة قدرتها الدولة للالتحاق بكلية الشرطة او التعيين فى وظيفة وكيل النيابة بالنسبة للاقباط الذين يجرى استبعادهم من الترشيح .

ويستبعد المسيحيون من الاعارات للدول العربية .

إذن فالمسيحى ليس له قيمة فى وطنه فكيف يعيش وهو مضطهد نفسيا وهو الاضطهاد الاكثر ايلاما من الاعتداء عليه وعلى ممتلكاته .

واتفق مع الصديق سامح ان وزارة الداخلية تقوم بدور هام ويضحى بعض خيرة رجالها بانفسهم لكن هناك اخرين من رجال الشرطة يستبيحون القرى والاحياء التى يلاحقون فيها بعض افراد الجماعات المسلحة وهم يشعرون انهم فى ظل حماية قوانين الطوارىء لهم لارقابة عليهم وليس هناك من يحاسبهم كذلك فان المعالجة الامنية وحدها دون خطة ثقافية واعلامية ومناخ ديموقراطى حقيقى وصحى لن تنجح فى كسر شوكة الارهاب .

ولكن اخطر مافى هذه الرسالة هو غياب الروح الديمقراطية والاتجاه لادانه المحامين الذين يدافعون عن المتهمين والقضاء الذى يدقق الامور . فالمتهم برىء حتى تثبت ادانته ولابد من ان تتوفر له كل سبل الدفاع عن نفسه لان هذا هو الضمان الوحيد للجميع ضد البطش والاجراءات العشوائية .

خاصة وان القضاء هو الملاذ الاول للمواطن الذى يقع عليه الاضطهاد من اى جهة وكم اتمنى ان تكون لدى المواطنين الاقباط الجراة والمبادرة لتحريك الدعوى ضد استبعادهم من الاعارات او تحديد نسبة ضئيلة لهم فى كلية الشرطة .

فريدة النقاش

قضية للمناقشة

الديـن كمســـــالة شخصيــــــة

قال مسئول كبير للفنان المصرى هشام جاد الذى يعيش مهاجرا فى باريس « لاتفكر بالعودة حاول ان تجد لنفسك مكانا هنا فربما بعد عشر سنوات اعجز حتى انا عن الحصول على تأشيرة من مصر لزيارة فرنسا اذ ستكون الجماعات الدينية المتطرفة فى الحكم » .

وقبل شهور كان مسئول كبير آخر يتحدث فى ندوة عامة قد قال إن المستقبل مظلم وان المتطرفين قادمون ، وقد علق أحد الحاضرين قائلا : اذا كان الذين يحكموننا يتحدثون بهذه الصورة كما لو انهم بلا حيلة فما بالنا نحن المحكومين

خلاصة الأمر ان الحكم الذى يعترف بعجزه المتفاقم عن مواجهة تيارات الارهاب والتطرف الدينى وبينما يلجأ فحسب الى المواجهة الامنية هو عاجز ايضا عن بلورة مشروع متكامل لتصفية التطرف ان فى الواقع الفعلى او فى الفكر والوجدان .

ولتصفية التطرف فى الواقع الفعلى طريقة واحدة يعرفها الحكم جيدا وهى حل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة وتوفير فرص عمل للعاطلين ومستوى معيشة إنسانى للكادحين

اما عن الفكر والوجدان فان للحديث شجون ، وطالما صرخ الكتاب المستنيرون مطالبين بتنقية الاعلام من كل الشوائب ، ومن التفسيرات السطحية للديانات ، ومن دعوات التعصب والتطرف التى يبثها دعاة متخصصون فى الاساءة للاقباط ، وتقليل جرعة المادة الدينية بعامة ليعود الدين كما كان وكما هو فى البلاد المتحضرة مهمة خاصة بالمسجد والكنيسة وشأنا شخصيا للبشر يقع فى صميم علاقة الانسان بربه ، وهذا هو جوهر الحكومة المدنية واساس الدعوة العلمانية التى لابد من التاكيد ـ للمرة الألف ربما ـ أنها تختلف تماما عن الالحاد او الدعوة له ، لان ميدانها هو تنظيم العلاقة بين المواطنين من كل الأديان وبين الدولة فالفارق بين الدولة الدينية والدولة المدنية أى العلمانية هى ان الاخيرة تعامل رعاياها على أساس المواطنه وليس على اساس الانتماء الدينى ، اما الأولى فتعتبر الدين هو المعيار والدولة المصرية دوله شبه علمانية لكنها تمارس ممارسات الدولة الدينية .

اما الميدان الثانى فهو الثقافة ونقطة البدء فيه هى أن تقف الدولة مع حرية الفكر والتعبير والتنظيم على كل المستويات وتساند دون أى تردد مبادرات المفكرين الديموقراطيين لكنها لم تفعل ذلك

فلماذا تتخذ الدولة مثل هذا الموقف المتردد العاجز ؟

تقول لنا الممارسات والمشاهدات إن عددا لايستهان به من كبار موظفيها بل ووزرائها يرتبطون بصور شتى مع السعودية وبلدان الخليج معاقل لأفكار وقوى التطرف الدينى فضلا عن عدم قدرة برنامجها الاقتصادى والاجتماعى

عاجز عن حل المشكلات المتفاقمة للشعب وهى بالتالى تجد فى الاعلام الدينى ومغازلة التيارات الدينية وسيلة مثلى لاغراق الشعب فى مشكلات ليست هى مشكلاته الحقيقية . وهى تجنى من جراء ذلك ثمارا مرة ولاتتعلم

فريدة النقاش

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عبد الستار الطويلة

لنقرأ معا هذه العبارات ونتأملها فى هدوء :

« إن هناك حقيقة أولى يجب أن نتنبه لها وهى أن هناك إرهابا آخر سبق وواكب إرهاب هذه الجماعات (الجماعات المتطرفة) وهو إرهاب الدولة البوليسية القائمة (يقصد الدولة المصرية) » .

« وبدون القضاء عليه (أى على إرهاب الحكومة) سنواجه بموجات مختلفة من الإرهاب والعنف » .

لذلك يجب « إقامة جبهة ديموقراطية معادية للإرهاب : إرهاب الجماعات المتسترة بالدين وإرهاب الدولة » .

وهذه الجبهة تتشكل ممن ؟ .. يجيب الكاتب « إنها جبهة ديموقراطية نواتها تحالف اليسار والقوى الليبرالية الحقيقية » .

هذه العبارات نشرت فى مجلة اليسار عدد يناير ١٩٩٣ بقلم زميلنا الكاتب الكبير الأستاذ حسين عبد الرازق رئيس تحريرها .. وكتبها تحت عنوان مثير هو : « جبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب والدولة البوليسية » ..

والمقال كله ملء بالتدليل على أن الشعب المصرى لايواجه خطرا داهما حاليا هو إرهاب الجماعات المتطرفة الإرهابية التى تقتل المواطنين وتحرق عربات الشرطة بمن فيها وتواصل محاولة نسف السيارات التى تنقل السياح لتقتل من فيها وتخرب الاقتصاد القومى .

وليس بخاف على أحد أن هذه الأعمال الإرهابية كلها تجرى بهدف واحد هو استيلاء فاعليها على السلطة لإقامة نظام فاشستى سيكون زميلنا الأستاذ حسين ورفاقه اجمعين أول من يساقون إلى السيف والنطع ، زمرا ووحدانا ومعهم صفوف طويلة من كل الكتاب الديموقراطيين والليبراليين والمشتبه فى إيمانهم و .. الخ .

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

والكاتب لايرى ان مثل ذلك النوع من الإرهاب هو الجدير باولوية التصدى والنضال ضده حتى تهدأ الأمور وتستقر وتنقذ مصر من ذلك الخطر القريب والمحلق فوق رؤوسنا كانه قاذفات الصواعق للتدمير والتخريب ! بل إنه يقف على نفس المستوى خطر سماه بارهاب الدولة « البوليسية » .

وهذه الدولة « البوليسية » هى التى تتصدى للارهاب والإرهابيين .. فتتعقبهم وتحطم سيطرتهم على الأحياء والقرى بل والمدينة تلك السيطرة التى هى بروفة لهم على الحكم فى المستقبل . وهى التى بدات تفتح أبواب الإعلام لكشف خطورتهم على مستقبل الأمة والديموقراطية .

فإذا كان الكاتب يريد أن تكون الجبهة التى ينشدها جبهة ضد هذه الحكومة اى على الشعب أن يحاربها كما يحارب الإرهابيين ، فكيف سيحاربها الشعب ؟ ناهيك عن كيف سيحارب الاثنتين : الجماعات الإرهابية والحكومة معا ؟ ..

ثم إن الدعوة لمحاربة الجماعات الإرهابية والحكومة بنفس الجهاز ـ اى الجبهة ـ هو فى الحقيقة دعم لموقف تلك الجماعات وتحريض للشعب الا يقف ضدها . كيف ؟..

إذا كنتم تقولون للشعب إن هناك نوعين من الإرهابيين : الجماعات والحكومة اى انكم تضعون الاثنتين على قدم المساواة ، فإن النتيجة حدوث بلبلة وتمييع للموقف ضد الجماعات الإرهابية بل وإشاعة للعطف عليها لانها بشكل ما ضحية لإرهاب الحكومة ذات البنادق والمدافع والسيارات المدرعة

بل فى الحقيقة مقال زميلنا الأستاذ حسين يؤكد أن افراد هذه الجماعات ضحايا فعلا للحكومة ، فهو يصف إرهاب الحكومة بانه « سبق وواكب » إرهاب هذه الجماعات .. وبدون القضاء عليه ـ اى على إرهاب الحكومة ـ سنواجه بموجات مختلفة من الإرهاب والعنف » .

فهل سبق إرهاب الحكومة إرهاب الجماعات حقا ؟..

هل كان انور السادات يرهب الجماعات الإسلامية عندما ارتكبت جريمة الفنية العسكرية فى بداية عهده . وهو يتعاون مع فرق منها ضد اليسار والناصريين ؟ هل إرهاب الجماعات فى عهد حسنى مبارك كان نتيجة ان حكومته قد مارست إرهابا ضد الشعب او حتى ضدهم ؟

إن الاوضاع الديموقراطية فى مصر فى عهد مبارك افضل مما كانت عليه فى بداية سنوات حكم السادات الأولى .. وعلى الاقل لدينا حاليا تعددية حزبية اوسع (عشرة احزاب على الاقل) وحرية صحافة واسعة ..

هناك حقا نواقص كثيرة فى تلك الديموقراطية مسموح للقاصى والدانى ان يكتب ويطالب بالتخلص منها .. وفى مواجهة رئيس الجمهورية شخصيا ..

ولم يبدا حسنى مبارك باى عمل معاد للتيار الإسلامى المعتدل منه والمتطرف بل ترك لهم فرصة واسعة جدا للعمل السياسى رغم أن ذلك ممنوع بنص قانون الاحزاب ..

لقد شارك الإخوان فى الانتخابات مرة تحت علم الوفد ومرة تحت علم حزب العمل .. وسيطروا على حزب العمل تقريبا .. أما الجماعات المتطرفة .. فهناك اكثر من عشر صحف تدعو لها وتعلن تكفير الحكومة والمثقفين والشعب جميعا ، لانه يقبل حكومة كافرة ! وهناك عدد كبير من دور النشر تروج لهذا .. وكتب المرحوم سيد قطب عن حاكمية الله والكفر ملقاه علنا فى كل اركان المكتبات لمن يشترى .. بل على الأرصفة .. وكانت هذه الجماعات تسيطر على المساجد فى مصر ، ويتتالى رجال دين على شاشة التليفزيون يتحدثون مؤيدين افكارهم ..

بل إن نظام حسنى مبارك قدم تنازلا هاما جدا للتيار المتطرف الإرهابى نفسه اذكر به زميلنا الأستاذ حسين عبد الرازق ..

إن هؤلاء الإرهابيين .. قتلوا صبيحة يوم عيد الأضحى بعد ٤٨ ساعة من اغتيال انور السادات حوالى تسعين ضابطا وشرطيا فى اسيوط وهم يحاولون الاستيلاء عليها .. ماذا كان حكم القضاء فى هذه الجريمة ؟ .. والقضاء جزء من الدولة المعاصرة ؟.. لم يحكم

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

بإعدام واحد من هؤلاء القتلة !.. وقلنا وقال كثيرون ايامها إن المأمول ان تتصرف الجماعات الإرهابية بعد ذلك الحكم في تعقل .. وهدوء ... بعد سعة الصدر هذه والتي لامثيل لها من جانب القضاء والنظام ككل ..

إن التناقض بين نظام مبارك وبين التيار المتطرف بدا عندما بدأوا هم في استخدام العنف ..

وكان ممكنا إلغاء الاحكام العرفية التي فرضت بعد اغتيال السادات لولا أن الإرهابيين اصروا على المضي في طريق الإرهاب بل إنهم فتحوا الباب لسن قوانين جديدة لا ترضاها الحركة الديموقراطية في مصر .. التي كانت كلما كثفت جهودها لإلغاء القوانين المعادية للديموقراطية تفاجأ باعمال إرهابية تضعف من تلك الجهود وتقوى من القوى التي تخاصم الديموقراطية ..

وعلى اى حال فإنه من النادر جدا ان يجد المرء حكومة يمكن ان تكون هينة لينة رقيقة في معاملة إرهابيين يسفكون دم الناس ويقتلون السياح ويهزون هيبة الدولة ومكانتها في العالم علاوة على خطف لقمة العيش من افواه ابناء الشعب .. لنكن واقعيين .. إننا نطالب وسنظل نناضل من اجل حقوق الإنسان ولكن الا يرى الزميل الفاضل ان الحكومات الشيوعية التي كنا نتصور لضلالات قراناها وصدقناها كانت اكثر الحكومات في العالم انتهاكا لحقوق الإنسان وسحقا لها في وحشية لا مثيل لها .

إننا جميعا مع ذلك نرفض التجاوزات التي تحدث من سلطات الامن .. وننتقدها علنا .. ودور مجلة اليسار في هذا النقد مشهود ومشكور .. ولا احد يمنعنا من ذلك .. ولكن إذا ماقلنا وزعمنا ان الدولة هي بدورها إرهابية ونضعها في كفة واحدة مع المتطرفين الإرهابيين ، فإنما نحن نصب الوقود لصالح عملية الإرهاب في مصر ونعطي الإرهابيين المبرر بل والاخطر ان نكسب عطف الجماهير عليهم . بل إن الدعوة لتشكيل جبهة ضد الدولة البوليسية تعني إضعافا لها إن لم يكن إطاحة بها .. مما يعني فتح الطريق امام الإرهابيين المتطرفين ورفاقهم المعتدلين للسيطرة على البلاد في النهاية ..

لكن على اى حال فإن مطالعة بقية صفحات عدد مجلة اليسار المشار إليه .. يكشف عن رئيس تحريرها وعدد من زملائه الافاضل يرفضون التحالف مع النظام ضد الإرهابيين .. بل وينتقدون حزب التجمع على ان هناك ميلا لديه لمثل هذا التحالف ..

على اى حال إن عزاءنا فيما قراناه في اليسار ان خالد محيي الدين زعيم حزب التجمع كان واضحا تماما في تاكيد استعداد حزبه للوقوف جنبا إلى جنب الحكومة في مكافحتها للتطرف والإرهاب ..

وبذلك انقذ اليسار من السقوط مرة اخرى في هاوية الخطا السياسي الفاحش .. كما حدث في مواقف حاسمة من قبل مثل الموقف من ثورة يوليو نفسها ..

كما ان هذا الموقف يؤكد ان السعي لإقامة حلف سياسي كبير لمحاربة العدو الاساسي للشعب اليوم وهو الإرهاب لن يتوقف .. فذلك التحالف هو طوق النجاة لإنقاذ مصر من خطر الفاشية الدينية . ■

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢ فبراير ١٩٩٣

من ثقب الباب

مطلوب أفكار جديدة فى لجنة مجلس الشعب لمواجهة الارهاب . وهى تستمع لاول مرة لاراء زعماء الاحزاب . فقد طالب عدد من المفكرين من قبل بعقد مؤتمر قومى سياسى لتستمع الحكومة إلى رأى المعارضة وتسمع المعارضة رأى الحكومة . وقد تكون هذه اللجنة الجديدة فى مجلس الشعب بداية طيبة . أو عودة إلى الفكرة القديمة « على الضيق » .

وهى فكرة قديمة فعلا ، لان كثيرين طالبوا منذ عشر سنوات ، وأنا منهم ، وفى هذا المكان « من ثقب الباب » بعقد مؤتمر سياسى للحكومة والمعارضة على غرار المؤتمر الاقتصادى الذى بدأ به الرئيس مبارك حكمه .

ولكن الاقتصاد سبق السياسة وتغلب عليها ، وتأجل المؤتمر السياسى إلى أجل غير مسمى . وأكثر من عشر سنوات .

واليوم ، بعد تصاعد الارهاب والعنف ، نحتاج مرة أخرى وأكثر من أى مرة إلى الحوار السياسى الشامل . الذى تشترك فيه الحكومة والمعارضة وخبراء الاقتصاد وعلماء الاجتماع ورجال الدين .

وليس يكفى ان تنعقد اللجنة ، فيؤكد زعماء المعارضة على برامج أحزابهم . والذين يؤمنون بتوسيع الديمقراطية يؤكدون انها الحل . والذين يتحدثون عن البطالة يقولون انها السبب .. وكل ذلك وغيره مشروع ومقبول ومتوقع . ولكن المطلوب بداية جديدة فى بحث الاسباب والجذور بحثاً ميدانيا . وأتمنى أن ينتقل أعضاء اللجنة إلى الاحياء العشوائية فى القاهرة والجيزة والقليوبية . وأن يروا بأعينهم ماحدث . وليس يكفى أن نسمى ماحدث بالاحياء العشوائية . لان العشوائية أصبحت هى القاعدة والاصل . وفى هذه الاحياء تزدحم الملايين الكثيفة ولها مطالب مشروعة وحاجات عاجلة ومعاناة حقيقية .

والمطلوب أن ترى اللجنة القاهرة « الاخرى » ، أيضا وهى تختلف تماما عن « وسط البلد »

ان قاهرة التسعينات أو مايسمى القاهرة الكبرى غير قاهرة الستينات والخمسينات . وماحدث فى داخل الريف أكبر . والمطلوب أن نفتح باب الاجتهاد ، وان نسمع الرأى والرأى الاخر ، ونستمع للسياسى والاقتصادى والاجتماعى وعالم النفس وخبير الاعلام ولايكفى ان تعلن الحكومة التعبئة الشاملة « القانونية » وأن يسن خبراء القانون اسنانهم وقوانينهم ، ليقترحوا تعديل قانون الاحزاب وقوانين النقابات . وتقع الحكومة فى اغراء الحلول السهلة وهى إصدار القوانين بعد القوانين .

وقد يكون إجتماع لجنة مجلس الشعب بداية طيبة لاصلاح تأجل عاما بعد عام ، لتسمع المعارضة وتستمع الحكومة لرأى الشعب

كامل زهيرى

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ فبراير ١٩٩٢

صفحة من تاريخ مصر

« التأسلم السياسى » محاولة للفهم

.. ومع تزايد ظاهرة التأسلم السياسى تتزايد ايضا محاولات دراستها وتفهمها . ودراسة اسبابها ومسبباتها وتصدر اخيرا دراسة اكاديمية ممتعة « الدولتان ـ السلطة والمجتمع » فى الغرب وفى بلاد الاسلام والمؤلف هو برتران بادى، اما المترجم الذى قدم ترجمة راقية ومتقنة فهو لطيف فرج .

والكتاب دراسة اكاديمية جادة . تحاول ان تجيب على الاسئلة الاكثر صعوبة ، وهى تقدم حزمة من الافتراضات فى مواجهة كل سؤال ، لعل استعصاء السؤال يجد حلا عبر تنوع الافتراضات ، او عبر تجميعها معا . وهو اسلوب اكاديمى اكثر دقة من الامساك المتعسف برؤية احادية قد تقدم نصف اجابة ، او بعضا من اجابة .

فعند الاجابة على سؤال لماذا التطرف ، وبين اى الفئات ينمو ؟ نقرأ نسيجا من محاولات الفهم .. « يفترض بعض المتأثرين باعمال لرنر ان ازدهار عملية المنازعة التى تقوم بها جماعات التطرف يعتبر تدعيقا على تواكب التحديث مع التعبئة العشوائية . وهكذا تصل الازمة الى ذروتها فى حالة حدوث تفاوت شديد بين تحضر سريع للغاية . وبين عدم القضاء على الامية ، الامر الذى يؤدى الى هجرة العديد من السكان الى المدينة دون ان يستطيعوا الاندماج فيها حقا . ثم يبحثوا فى التعبئة الاجتماعية عن وسيلة لتعويض احباطات الحياة الحضرية . وفى الاتجاه المناقض يصر اخرون على النجاح الذى حققته المنازعة الاسلامية لدى السكان الاكثر تعليما ويستندون فى ذلك الى الدور المميز الذى تلعبه الجامعة خاصة فى القاهرة فى تجنيد مناضلين اسلاميين جدد .

وتمضى الدراسة لتقول : « ان لكل من هذين التحليلين جانبا من الصواب : اذ يصبح نفوذ الجماعة الدينية اكثر وجودا فى الواقع . حين يكون الفرد محروما من وسائل الاتصال بسبب جهله . اما فيما يتعلق بتقدم التعليم ، فمن المؤكد انه مصدر للتطلعات وللاحباطات تجاه التحديث كما يؤكد ذلك بوضوح شديد خط سير الطالب فى القاهرة طبقا لوصف جيل كيبر بدءا من الآمال التى تولد على مقاعد الدراسة الجامعية المكتظة بالطلبة ووصولا الى انقشاع الاوهام حين يجد نفسه بعد بضعة سنوات يعمل سائقا لتاكسى او سباكا وذلك من اجل ان يتفادى دور العاطل صاحب الشهادة .

وتتوقف الدراسة عند ظاهرة ملفتة للنظر . فالحركات الدينية تبدو وكانها تستفيد من السياسات الاستبدادية التى تجعلها تتخذ صورة الضحية لكنها ايضا تستفيد من سياسات ليبرالية تسمح لها بتنظيم نفسها وبنشر نفوذها .. ويظهر المثال التركى من ناحيته ان المنظمات ذات الميول الاسلامية قد استفادت من مراحل المقرطة التى سمحت بوجود تنافس سياسى حقيقى لكى تدعم نفوذها وتفرض ذاتها ,, فى حين ان مثالى الجزائر وتونس يشيران الى العكس . ويكشفان عن الطريقة التى يمكن للجماعات الاسلامية ان تستفيد بها لكى تتغذى من توجهات النظام الاستبدادية .

وهكذا تقف بنا الدراسة عند اجابة مزدوجة فلا الديمقراطية ولا الاستبدادية يمكنها ان تقنع او تمنع دعاة التأسلم السياسى وتقول : « اذن لا يكمن العنصر الحاسم فى تنشيط المنازعة فى مستوى الاستبدادية ، ولا حتى فى تتابع مراحل الانفراج والانغلاق ، بل يبدو انه كامن فى طبيعة العلاقة السياسية ذاتها ، وفى التوتر الذى يتجلى بين المسرح السياسى

والمجالات الاجتماعية فيولد في اوقات القهر ، كما في اوقات السعي نحو حلول وسط نفس الفهم ونفس الرفض وسواء كان النظام القائم ليبراليا او استبداديا فانه ينتج نفس الديناميه الابوية الجديدة التي تدفعه الى الفشل وتجعل منازعته امرا محتما ،

.. نحن اذن امام نظام حكم فاشل وعاجز لكنه في نفس الوقت يتستر خلف مناخ عام يتيح الفرصة للتأسلم السياسي كي ينمو ، ويطعن ويفرض نفسه كبديل .

فالمناخ العام الذي يصنعه النظام ، يتيح الفرصة للتطرف كي ينمو ، بل وكما تقول الدراسة يفرض على بعض العناصر الليبرالية بان تعتقد « ان الفرصة الوحيدة المتاحة امامها هي اختفاءاثر الدينيين وذلك للحصول على حد ادنى من القدرة على الانتصار » وتقول الدراسة ان هذه المحاولة من جانب الليبراليين لاضفاءطابع ديني على معارضتهم للحكم كي يصبحوا اكثر تأثيرا في الجماهير ، هي محاولة غير مجدية لانها تجعل معارضتهم « كسكين بدون نصل .

والحقيقة اننا امام دراسة اكاديمية بمعنى الكلمة ، وهي دراسة محاذرة تحتاج الى تدقيق في دراستها ، ويصعب للغاية استعراضها او تلخيصها .. ولهذا فاننا نكتفي بان نلفت النظر اليها كمحاولة جادة لفهم منابع افكار تيار التاسلم السياسي وطرق تحركه ، ومواقف القوى الاخرى منه .

ويبقى ان نوجه الشكر للاستاذ فرج ، على اختيار موفق ، وترجمة دقيقة .

د . رفعت السعيد

حول مواجهة الإرهاب في مصر

احمد عباس صالح

● في مجتمع مثل المجتمع المصري لا بد من ادخال كل صاحب دعوة سياسية في اطار الشرعية على ان تكون تلك الدعوة ذات برامج واضحة ومحددة

الفكر المبرر لقيام «ثورة» يقوم اساساً على ان المتاح من حرية التعبير ومن حق تكوين الاحزاب قليل، وان تغيير النظام - لا يمكن ان يحدث من خلال اطر الشرعية القائمة، ولذلك لا بد من اللجوء الى القوة. هكذا برر العنف والقوة لإحداث التغيير بدءا من ثورة كرومويل في بريطانيا في القرن السابع عشر الى الثورة الفرنسية ثم الثورة السوفياتية. وصار بعد ذلك من المسلمات ان تغيير السلطة لا يحدث إلا بالقوة لان القائمين عليها لا يتخلعون منها بارادتهم، وقد لا يظنون ان من حق الآخرين ان يسعوا لتغييرهم، وقامت افكار لتبرير الثورة ضربت في العمق من نظام الثقافة السائد ودخلت في كل ما يتصل بالتفكير كعملية اجتماعية.

ولكن فكرة «الثورة» على الرغم من شيوعها لاقت مقاومة فكرية او فلسفية كما حدث في المجتمع البريطاني على يد الاشتراكيين الديمقراطيين الذين رفضوا التغيير بالثورة والحوا على ان صندوق الانتخابات هو المحك وردوا بافكار قيمة على الافكار الاخرى المبررة للثورة.

ومع اتساع الديموقراطية في الدول الاوروبية المتقدمة بهتت فكرة «الثورة» واصبح تغيير السلطة عملية دورية تتم من خلال برامج وبيانات وشروح وانجازات الى ان بلغت الذروة في التقدم في العالم الديموقراطي الآن. وضعفت فكرة الثورة لان التغيير بواسطة الانفجار والعنف لا يلبث ان ينطفئ وتتربع على السلطة عناصر محافظة لم تعترف اصلا بحق التغيير بواسطة الانتخاب الحر الصحيح. وبالتالي تعتبر اي محاولة للنقد او للمناقشة عملية خيانة وجريمة سياسية تعاقب باقسى العقاب، وبالفعل لم تصمد اكبر تجربة سياسية في القرن العشرين وهي التجربة السوفياتية وكان مقتلها هو الافتقار الى الديموقراطية ذات الاوجه المتعددة والتي تستطيع في احد وجوهها تغيير الحكم بسلام وبدون عنف، وفي وجه آخر تستطيع الديموقراطية ان تقوم بعمليات تصحيح ذاتية متلاحقة فتكشف نقاط الضعف في النظام فتزيلها وتصححها وتنشئ المؤسسة وراء المؤسسة في مواجهة اشكال الخلل حتى اصبح من الصعب ان يتفشى الفساد او ينشأ خلل خطير يقوض النظام، ولذلك امنت النظم الديموقراطية من الثورات والانقلابات، والعمليات الارهابية التي نراها في المجتمعات الديموقراطية تصبح شيئا مرفوضا بشكل مطلق مهما تستند الى دعاوى او حقوق كما نرى مثلا في الارهاب الذي يفسد السكينة والامان في ايرلندا الشمالية وفي المملكة المتحدة عموما، فثوار ايرلندا يرفضون اللجوء الى صندوق الانتخاب، والقضية الايرلندية مع ذلك معقدة ولها اكثر من وجه.

وبالنسبة للعالم العربي ادى انعدام الديموقراطية او التلاعب بها في بدايات النصف الاول من هذا القرن الى الثورة، وها نحن اولاء نجد بعض القوى الاجتماعية طالبة التغيير تلجأ الى العنف والارهاب وتكتسب كل الرذائل الناشئة عن فكرة العنف والاحساس بالافتقار الى الشرعية واللجوء الى السرية والكتمان، وهي حالة نفسية تبلغ بالعضو المنتسب اليها الى حد الكراهية المطلقة لمن هو خارج الدائرة، والى حالة من التعصب المرضي الذي يحتاج الى علاج استشفائي.

ولهذا فتحت الديموقراطية ابوابها لكل دعوة، وتركت للرأي العام ان يختار، ولكن قامت مؤسسات بالغة القوة، ومن صميم التركيب الديموقراطي غير التعسفي تقف ضد اي طغيان بما في ذلك طغيان الاغلبية، وتعلمت الشعوب الديموقراطية الا تركن للعواطف وان تقاوم جاذبية القيادات الكارزمية والتي قامت باعظم الادوار، وهكذا راينا قادة كبارا مثل تشرشل اولا وبوش اخيرا يسقطون في الانتخابات ومجد انتصاراتهم السياسية والعسكرية لم يخفت ضجيجه بعد.

والمشكلة التي تواجه بعض المجتمعات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العربية مثل الجزائر وتونس وسورية ومصر هي الحركات السياسية ذات الطابع الارهابي والتي تريد ان تصل الى السلطة عن طريق زعزعة النظم القائمة وتخريب وتدمير بعض دعاماتها بغرض الوصول الى اسقاطها وتسلم السلطة، وهي تستعيد فكرة الثورة وإن لم تحاول تجديد شبابها الفكري نتيجة لان الحركات الجديدة لا تمتلك القدرة الفكرية على ذلك وتتخفى وراء مقولة تعميمية وبغموض مقصود بدعوى انها تدعو الى الاسلام وكانها تتحرك داخل مجتمعات ليس الاسلام قوامها وتراثها والهامها الفكري.

ومواجهة الارهاب الدموي المريض الذي نشهد بعض مظاهره الآن تتم باسهل الطرق وهي المقاومة المسلحة والعنف، وهو رد طبيعي على العنف الذي تبدؤه هذه الجماعات في كل مرة. والى جانب هذا الرد العنيف نجد بعض الحوارات التي تقوم على المزايدة على دعاوى الارهابيين بالتزام الفكر الاسلامي وكان المجتمع الذي نعيش فيه لم تقم حياته على الاسلام.

وهذا أسهل الطرق وخاصة مقاومة العنف بالعنف ولكن الى جانب ذلك لا بد من التفكير في استراتيجية بعيدة المدى وبحيث لا يتورط النظام المصري مثلا في ما تورط فيه النظام الجزائري، فان احدا لا يطلب ذلك ومن الضروري الاستفادة من هذه التجربة. وفي مجتمع مثل المجتمع المصري على سبيل المثال لا بد من ادخال كل صاحب دعوة سياسية في اطار الشرعية على ان تكون تلك الدعوة ذات برامج واضحة ومحددة وعلى ان تتاح للآراء الأخرى كل الفرص الضرورية وعلى ان يوضع دستور وتقوم المؤسسات المدنية والتي مناطها ضبط الحركة الاجتماعية والسياسية بما يمنع التصادم الاجتماعي العنيف والضار أو جور القوي على الضعيف او المصلحة الخاصة على المصلحة الاجتماعية. لا بد من حركة تحرر فكري واسعة النطاق في المجتمع المصري، ولا بد من اصلاح النقابات المهنية وهيئات التدريس في الجامعة واعطاء اعضاء هذه المؤسسات الاحساس بالجدية والرغبة في التطوير والاصلاح حتى يشتركوا في العملية الانتخابية ولا يقفوا موقف المتفرج لأن حالة الاحباط القائمة تجعل الناس يائسين من الاصلاح غير مصدقين بان هناك أي رغبة جادة في العمل السليم.

لا بد من نهضة فكرية تقوم على احدث عناصر الفكر من العلم الحديث الى التكنولوجيا الى مناهج المعرفة، وهو امر لا فكاك منه. فقد أصبح بيننا وبين المجتمعات المتقدمة مسافات فلكية والقوى التي تزعم الثورية تجرنا الى الوراء والى مزيد من التخلف وكانها تامر شيطاني يريد ايقاعنا في جب مظلم لا مخرج منه.

حقا ان الخروج من المازق الاقتصادي هو الهدف الأول الذي ياتي في مقدمة الاولويات الا ان هذا الاصلاح الذي يقوم في الاصل على فكرة الحرية والالتزام الاجتماعي لا بد ان يكون مصحوبا بحركة تصحيح شاملة . لا بد ان يقوم على أساس من المنافسة الصحيحة والابداع الحر، والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية المسلم بها في كل الانظمة السياسية في جميع العالم.

لا بد من حرية النقد ولا بد من الاجهزة الديموقراطية التي تتابع ما يثار، وان يوجد نظام كالموجود في اوروبا والذي يقوم على التحقيق الاجتماعي او العام الى جانب النظام القضائي لفحص اتهام أو خطأ، وعادة ما تسند سلطة التحقيق هذه الى الهيئة البرلمانية ولجانها.

فلا يكفي ان تنقد الصحف أو تشير الى خطأ ثم ينتهي كل شيء. لا بد من متابعة لهذا النقد ولا بد ان يعرف الراي العام ماذا حدث وكيف أصلح هذا الخطأ، فالصحافة في مصر تنشر الكثير من الاخطاء ولكن احدا لا يهتم او يكترث بالمتابعة وهكذا فقدت الكتابة اي تاثير، وما لم يعالج هذا الخلل الخطير تصبح حرية الصحافة بلا اي مغزى او جدوى.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٦ فبراير ١٩٩٣

ملاحظــــات عن التطـرف والارهـاب :

خطـــوات على الطـريق الصحيــح

بقلم:

عبدالستار الطويلة

الجلسة التي عقدت في مجلس الشعب لاجراء حوار بين الحزب الوطني الديمقراطي وكل الاحزاب السياسية في مصر وحضرها رؤساؤها .. خطوة هامة على طريق الاستجابة للظروف الصعبة الحالية التي تستوجب وضع محاربة التطرف والارهاب هدفا قوميا للامة كلها ..

وهي بداية للاستجابة الى دعوة الرئيس مبارك منذ مؤتمر الحزب الوطني في يوليو الماضي الى تكاتف الاحزاب والهيئات لمواجهة الارهاب باعتبار أن سيادة التطرف على مقدرات الامة ستصيب الجميع بكارثة .. ابسطها واهونها شأنا إنهاء الديمقراطية ليحل محلها نظام ديكتاتوري مظلم الى ماشاء الله .

وفي الاجتماعات التي عقدت بين الاحزاب كانت تلك الاحزاب على مستوى الموقف .. وكان اكثر تعبيرا عن مد خطورة التطرف والارهاب واسبابه والطريق لمواجهته ممثل حزب الوفد رئيسه السيد فؤاد سراج الدين .. وقد اكدنا دائما ضرورة التعاون الى ابعد الحدود مع هذا الحزب وحزب التجمع بالذات لان موقفهما واضح وثابت وتاريخي ضد مايسمى بالتيار السياسي الاسلامي متطرفا كان او معتدلا ظاهريا .. وتاريخ الحركة السياسية حافل بالصدام بين ذلك التيار والوفد واليسار المصري عموما الى حد ان من يسمون بالاسلاميين كانوا يسمحون لأنفسهم أن يتحولوا الى مخلب قط في يد نظام الحكم سواء في عهد الملكية او جمال عبدالناصر او انور السادات لمحاربة هذين التيارين السياسيين الوفد واليسار .

وحسنا فعل الحزب الوطني إذ دعا حزب العمل لحضور تلك الاجتماعات إذ هو يزعم انه يقف ضد التطرف والارهاب .. كي يرى الشعب الموقف الحقيقي له .. ولذلك فإنه يجب أن ينشر رأي ممثل ذلك الحزب في تلك الاجتماعات بشكل كامل ولو حرفيا .. حتى يمكن للشعب ان يعرف وكي يمكن للقوى الديمقراطية جميعا الرد على مايقول . فكما قلنا عدة مرات إن الخطر على ديمقراطيتنا وحضارتنا ومسيرتنا نحو التقدم صادر من تيار الاسلام السياسي كله .. ومازلنا نلفت الانظار ان اولئك الإرهابيين هم التنظيم السري لذلك التيار والذي سيستخدم في الوقت المناسب جهارا نهارا بتعليمات صريحة من قيادة ذلك التيار الاسلامي السياسي عندما يحتدم الصراع ويصبح مكشوفا .. فهم يحلمون بحرب شبه اهلية وهذا هو الهدف من عمليات الهجوم في المدن والاحياء والقرى بكوكتيل مولوتوف واغتيال رجال الشرطة .

ولقد تحدث بعض ممثلي الاحزاب احاديث جادة ومفيدة حول قضية التطرف والارهاب ويجب ان يتوسع الحوار ليشمل التجمعات الجماهيرية .. ولعل مافعلته هيئة الكتاب في معرض الكتاب هذا العام مثالا يحتذى إذ نظمت عدة ندوات وجلسات لمناقشة هذا الموضوع وهي مناقشات اشترك فيها العشرات من الكتاب والمثقفين وكذلك وزير الداخلية واستمع اليها الوف من المواطنين الذين ترددوا على المعرض طوال اسبوعين ..

لابد من تكرار هذا الاسلوب في كل محافظات ومراكز مصر .. وإذا كانت وزارة الثقافة قد بدات الامر في معرض الكتاب .. فعلى الاحزاب السياسية ومؤسسات الدولة تحمل مسئولية الندوات والاجتماعات بطول البلاد وعرضها .. ومن هنا تاتي الجبهة الوطنية تنظم المنشودة على اسس قاعدية شعبية راسخة ..

هذه ملاحظة .. الملاحظة الثانية هذا الاسبوع .. ان القضاء رفض التصريح بحزب يسمي حزب الصحوة الاسلامية .. كانت لجنة الاحزاب قد رفضت التصريح به .. والغريب ان احدا لم يلتفت الى ماجاء في برنامج او مبررات تشكيل هذا الحزب .. حتى قرانا في الصحف ان المحكمة قررت رفضه لاسباب مدهشة حقا تتلخص فيما ياتي نقلا عما جاء في تلك الصحف .

= ان ذلك الحزب يقسم الامة الى دارين : دار السلام ودار الحرب .

= انه يفرق بين المواطنين بسبب الدين .

= انه يعطل حق غير المسلم في الانتماء لمصر (كذا) ؟ !

وواقع الامر ان البند الاول والبند الثاني « معقولان » لانهما يتفقان مع ظاهر وباطن مايقوله التيار الاسلامي السياسي تماما .. معتدلا كان او متطرفا .. فحكاية دار السلام ودار الحرب هي تعبير اخر مرادف لتعبير مجتمع الجاهلية والكفر الذي هو مجتمعنا الحالي .. واما الدعاة المتطرفون فهم المسلمون الحقيقيون ولذلك يشنون عليه الحرب ..

اما التفرقة بين المواطنين بسبب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

الدين فهذا هو مايجاهرون به رغم الشعار ، لهم مالنا وعليهم ماعلينا ، فهم يتمسحون به ولكنهم في الحقيقة يكذبون .. إنهم فقط يعدون بالتسامح مع غير المسلم وتعبير التسامح هذا تعبير مهين لأى مواطن مصرى .. فعلام يتسامح المصرى المسلم مع المصرى القبطى ؟ ! وهم لن يسمحوا لغير المسلمين بتولى المناصب القيادية السياسية في البلاد واشياء اخرى كثيرة لامجال لها هنا ..

اما الذى يثير الدهشة ولم افهمه حقا : كيف يعطل حق غير المسلم في الانتماء لمصر ؟ .. هل يعنى هذا انهم باعتبارهم يعتقدون انه لاتوجد قوميات وإنما قومية واحدة هى الامة الاسلامية .. وبالتالى ، فالنصارى ، ليسوا جزءا منها ام ماذا ؟ ..

على اى حال شكرا للمحكمة .. انها اعفتنا من حزب جديد يريد إشعال نار الفتنة الدينية ضراما .. ويكفينا مانواجهه الآن .. وإنه لشىء غريب حقا لماذا يريد ، الاسلاميون ، تاسيس عدة احزاب تمثلهم .. اليس هذا تاكيدا لما قلناه عشرات المرات من ان الاجتهاد في تفسير الدين متعدد ومختلف .. ويسمح حتى بالتصفية البدنية بين فرق المجتهدين كما حدث على طول التاريخ الاسلامى وكان اول المصفين جماعة الخوارج وهم فرقة من فرق المسلمين فسرت الدين تفسيرا مختلفا .. حتى قتلت الرجل العظيم على بن ابى طالب ثم تفرق المسلمون شيعا واحزابا بالعشرات استولى بعضها على الحكم على جماجم واشلاء البعض الاخر .. ووصلت حدة العداء بين بعضها البعض إلى حد ان احد الفرقاء عندما استولى على السلطة من طريق اخر استخرج من القبور هياكلهم العظمية وعلقها على ابواب المدن لجلدها بالسياط (كذلك فعل العباسيون بالأمويين) !

وعلى اى حال هذا يبدو انه تقليد لدى جميع انواع الحكم العقائدية .. فقد نكلت فرق مسيحية بفرق مسيحية اخرى في العصور الوسطى .. ومازال البروتستانت في ايرلنده الشمالية ينكلون بالكاثوليك فيها .. ونكلت فرق من الشيوعيين بفرق شيوعية اخرى وصفتها بدنيا في بشاعة ..

الملاحظة الثالثة .. فهى خاصة بحكم او تفسير المحكمة الدستورية العليا للنص الدستورى الذى اثار خلافا عميقا في احكام المحاكم بشأن حق رئيس الجمهورية في إحالة بعض الجرائم او القضايا للمحكمة العسكرية بموجب قانون الطوارىء .

وهذا يؤكد ماسبق ان قلناه من قبل ان الاعتراض على اى حكم لأى محكمة .. مكانه الطبيعى هو القضاء ايضا بدرجاته المختلفة .. فلا حاجة قط إذن للتعليق على اى حكم قضائى بالغمز او النقد .. احتراما للقضاء وحماية للقضاة كى لايحكموا إلا بما تمليه عليهم ضمائرهم .. ولانفتح بابا لتناقضات بين السلطة القضائية وغيرها من السلطات ..

ومصر تتمتع والحمد لله بدرجات مختلفة من القضاء للاستئناف والاستشكال والنقض بل ونقض النقض .. وهذا كله يتوج بالمحكمة الدستورية العليا التى تفصل في الخلافات حول ابى القوانين وهو الدستور ..

كما تتمتع مصر بان كل اجراءات التقاضى وجلسات واحكام المحاكم .. تجرى بصورة علنية .. وامام الناس جميعا .. وعندما لاتحترم السلطة التنفيذية تلك الاحكام تقوم الدنيا ولاتقعد .. نقدا .. وتحذيرا .. لنتعلم من حكم المحكمة الدستورية .. احترام احكام القضاء مهما كانت درجته .. واللجوء إلى المسالك الشرعية القانونية وهى كثيرة والحمد لله .. وليس للقوانين عندنا صفة القداسة فهى ليست جزءا من ، حاكمية الله ، التى يتوعدنا بها المتطرفون الذين يزعمون لأنفسهم كذبا الوكالة عن الله في الارض .. وبالتالى فلا خوف من التصفية البدنية التى سيتخذها عادة المتطرفون وسيلة للتخلص من الذين يختلفون معهم في تفسير قوانينهم التى يدعون انها الهية .

نحن والحمد لله نستطيع التخلص من اى قانون او تعديله بوسائل بسيطة جدا .. هى مجلس الشعب .. حيث يتكلم الناس كما يشاءون .. وتخضع الأقلية للأغلبية لا اكثر ولا اقل ..

ذلك لاننا نلوذ بالديمقراطية والليبرالية .. التى تحترم حقوق الانسان .. وعقل الإنسان .. في نفس الوقت الذى نعبد الله ونقوم له اناء الليل واطراف النهار سواء في مساجدنا او كنائسنا .. وندعوه ان يجعلنا بفضائل الاخلاق وقيم الدين السامية ..

ونحن نعالج شئون دنيانا .. التى نحن اعلم بها !!

حوار الأسبوع

حسين عبد الرازق :

اليسار ضد التعاطف مع الإرهابيين !

في العدد الاخير من روزاليوسف (الاثنين ١ فبراير ١٩٩٣) تفضل الزميل « عبد الستار الطويلة » فخصص مقاله « نعم الحكومة تنازلت كثيراً للمتطرفين » للتعليق على مقال المنشور في افتتاحية مجلة « اليسار » - التي اتشرف برئاسة تحريرها - في اول يناير ١٩٩٣ . تحت عنوان « جبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب والدولة البوليسية » . وقد ورد في مقال الزميل عبد الستار بعض الاحكام حول موقفي وموقف مجلة اليسار وحزب التجمع ، اجد من واجبي نحو قراء « روزاليوسف » ان اصححها واوضحها .

يقول الزميل في مقاله : « والمقال كله ملىء بالتدليل على ان الشعب المصرى لا يواجه خطراً داهماً حاليا هو إرهاب الجماعات المتطرفة الإرهابية التي تقتل المواطنين وتحرق عربات الشرطة بمن فيها وتواصل محاولة نسف السيارات التي تنقل السياح لتقتل من فيها وتخرب الاقتصاد القومي » .

ويقول ايضا : « ثم إن الدعوة لمحاربة الجماعات الإرهابية والحكومة بنفس الجهاز - اى الجبهة - هو في الحقيقة دعم لموقف تلك الجماعات وتحريض للشعب الا يقف ضدها » ..

ثم يمضي قائلاً .. « ولكن إذا قلنا وزعمنا ان الدولة هي بدورها إرهابية ونضعها في كفة واحدة مع المتطرفين الإرهابيين . فإنما نحن نصب الوقود لصالح عملية الإرهاب في مصر ونعطي الإرهابيين المبرر بل والاخطر ان نكسب عطف الجماهير عليهم . بل إن الدعوة لتشكيل جبهة ضد الدولة البوليسية تعني إضعافا لها إن لم يكن إطاحة بها .. مما يعني فتح الطريق امام الإرهابيين المتطرفين ورفاقهم المعتدلين للسيطرة على البلاد في النهاية » .

وبداية فاعتقد ان الزميل « عبد الستار الطويلة » قرا مقالي في اليسار قراءة خاطئة . بل قرا اليسار كلها هذه القراءة . فالمقال يؤكد في كل سطر فيه ان مصر تواجه خطرا داهماً هو الإرهاب - إرهاب الجماعات المتسترة بالدين - ويرفض التعاطف معهم او تبرير جرائمهم باى صورة كانت . يقول المقال في بدايته . وفي اول فقرة فيه : « نجحت المجموعات الإرهابية التي اشاعت الذعر في مناطق مختلفة وبين قطاعات عديدة من المواطنين في تعبئة الراى العام وقواه السياسية الحية ضدهم بصورة غير مسبوقة . فنوعية الجرائم التي امتدت من السرقة إلى الاغتيال والقتل الجماعي ، واستهدفت رجال الامن والاقباط والمخالفين لراى جماعات معينة من المسلمين ، ومن يضعه القدر في طريقهم لسبب او اخر .. وما كشفته الاحداث من طبيعة هؤلاء الإرهابيين وتدني مستواهم الثقافي وتخلفهم الفكرى والاجتماعي . وانتمائهم إلى فئات هامشية في المجتمع وعجزهم عن فهم الدين - اى دين - رغم لجوئهم إلى غطاء ديني زائف لتبرير جرائمهم ضد الناس والوطن .. كل هذا ادى إلى عزلهم وتراجع التعاطف - او اللامبالاة - الذى ميز موقف قطاعات من الراى العام ، اعتبرتهم في السابق مجرد ضحايا لعنف السلطة او قوى تغيير ورفض لها ، ومسلمين متعصبين » .

وتزدحم اعداد اليسار المختلفة بدراسات ومقالات علمية جادة تكشف وتدين هذه الجماعات الإرهابية وترفض مقولاتها وجرائمها المختلفة وتدعو لمواجهتها بكل السبل والوسائل . فالوطن - واليسار خاصة - هم ضحايا هذا الإرهاب الاسود . وارجو ان يعيد الزميل عبد الستار الطويلة تصفح بعض ما

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١ فبراير ١٩٩٣

نشر في اليسار . مثل دراسة الزميل « هشام مبارك » .. الإسلام السياسي إلى اين ؟ والتي نشرت حلقتها الخامسة في عدد اول فبراير ١٩٩٣ (العدد الاخير من اليسار) . لعله يدرك اى ظلم اوقعه بنا بهذه المقولة (وكذلك مقال الارهابيون يخربون الاقتصاد ويزلزلون الديمقراطية العدد ٣٤ من اليسار) .

يبقى موقفنا من الحكم والدولة البوليسية وإرهابها . وبوضوح لا لبس فيه ، فإن موقفي - وموقف اليسار وحزب التجمع - يرفض سياسات الحكم ، ويرفض الدولة البوليسية وإرهابها ، ووثائق حزب التجمع منذ قيامه وحتى الآن تؤكد ذلك وتفسره وتوضحه ، واخرها قرارات المؤتمر العام الثالث ، فبراير ١٩٩٢ ، ومشروع برنامجنا المرحلي « فبراير ١٩٩٣ » .

نحن نرفض سياسات الحكم الاقتصادية والاجتماعية وموقفه من الديمقراطية ، ونرى انها لا تحقق لا مصلحة الوطن ولا مصلحة غالبية سكانه من عمال وموظفين وحرفيين وفلاحين ورأسمالية منتجة غير مرتبطة ولا خاضعة لرأس المال الاجنبي . ونقدم سياسة بديلة كاملة - ليست اشتراكية في هذه المرحلة - ولكنها تقوم على التنمية المستقلة والتطور الديمقراطي . وحتى لا ادخل في تفاصيل وموضوعات ، قد لا تصب مباشرة في جوهر الموضوع ، او تتجاوز المساحة التي اتصور انها متاحة لي ، فارجو من الزميل عبد الستار الطويلة ، او من يهمه الامر ، الاطلاع على رد الهيئة البرلمانية لحزب التجمع برئاسة الاستاذ خالد محيي الدين على بيانات الحكومة (مارس ١٩٩١ - فبراير ١٩٩٢ - فبراير ١٩٩٣) وهي مطبوعة وموجودة لمن يريد في مقر حزب التجمع .

اما ما يتعلق منها بموضوع إرهاب الجماعات وإرهاب الدولة البوليسية ، فهناك قضيتان :

القضية الاولى : أن الإرهاب عامة ، والإرهاب المتستر بالدين خاصة ، ظاهرة موجودة في مصر منذ الاربعينيات . ولكنها تنمو وتشتد في فترات معينة وتضعف وتعزل في فترات اخرى . ولابد ان هناك اسبابا - خارج هذه الجماعات - تعطيها الفرصة في فترات معينة لتنمو وتشتد . وكان البحث عن هذه الاسباب التي تساعد تيارات الإرهاب والعنف المتستر بالدين ، احد همومنا في حزب التجمع . وانتهينا إلى نتائج سجلناها في دراسة هامة صدرت عن الامانة العامة للحزب في ١١ يوليو ١٩٩٢ . حددت مجموعة من الاسباب (ثمانية اسباب) نشر ملخص لها في عدد اليسار في نفس المقال الذى علق عليه الزميل عبد الستار . وكان من اهم هذه الاسباب قضية الدولة البوليسية وإرهاب السلطة !! ففي ظل ترسانة محكمة من القوانين والممارسات يتأكد ان الدولة البوليسية هي الاساس في الحكم ، واستحالة تحقيق الديمقراطية وتداول السلطة . فمن سلسلة من القوانين المنافية للديمقراطية وحقوق الإنسان ، وابتداع نظام المدعي الاشتراكي وقانون العيب ، وحرمان قوى سياسية اساسية من حقها في تكوين احزابها وإصدار صحفها ، وحصار الاحزاب القائمة في المقار والجريدة ومنعها من الاتصال الحقيقي بالجماهير ، وسيطرة الدولة على المؤسسات الصحفية المملوكة اسميا على مجلس الشورى ، وقوانين للانتخابات العامة تقنن التزوير وسيطرة اجهزة الحكم المحلي والداخلية على العملية الانتخابية ، والتدخل في انتخابات النقابات العمالية والمهنية ، إلى تحول الطوارىء من حالة مؤقتة إلى حالة دائمة ، وممارسة العقاب الجماعي للمواطنين دون تمييز من خلال حملات الأمن المركزى في القرى والاحياء ، والتصدى للتحركات السلمية للعمال للمطالبة بالحقوق الاقتصادية ، واعتقال المواطنين دون تمييز (يقدر عدد من تم اعتقالهم خلال ١١ عاما بعشرات الالوف) وشيوع التعذيب والاغتيال عبر « إرهاب الدولة واعتمادها القمع » وكان سندنا في هذا الحكم عشرات من الاحكام القضائية النهائية تتعلق بتزوير الانتخابات والتعذيب وتقارير منظمات حقوق الإنسان المصرية والعربية والدولة ، بما فيها الامريكية .

واظن ان قفل باب التطور والتغيير بالديمقراطية يفتح الباب للعنف ، المخطط والتلقائي .

ومرة اخرى فما لم تجتث مسببات الإرهاب والعنف هذه - وغيرها - من الجذور ، ستواجه اليوم وغدا بموجات عنف وإرهاب جديدة . تتخذ الدين ستارا ، او تتجه إلى اشكال إجرامية اخرى .. كالعصابات المسلحة للسرقة والنهب ، او جرائم الاغتصاب .. وايضا موجات العنف الجماهيرى التلقائية ، كما حدث في إدكو وكوم حمادة .

القضية الثانية : ان الشرطة جهاز نظامي يعمل في نطاق الدستور والقانون . وعندما يتحول هذا الجهاز او جزء منه ، طبقا لسياسة الدولة ، إلى جهاز يمارس التعذيب والقمع ، فإن الامر لا يعد « تجاوزات من سلطات الامن ، ولكنه إرهاب دولة ، لابد من رفضه والتصدى له .

وعندما ندعو لجبهة وطنية ديمقراطية ضد الإرهاب المتستر بالدين - وإرهاب الدولة البوليسية ، فإننا نتخذ الموقف الصحيح فكلاهما وجهان لعملة واحدة بصورة او اخرى . ولا يمكن ان نقبل ان يفرض على الشعب مقولة إما .. وإما .. إما الإرهاب المتستر بالدين ، وإما حكم قمعي متسلط قاد البلاد إلى ازمة اقتصادية واجتماعية خانقة فلابد ان هناك بديلا اخر .. هو البديل الوطني الديمقراطي ، الذى يحول مصر إلى « دولة ديمقراطية عصرية . متخلصة من احتكار حزب واحد للسلطة وكافة صور النهج الشمولي والدولة البوليسية ، ومن خطر جماعات واحزاب العنف المتسترة بالدين » .. وذلك كما يقول مشروع البرنامج المرحلي لحزب التجمع (فبراير ١٩٩٣) .

وارجو ان تكون هذه الاسطر كافية لتوضيح وجهة نظرى ، مع استعدادى لمواصلة الحوار إذا رغب الزميل عبد الستار الطويلة في ذلك والزملاء في روزاليوسف الذين يشاركونه الراى ، لتوضيح ما قد يكون غامضا . ■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٨ يونيو ١٩٩٤

وعبد الستار الطويلة يعلق :

اشكرك كثيراً فقد وفرت علىّ جهداً اخر لتاكيد ما جاء فى مقالى الأسبوع الماضى .. فانت ايها الزميل العزيز تبحث عن بديل .. بديل وطنى ديمقراطى .. والبديل لا يعنى شيئاً غير نظام اخر غير النظام الحالى .. وهذا فى الواقع هدف اى حزب او شخصية سياسية تدعو إلى إقامة جبهة وطنية ضد الإرهابيين وضد الدولة البوليسية الحالية حسب وصفك لها .. فمثل تلك الجبهة تهدف إلى إزاحة الاثنين من الحياة السياسية ليحل محلها البديل الوطنى الديمقراطى ، اى نظاما اخر يكون وطنياً وديمقراطياً ايضا ..

ولذلك نحن لا نختلف معك على انك ومجلة اليسار تهاجمان الإرهابيين والمتطرفين اناء الليل واطراف النهار ونشهد لكم بذلك .. ولا نختلف معك كثيراً فى انتقاداتك لأساليب نظام الحكم الحالى غير الديمقراطية فى مناح كثيرة من حياتنا السياسية .. لكن المشكلة الأساسية التى رددت عليها واكدتها عفويا حتى فى عنوان مقالك هى اى الخطرين يستحق الجبهة الوطنية الديمقراطية الآن ؟ .. التطرف والإرهاب ام الدولة .. ام الاثنين معاً ؟ ..

انت قلت بصراحة فى مقال اليسار (عدد يناير) ان الجبهة ضد الاثنين .. اى ان التناقض الأساسى الآن هو بين الشعب وقواه الديمقراطية وبين الإرهاب والدولة الإرهابية .. اى يجب الإطاحة بهما .

انت ومجلة اليسار ترفضان التحالف مع الدولة الحالية التى لها مصلحة فى محاربة الإرهاب والقضاء عليه .. وتعتبر ذلك رجساً من عمل الشيطان .. وفى مقالك عن اليسار انت تفسر ضعف حزب التجمع بان بعض اعضائه يرون اتجاها منه ـ اى من الحزب للتحالف مع الحكومة .. ومعارضة كل فرق الإسلام السياسى .. اما انا واغلب اليسار وكل القوى الوطنية الديمقراطية التى لديها ادنى حد من العقل والإدراك السياسى البسيط .. فنحن نرى ان التناقض الأساسى بين

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٤ فبراير ١٩٩٢

الشعب وبين التطرف والإرهاب .. وان الدولة الحالية لها مصلحة في القضاء عليهما .. وتحاربهما فعلاً .. ربما بأساليب قاصرة .. لكنها تحاربهما وتملك القوة لمحاربتهما .. وبذلك فهي تلعب دوراً تقدمياً ضد خطر الفاشية الدينية .. وهو دور ديمقراطي كبير حتى لو كانت الدولة لها سلبيات في مجال الديمقراطية .. لأنها تساهم في إنقاذ الشعب من السقوط في هاوية الفاشية التي ليس بعدها كارثة ..

ولذلك فنحن لا نرى ولا نريد بديلاً لنظام حسني مبارك القائم حتى بكل سلبياته .. ونحن ننقد هذه السلبيات ونشتد في نقدنا كثيرا من اجل ان يبقى متطورا متجددا بمزيد من التحرر والديمقراطية .. فالبديل الوحيد له في المرحلة التاريخية الراهنة هو الإرهاب الأسود ..

والجبهة الوطنية الديمقراطية التي ندعو إليها ذلك النظام باعتباره حليفا اصيلاً في مواجهة التطرف والإرهاب ، بالتاكيد ستؤدى إلى تنازلات ديمقراطية واقتصادية واجتماعية من جانبه ، ولذلك يقاوم نفر كبير من قيادة الحزب الوطني تلك الجبهة بكل طريقة حتى لا يحدث مثل ذلك التنازل ، فانت تعلم ان البرجوازية نظرها قصير .. وكذلك كثيرون من اليسار للاسف .. ومن هنا يلتقي الطرفان في رفض الجبهة .. وبالتالي استمرار وتصاعد الخطر على مستقبل مصر .. والحوار مازال مستمرا ايها الزميل العزيز !

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٨ فبراير ١٩٩٢

نعم .. متطرفون .. وأصوليون .. نحن !!

نحن لا نحارب التطرف في الدين ، ولانقف ضد الذين يريدون ان نعود بتديننا إلى الاصول .. التطرف يعني التمسك الشديد بقواعد الدين ، والتزمت في تادية العبادات ، والحرص على تنفيذ قواعد الدين ، والإلتزام باخلاقياته .. ولو تطرف جميع الذين يدعون التدين ، لما كذبوا ، ولا غشوا ، ولافسقوا ، ولما استولوا على اموال الناس بالباطل ، ولما استحلوا سفك الدماء ، ولعرفوا ان الدين ليس مجرد لحية وسروال ، ومسبحة ، ووضع المصاحف في السيارات .

والاصولية التي نحن جزء منها ، تعني ان نتمسك بتراثنا الحضاري ، ونؤكد هويتنا الإسلامية ، ونقتدي بالسلف الصالح في سلوكنا ، واعمالنا ، وتعاملاتنا ، وان نحافظ على الدين في نقائه ، وطهارته ، وعنفوانه ، فقد كان قوة دافعة للتقدم ، والتفوق ، وتحقيق العدل بين الناس الذين جعلهم سواسية كاسنان المشط !

وحتى لاتختلط الامور بفعل الغشاشين الذين نبذهم النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال إنهم ليسوا منا ، فإن الذين يتحركون على الساحة ، والذين يعيثون في الارض فسادا ، ويقتلون ، ويكذبون ، ويستخدمون بيوتا اذن الله ان يرفع فيها اسمه وسيلة لتخزين القنابل والمدافع ، فينتهكون حرمة المسجد ، ويعتدون على قداسته ، ويلوون النصوص ، ويستعينون بالاجنبي ، وعدو الدين ، وينفذون اهدافه .. هؤلاء ليسوا متطرفين ، وليسوا اصوليين .. انهم إرهابيون ، ومجرمون ومن ابشع الجرائم عند الله وعند الناس الاتجار بالدين ، واتخاذه مطية لخدمة اغراض دنيوية زائلة ، حرمها رب العالمين !

المتطرفون ، والاصوليون ، هم فقهاء الإسلام ، ودارسوه ، والعالمون به ، والعاملون على نشر مبادئه ، بالهدى ، الحاملون الرسالة ، والمبشرون بها ، والداعون بالحكمة والموعظة الحسنة .

اما هؤلاء القتلة والسفاحون الذين يختبئون في الكهوف ، ويهربون من العدالة ، ويتلصصون بمدافعهم بعيدا عن العيون .. فهم مجرمون نحن متطرفون ومتمسكون باصولنا السمحة ، والنقية التي اقامت امبراطورية كبرى بالإيمان ، والعمل ، والإقناع والقدوة ، والسماحة التي جعلت الناس يدخلون في دين الله افواجا !

والغرب وحده هو الذي وصف هؤلاء بانهم اصوليون ، في دعوة خبيثة تريد ان تقول إن هذه هي اصول الإسلام التي انتشر بها

لم تكن الاصولية اغتيالاً ولا ذبحا ، ولا نهبا ، ولم يكن التطرف دعما من الخارج ، وترويعا للناس ، والاعتداء على حرماتهم ، وحتى نصحح المفاهيم نقول : نعم.. متطرفون .. واصوليون نحن .. اما هؤلاء فسفاحون ، جهلاء ، اميون في فهمهم للإسلام ، وجزاؤهم هو جزاء المفسدين في الارض . ■

عبد الله إمام

انتباه

العنف ضد العنف

لا نستطيع اتهام أجهزة الشرطة المصرية بالتقاعس فى مواجهة جماعات العنف، ولا نستطيع أن نغفل العين عن حملات بوليسية كبيرة، تم خلالها اعتقال الالاف من المتطرفين.

مع ذلك، فإن الاحداث تتوالى، ويتزايد ايقاعها.

طبقا لأرقام الشرطة فى مصر فإن عدد شهدائها فى الشهور الأخيرة: «٣٤» ضابطا وجنديا.. وطبقا لأرقام السياحة، فإنه نتيجة لأحداث العنف فقد بلغ عدد السياح الذين ألغوا حجوزاتهم فى الشهور الاربعة الأخيرة «٤٠٠» ألف سائح، كما بلغت خسائر مصر نصف مليار دولار.

وقد تدفعنا الأرقام للتفكير فى تعزيز قوات الشرطة، فأى تكلفة تدفعها الحكومة سوف تكون أقل من هذه الأرقام.. ولكن، هل يجدى ذلك وحده؟.

نعود للملاحظة أن حملات الشرطة مستمرة، والأحداث فى تزايد أيضا حتى تكاد تغطى كل المحافظات، والكثير منها يتم جهارا ونهارا.. كما حدث فى شارع الهرم منذ أيام.

والتفسير ـ على ما أظن ـ ليس صعبا.. فنحن أمام فريقين: قوات كبيرة بمئات الالاف لكنها قوات نظامية.. وقوات صغيرة ـ قد تكون بالمئات فقط ـ لكنها غير نظامية. وفرق بين الجيش النظامى وغير النظامى.. الأول يبحث عن المجهول وسط «٦٠» مليون مصرى..

والثانى يملك أهدافه واضحة: اوتوبيس سياحى، مركز شرطة، ضابط أو شرطى، محل ذهب.. و.. هكذا.

الأول ـ وهو جهاز الشرطة ـ يتحرك فى العلانية، ويتقدم باسلحته وقواته ملتزما بعنصر السلامة للمواطنين، ومقيدا بالقانون، وخاضعا لرقابة إدارية وشعبية.

اما الثانى ـ فريق الارهاب ـ فهو يعمل على طريقة حرب العصابات.. الكر والفر.. لا ممنوعات.. فكل شىء مباح.. وكل هدف مستباح.. يضرب.. يقتل.. يسرق.. ثم يختفى.

القنابل صناعة منزلية.. والاسلحة ـ المستوردة ـ على أحدث طراز.. وتكلفة الفرد قد تفوق عشرة رجال من الشرطة لان الأموال متاحة ورخيصة.. و.. قد يحدث العكس، فلا تكاد العملية تساوى بضع مئات من الجنيهات.

وسوف تستمر الحرب حتى يتم تجفيف المنابع، فأهم من الرصاص.. تغيير الأفكار، وتنوير العقول، وإطعام البطون.

الأهم: أن يعجز دعاة العنف عن العثور على اتباع وأعوان ومريدين، ولن يحدث ذلك بمنطق العنف ضد العنف ـ رغم أهميته ـ لكنه سوف يحدث بمنطق سياسى شامل، وإصلاح اقتصادى واسع.

ومسكينة أجهزة الشرطة، تأتيها الضربة من حيث لا تعرف.. تحارب فى العراء، ولا مفر من ذلك فهذه طبيعة عملها. ومسكينة مصر، فهى لا تستحق هذا العبث.

محمود المراغى

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ١٠ فبراير ١٩٩٢

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صفحة من تاريخ مصر

قطـــرة من عســل

كثيرة هي الوسائل التي يحملها البريد تعليقا على ما اكتب ، لكن واحدة منها استوقفتني زمنا ، ودفعتني الى تفكير طويل في مسالة الوحدة الوطنية ، والفتنة الطائفية ..

والرسالة من د . عاطف بخيت جيد ـ اخصائي صحة مهنية وطب صناعات : وتحكي لنا جميعا قصة « الهندى والشيطان » . وتعالوا نقرا معا : « مر الشيطان على هندى جالس امام داره والقى عليه السلام ، لكن الهندى العاقل والحكيم رفض الاجابة على تحية الشيطان قائلا له : ابتعد عنى ، فانت سبب كل كارثة ، وعلة كل شقاء يقع على بنى الانسان . فقال الشيطان : ياصاحبى ، انت مخطىء في اعتقادك هذا ، وانما يحركك سوء الظن بي ، فانا لست كما صوروني لك ، ولا كما تعتقد . وان اردت ان تعرف حقيقتي تعالى معى ، وسوف اريك بنفسك حقيقة الأمر .

سار الشيطان صحبه الهندى الحكيم حتى اقتربا من دكان لبائع حلوى ، وفي وسط الدكان قدر كبير من العسل وتحته نار مشتعلة . تسلل الشيطان ومد اصبعه في القدر واتى بقطرة واحدة من العسل ثم مسحها على حائط الدكان ، وانتحى هو والهندى جانبا ليراقبا ما يحدث .

وبدأت التداعيات .. اعداد من الذباب اتت لتتجمع فوق العسل الذى يلوث الحائط ، واعداد اخرى من النمل ، ثم خرج من احد الشقوق عقرب اغراه تجمع الذباب والنمل وراح يلتهم منه ما يشاء ، لكن قطة صاحب المحل جن جنونها اذ رات العقرب ، وراحت تقفز محاولة اصطياده ، لكن قفزات القطة اثارت شهية كلب الجار للمشاركة فراح يطارد القطة التى اسرعت لتحتمى بصاحبها ، حمل صاحبها عصاه وضرب الكلب ، فقفز الكلب فزعا فقلب وعاء العسل ، فالتهب غضب الحلوانى على الكلب وصاحبه ، واشتبك الجاران في عراك ، وانضم الى كل منهما مناصروه ، وسقط قتلى وجرحى ، بينما كانت النار التى نسيها الجميع تلتهم محل الحلوانى وما يجاوره من محال اخرى .

عند هذا الحد التفت الحكيم الهندى الى الشيطان قائلا : فيما تجادل اذن ؟ ها انت ذا تثبت انك السبب في كل كارثة . فقال الشيطان مبتسما : لا ياصاحبى انا لم افعل اكثر من قطرة العسل التى مسحتها في الحائط وانت تعلم الباقى ، فلا مسئولية لى عما حدث » .

وبعد هذه الحكمة الجميلة والموحية يتحدث د . عاطف جيد عما يجرى في مصر .. فقوى عديدة تحاول ان تبرىء نفسها من الكارثة التى تحل بوحدتنا الوطنية ، وتحاول ان تزعم انها ليست مع الفتنة ، وليست مع الارهاب ، لكنها تنسى انها هى التى فعلتها .. وانها صاحبة قطرة العسل الممسوحة على حائط مصر . تلك القطرة التى كانت السبب والبداية في كل ما جرى ويجرى من ارهاب وتطرف وفتنة .

فكل الذين يروجون للتطرف ، والذين يهاجمون ديانة اخوة لنا في الوطن ، وكل الذين يتسللون عبر مناهج التعليم وبرامج الاعلام ليروجوا لفكر « متأسلم » وليس اسلامى ، كل هؤلاء يحاولون تبرئة انفسهم من تهمة الاشتراك في صناعة الكارثة ، بينما هم فاعلون اصليون ، فمنهم تبدأ الشرارة الاولى ، ومنهم تكون بداية الكارثة .. اما التداعيات التى تترتب على « قطرة العسل » فهى ايضا محسوبة ، ذلك ان المصريين يعيشون في مناخ مسموم ، يجرى ضخ السم فيه عن عمد وسبق اصرار ، وهو مناخ يجرى شحنه وباستمرار بجرعات محمومة من الطائفية ، ومن التطرف ، ومن الفتنة .

ويحدد د . عاطف اصحاب لعبة « قطرة العسل » بثلاثة جهات ..
اولا : البوم الناعق بالتفريق فى اجهزة الاعلام .
ثانيا : جماعة الاخوان المحظورة .
ثالثا : بعض رجال الدين العاملين فى اطار السلطة ، بل وفى خدمتها .
ويوجه الدكتور اتهامه لهذه الفئات الثلاث تهما محددة .
- فهم يزرعون الكراهية الدينية ، ويفرقون بكل السبل بين عنصرى الأمة .
- وهم لا يستنكرون - وربما يبررون - اغتيال المفكرين المستنيرين من مخالفيهم فى الراى .

- وهم يهاجمون الديانة المسيحية وعقائدها .
ويعد هذا كله ، وبعد ان تستقر ثلاث قطرات من العسل - وليس قطرة واحدة - على جدار الوطن ، ثم تقع التداعيات التى تقودنا الى الكارثة ، والى الارهاب الطائفى ، ياتون هم ليحاولوا تبرئة انفسهم مما يقع . بينما هم الفاعلون الاصليون .

.. وقبل ان يختتم الدكتور عاطف رسالته ، ولانه طبيب ، فقد تذكر ان يتوجه الى نقابة الاطباء بسؤالين :
هل من امكانية لتاسيس لجنة للوحدة الوطنية فى نقابة الاطباء ؟ هذا هو السؤال الاول اما السؤال الثانى فهو : بما انكم مشهورون بتشكيل لجان الاغاثة وتتقنون مسالة جمع اموال وفيرة عبرها فهل يمكن ان تتفضلوا وتكونوا لجنة لاغاثة الاطباء والصيادلة الاقباط الذين قتلوا او دمرت عياداتهم وصيدلياتهم فى طما وبيروط وصنبو ؟
وانا بدورى اتوجه بالسؤالين الى نقابة الاطباء التى يسيطر على مجلسها التيار المتاسلم ، ليس فقط لاحراجهم ، وانما بامل ان يكف الشيطان عن لعبة « قطره العسل » .

او بالدقة لاعرف مدى امكانية الاجابة على سؤال مرير يختتم به د . عاطف رسالته :
هل يمكن لاعضاء مجلس نقابة الاطباء من التيار المتاسلم ان يتصوروا الزمالة فى الوطن وفى المهنة ، بل ان يتصدروا الانسانية فى صورة اعلى من مجرد التكتل الطائفى ؟

كم هو موجع ومرير هذا السؤال . ولعل الاجابة عليه يمكنها ان تفرق بين نموذج الشيطان ونموذج الحكيم الهندى .

د . رفعت السعيد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٨ مارس ١٩٩٣

إرهاب الستينيات .. وكباب التسعينيات

الذين يقولون إن الإرهاب الحالى وليد سنوات الستينيات ، لا يعرفون أن طبال إمبابة وحاكمها كان جنينا ، وامير اسيوط لم يكن ولد ، وسمكرى الفيوم كان فى المهد صبياً ، وكل اطفال القنابل والديناميت ، لم يشهدوا الستينيات ، حيث التدين بلا مغالاة ، والمشروع القومى ، ومنظمة الشباب ، والمسرح الجاد ، والكتاب ذو القروش الخمسة ، والساحات الشعبية ، والوظيفة التى تنتظر الخريج ، والشقة الاكثر يسرا ، وطموحات الهجرة المحدودة .. وحروب لبناء التنمية المستقلة ، وإجراءات مستمرة لتذويب الفوارق بين الناس الذين خلقهم الله سواسية كاسنان المشط .. وتنظيم سياسى واحد مهما كان من هشاشته إلا انه هو الذى كشف أوكار الإرهاب ، وواجه بجدية مخططات التآمر والنسف والقتل !!

وعاد الإرهاب فى زمن تحول المسرح فيه إلى كباريه ، والاهتمام بالشباب إلى الكرة ، وتشغيل الخريجين إلى خطيئة لانهم عمالة زائدة ، وتوقفت التنمية المخططة ، وندرت الشقة ، وتوظف الإسلام فى السرقة والتجارة والمضاربة ، وانتشر الفقر إلى جانب مالكى سيارات الشبح ، وعلت ناطحات السحاب ، وكثرت الأحياء العشوائية ، وشاعت الدخول الطفيلية ، وانفض المشروع القومى ، وضاع الحلم الشخصى واصبح اقصى الأمل عقد عمل فى الخارج !

الذين عاشوا من الإرهابيين فى الستينيات اصبحوا قيادات الإخوان الذين يتصدرون الصحف ويدلون بالاحاديث ، وينتظرون السلطة تاتى إليهم على جماجم واشلاء مئات الضحايا برصاص وقنابل تنظيمات سرية يدعمونها ، لتمهد لهم الطريق .

الإرهاب وليد ازمات اقتصادية ، ومشكلات اجتماعية ، وجهل دينى ، وأمية فقهية ، وضحالة فكرية ، وتمويل وتشجيع بداته سلطة السبعينيات ، ثم انفرط فلتحاً جيوبه لمن يحمى ويدفع بدءاً من الذين يقيمون فى امريكا حيث الصهيونية العالمية ، إلى التنظيم الدولى فى المانيا ، إلى حكم الائمة المعصومين فى طهران .

وإذا كان الإرهاب الذى يعشش فى افقر مناطقنا وقرانا ، هو نتيجة قمع حكومات الستينيات فى مصر فيكون المطلوب تفسير اسباب انتشاره فى تونس والجزائر ، وفى سوريا ، وزحفه إلى دول اخرى من حولنا .. إلا إذا كان قمع الستينيات وسجونها ومعتقلاتها فى مصر قد شملت ايضاً كل الوطن العربى . ■

عبدالله إمام

المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ١ مارس ١٩٩٣

انتبـــاه

.. ولم يعلن أحـــد مسئوليته عن الحادث

تنبهت على صـــوت الإذاعـــة البريطانيـة وهى تقـول «إن أحدا لم يعلن مسئوليته عن حادث تفجير مقهى فى ميدان التحرير بالقاهرة. وإن كـان من المعتقـد أن تيـارات أصولية متطرفة وراء الحادث.

كانت نقطة الانتباه التى شدتنى هى أننا لم نعد - فى مصر - نسأل: من الذى فعلها؟ وأصبح محل تسليم لدينا أن جماعات عنف تتحرك باسم الإســلام وتقـوم بـــالتفجيرات والاغتيالات.

وهـذا الظن الشـائع له مـا يبرره بسبب كثرة الحوادث التى ارتكبتها هذه الجماعات والتى باتت مـؤكدة بأحكام قضائية وتحقيقـات قانونية وبما يطـــرح الســؤال: وهـل من الإســلام أن تقتل الابـريـاء؟ هل من الإســلام وضع قنبلة زمنيـة تجرح العشرات وتقتل أربعا من الضحايا فى تجمع مكتظ مثل ميدان التحرير؟

الإجابة - من الوجهة الشرعية - معلومـة لكن غير المعلوم هـو الأبعاد التى تقف وراء هذا الحادث.

لقد كان تفجير يوم الجمعة نقطة تحول فى أعمال الارهـاب، فبعـد أن كـان الهدف - بحجـة صحيحـة أو باطلة - قتل السياح (الذين يرتكبون أفعالا محرمـة وفق مقولتهـم)، فقد أصبح الهدف أكثر شمـولا. أصبح قلب العــاصمـــة هـدفـا وأصبح المصريـــون والعـــرب والمسلمـــون فريسة.

الحادث نقلـة نـوعيـة من حيث الهدف ومن حيث مكان التفجير ومن حيث نـوعية المتفجـرات التى كـانت هذه المرة قنبلة زمنية متقدمة الصنع.

هل يفعلها مصريون غيورون على مجتمعهم .. أو دينهم؟

السؤال يحتاج إلى عـلامة تعجب وليست عـلامة استفهـام، والسؤال لابد أن تتبعـه استفسارات عـديدة.. فهل يريـدون دولة إســلامية؟.. هل يـريـــدون مخاصمـة الحكـم وهـز الاستقرار وإشاعة الفوضى؟

ضرباتهم الأولى كـانت تستهدف الســائح الأجنبى وجزءا من الـدخل القـومى، الآن: أصبحـت الضربـات أوسع نطـاقـا.. لكنهـا لاتستطيع أن تهز نظـامـا.. فمنذ سنـوات وثـوار ايرلندا يتبعون نفس الطريقة فى لندن لكن النظـام البريطانى لم يهتـز، وفى يـوم الجمعة الماضـى - يوم حـادث التحرير - حدث انفجار مدو فى ثانى أكبر نـاطحة سحـاب فى العـالم ولم تهتز نيويورك - حيث الحادث - ولم يهتز النظام الأمريكى.

وقبل ذلك كـــانت قمـة أحـــداث العنف حين اغتال نفر من هؤلاء أنور السادات لكن شيئا لم يتغير ولم تقم الدولة التى يريدونها.

العنف إذن لا يفيـــد لكنـــه يقتل زهور الـديمقراطيـة والحرية، ومن يستطيع أن يلـوم نظامـا يضربونـه بـالقنـابل إذا فتح المعتقـلات وأغلق الأفواه والنوافذ؟

إنه المنحدر.. وينتقل مـن عاصمة عربية إلى عاصمة عربية أخرى.

محمود المراغى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

من هم الضحايا الحقيقيون للارهاب ؟

موقف الحكومة .. غير مسئول

المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٢

مصدر برلمانى «كبير» «ومسئول» صرح لصحيفة «الاهرام» يوم الجمعة الماضى، بانه ليس هناك ابدا ما يدعو لتطبيق نظام النصاب القانونى للناخبين .. على انتخابات مجلس الشعب. فالمرشح فى حالة انتخابات النقابات المهنية يقدم نفسه لعضوية مجلس نقابة لادارة شئون اعضائها .. اما اختيار نواب الشعب - وفق تصريح «المصدر البرلمانى الكبير المسئول»، فانه «لايتم بمعرفة الشعب كله»، وإنما بمعرفة من قيدوا اسماءهم بجداول الانتخاب !!. ثم إن مجلس الشعب - وفقا لنص تصريح المصدر المذكور - «ليس مجلس ادارة لمصالح الشعب وانما يعبر عن إرادته من خلال القوانين التى يصدرها».

وهكذا فان مجلس الشعب الذى يضطلع بسلطة التشريع، ويضع القوانين الملزمة لشعب هذا البلد ويملك سلطة اعلان الحرب على دولة اخرى .. علاوة على انه «مصدر السلطات» وهو الذى يتولى ترشيح رئيس الجمهورية للاستفتاء بـ «نعم» او «لا» .. هذا المجلس .. ليس من الضرورى ان يكون هناك نصاب قانونى لعدد او نسبة ناخبى نوابه (!) على خلاف النقابات المهنية.

ومعنى ذلك انه لامانع من ان يقتصر تمثيل الكثيرين من نواب مجلس الشعب على نسبة لا تتجاوز خمسة فى المائة من جملة اصوات الناخبين فى دوائرهم .. وليس فى ذلك اى عيب. ولامانع من ان يكون بعض اعضاء مجلس الشعب قد فازوا فى الانتخابات البرلمانية - كما اكد الدكتور حمدى السيد عضو مجلس الشعب وعضو الحزب الوطنى ونقيب الاطباء - بحضور الفى ناخب فقط من بين ٥٥ الف ناخب !!



نبيل زكى

ولامانع لدى المصدر «الكبير المسئول» من حصول الحزب الوطنى الحاكم على تسعين فى المائة من الدوائر قبل ان تبدأ انتخابات المجالس المحلية والشعبية فى نوفمبر الماضى. ولم يكن الحزب الحاكم راضيا عن دخول احزاب معارضة الحلبة لمنافسته على اقل من ١٥ فى المائة من المقاعد المتبقية فى المحليات ! ويعرف الجميع الوسائل التى استخدمها الحزب الحاكم للحيلولة دون انتزاع هذه البقية الضئيلة .. من انيابه ..

السلبية المفروضة

وكلنا نشهد على ان الحزب الحاكم لا يبذل اى جهد من اجل تسجيل اسماء الناخبين فى جداول الانتخاب فى شهر ديسمبر من كل عام .. كما انه رفض اقتراحا جاء فى صفحات صحف قومية يطالب بأن يكون من حق كل مواطن ومواطنة تسجيل اسمه او اسمها فى كشوف الناخبين فى اى وقت، وليس خلال شهر فقط من كل سنة ! الا يعنى ذلك ان الحزب الحاكم راض عن جداول الانتخاب بوضعها الراهن ؟

واليس من حقنا ان نستنتج ان الحزب الحاكم يدفع المواطنين الى المزيد من السلبية بدلا من اقتلاع هذه السلبية ؟

اذن .. مادام الحزب الحاكم لا يحرص على تنقية جداول الانتخاب وتصحيحها والاضافة اليها بحيث تكون معبرة، بقدر الامكان عن الواقع الحقيقى للاصوات الانتخابية .. رغم ان هذه الاصوات هى التى تقرر : من الذى يحكم مصر ؟ فهل نصدق أن الحزب الحاكم يتحرك بهدف الدفاع عن الديمقراطية داخل النقابات المهنية التى يقتصر مجال عملها على ابناء المهنة التى تمثلها ؟

اذن تبقى حجة سيطرة تيار معين على هذه النقابات. وحيث انه لم يظهر حتى الآن من يدعى ان هذا التيار قد سيطر عن طريق التزوير .. بل ان كل مايقال هو إن هذا التيار «المنظم» استطاع ان يحشد انصاره ومؤيديه للتصويت لمرشحيه.

القوانين والسياسة

واذا استطاعت جماعة مناوئة للحكم ان تعبىء هذه الحشود .. فهل يعجز الحزب «الحاكم» الذى يهيمن على كل مناحى الحياة فى هذا البلد .. عن ان يفعل نفس الشىء ؟

وهل يمكن ان تكون القوانين هى البديل عن العمل السياسى فى ظروف بلد مثل مصر يعانى من مشكلات متفاقمة لا تحلها القوانين حتى لو كانت صحيحة ؟ أم انه حان الوقت لكى نعبر عن هواجسنا .. فنقول ان الحزب الوطنى .. ليس سياسيا .. او بالدقة ليس حزبا، وانما هو اداة قمع ومجرد وسيلة ادارية للتقنين الشكلى لسيطرة مجموعة من الافراد يطلق عليهم اسم الحكومة. ومع ذلك، هل يصح ان تبدو الحكومة فى صورة الخائف .. المرتعش امام تيار معين يتسع نشاطه فى العمل النقابى ؟

الا يثير الاسلوب والسرعة والشكل الذى تم به صدور قانون النقابات المهنية .. الشكوك ويعيد الى الاذهان اسوأ ذكريات عهود الكبت ومصادرة حرية العمل السياسى والنقابى ؟

من الضحية ؟

وهنا تستحضر الحكومة قضية الارهاب.

ويجب ان نسجل للتاريخ ما قاله الرئيس حسنى مبارك لمجلة «دير شبيجل» الالمانية، لاول مرة، وهو ان الرئيس أنور السادات هو الذى صنع الجماعات الدينية المتطرفة (التى

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٣

اشتغلت بالارهاب) لمواجهة الشيوعيين ولابد أن نعلق على ذلك باستنتاج بسيط : ان الشعب هو الضحية دائما . .

فهو لم يشكل او يصنع جماعات الارهاب وانما شكلها وصنعها حكام ورؤساء ....

ومع ذلك فان الحكومة تضيق عليه الخناق بقوانينها ولاتثق فى قدرته على التحرك للتصدى للارهاب والارهابيين رغم كل مايقال من عبارات والفاظ فى هذا الشأن .

اذن .. المواطنون ضحية الارهاب والارهابيين والمتطرفين ذوى التعصب الاعمى من دعاة العنف والاكراه .. وضحية أيضا لاجراءات وسياسات الحكومة فهم (المواطنون) الضحايا دائما الذين يوقع عليهم العقاب فى الحالتين .

ورغم انه لايمكن أن تحدث مواجهة ناجحة ومثمرة للارهاب مع استمرار الفساد وانعدام القدوة واتساع الفجوة الاجتماعية والفوارق بين الطبقات ، واستمرار البطالة والغلاء الفاحش وانهيار نظام التعليم ومساوىء الاعلام .... إلا أن الظاهرة التى كانت تبشر بالخير هى الدعوة التى وجهها الرئيس مبارك فى تصريحه « للأهرام » الذى نشر فى اول أيام هذا العام ، وكانت على النحو التالى :

« إن مواجهة العمليات الارهابية هى مهمة كل مواطن ومهمة الأحزاب والقوى السياسية على اختلاف توجهاتها ، فالخطر ليس موجها ضد فئة بعينها ، ولكنه يمس الأمة كلها ويهدد الديمقراطية تهديدا حقيقيا مباشرا ، ومن ثم فهو يهدد سلامة الشعب كله » .

إنها دعوة فى موضعها وموقف واضح لابد أن يلقى كل ترحيب وتجاوب ومساندة . وسمعنا فى ذلك الوقت أن الدولة « تتصدى للارهاب والعنف السياسى دفاعا عن التجربة الديمقراطية كلها وليس دفاعا عن حزبها الحاكم وحده أو عن برامجها ورؤيتها السياسية (ابراهيم نافع - « الاهرام ») . وهو كلام مشجع وايجابى يرقى الى مستوى الموقف .

وأصبح من الواضح للكافة أن الارهابيين يحاولون نسف التجربة الديمقراطية برمتها . وكذلك التعددية السياسية والحزبية . وأن التصدى للارهاب ليس مسئولية الحكومة والحزب الوطنى وحدهما ، وانما هو مسئولية كل الاحزاب .. وأن الارهاب يستهدف خنق الحريات ، ومن ثم فانه يتطلب تعبئة كل الجهود الرسمية والشعبية . ومما زاد من خطورة الموقف .. تأكيدات المسئولين على أن هناك مخططا خارجيا وراء النشاط الارهابى يمتد من المغرب الى السودان « لضرب مصر وتركيعها » .

هذا المخطط الاجنبى .. والنشاط الارهابى يفرض ضرورة إقامة جبهة واسعة لاحباطه .. ولاحت فى الافق ظاهرة ايجابية جديدة هى إعلان الحكومة « إن معظم الاحزاب المعارضة تدرك هذه الحقيقة وتعى انها الآن فى خندق واحد مع الحزب الوطنى فى معركة الدفاع عن الديمقراطية ضد الارهاب والديكتاتورية والعنف السياسى » . ولاول مرة أيضا يعترف مسئولون بأن جماهير الشعب هى التى تبادر بالكشف عن اوكار المخربين وتشارك فى القبض عليهم وسط حالة سخط شعبى عام ضد الارهاب .

ولكن الحكومة تركت ذلك كله واختارت ان تفتح « جبهة جديدة » . باعلان الحرب على النقابات المهنية . متجاهلة ان الجمعيات العمومية لهذه النقابات هى المختصة بمناقشة مشروعات القوانين المتعلقة بها .

ازمة ثقه

والحزب الحاكم الذى يصرخ من المتطرفين الارهابيين ، هو نفسه الذى يعوق حركة الاحزاب السياسية المعادية للارهاب .. ويضرب كل مساعى توحيد وتعبئة كل الجهود لمكافحة هذا الارهاب ويتخذ موقفا غير مسئول .

ورغم ان الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية اكد فى إحدى الندوات مؤخرا ان التجربة المصرية لاتختلف عن النموذج الديمقراطى السائد فى الغرب من حيث التزامها بمبادىء أساسية هى المشاركة السياسية للقطاعات الواسعة من أفراد الشعب ، وحق المعارضة والاختلاف فى الرأى وحرية العمل النقابى وتعدد الاحزاب ... » .. الا ان التجربة الواقعية كشفت ان الحكومة لاتريد أصواتا أخرى تقلق راحتها .. علما بانه حتى التدرج فى الانتقال إلى الديمقراطية (أو ما يسمى بديمقراطية الجرعات) يفترض افساح المجال لقوى الديمقراطية فى المجتمع لتنمو وتزدهر كما ان « مقرطة » الدولة للانتقال بها الى دولة مؤسسات تمثيلية حقيقية (مع ما يتطلب ذلك من فصل للسلطات واطلاق للحريات) ، يحتم تقليص نفوذ أصحاب الامتيازات السياسية . فاذا لم يحدث ذلك فلن « التدرج » نحو الديمقراطية .. ستحل محله : عودة حتمية للديكتاتورية .

وكان « خالد محيى الدين » على حق عندما اكد أن الارهاب قضية سياسية ، والحل ينبغى أن يكون سياسيا ، وعندما حذر من فرض قيود على النشاط الحزبى والديمقراطية .

وسبق ان قيل ان المجتمعات الشمولية تخنق الحرية ، وهذا صحيح .. ولذلك فان الخطر يتضاعف عندما يعانى المواطن من انهيار مستوى معيشته والغاء حقوقه الاجتماعية . فى نفس الوقت الذى يعانى فيه من حرمانه من الحرية .

.. واذا انعدمت المصداقية وانهارت علاقة الثقة بين المواطنين والحكام .. وارتفع صوت المداحين والمضللين والمهرجين والمنتفعين سوف يختفى أخر شعاع للضوء وتتوارى الحقيقة .

وعلى الحكومة أن تركز اهتمامها على الخلل فى الميزان التجارى واهدار المال العام وأزمة صادراتنا الزراعية ... والفقر والبطالة بدلا من ان تشحذ كل أسلحتها فى معركة لن تكون لها اية نتيجة سوى عزلها عن المجتمع وتقوية شوكة التطرف والارهاب .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٣

الأمن لايكفى

مازالت الحكومة تنتهج سياسة قصيرة النظر فى مواجهة الارهاب الذى كان آخر عملياته تلك الجريمة الدموية التى حدثت فى مقهى وادى النيل . وتنتهج الحكومة هذه السياسة العرجاء بإلقاء تبعات المواجهة على اجهزة الامن وحدها . ولاتتطلع الى آفاق ابعد من ذلك .

إن مقاومة هذا السرطان الخطير ، لايمكن ان تتم بالوسائل البوليسية وحدها . ولكنها تتطلب مواجهة واسعة فى إطار مشروع قومى شامل . هذا المشروع يجب ان تساهم فيه الأحزاب - حكومة ومعارضة - والنقابات العمالية والمهنية والمثقفون ورجال التعليم وكل من يؤمن بالحرية ويتطلع الى سلامة الوطن .

ولكن للأسف الشديد ، فإن ممارسة الحكومة لاتؤدى الى بناء هذا المشروع الحضارى . بل تؤدى الى هدمه .

فإن إصرارها على بيع القطاع العام الذى قام على عرق الشعب المصرى سنوات وسنوات .. بأبخس الاسعار ، لايوفر المناخ العام الذى يشجع الفقراء ومحدودى الدخل من ابناء هذا الوطن على الوقوف فى خندق واحد مع الحكومة .

وبأسلوب ارتجالى فرضت فيه قانون النقابات المهنية دون ان تكلف نفسها عناء الاستماع الواسع لأعضاء هذه النقابات ، دفعت الحكومة بالمهنيين الى موقف السلبية والاحساس بالعدوان عليهم . وكان المفروض ان يكون لهؤلاء دور طليعى فى التصدى للافكار التى تلد الارهاب الدموى .

وسياسة إنحياز الحكومة ضد الفقراء ومحدودى الدخل ، وتحميلهم اعباء برنامجها الاقتصادى وتكبيلهم بالضرائب غير المباشرة التى تثقل كاهلهم وتحد من قدراتهم على شراء مواد الحياة الاساسية ، تجعل هذه الطبقات الواسعة فى موضع الاحباط . وتجعل قضية الانشغال بمتطلبات الحياة اليومية هى اساس اهتمامهم ، وليس مواجهة التطرف والارهاب .

ان طرح قضية الاصلاح الديمقراطى تصيب الحكومة وحزبها بالارتيكاريا . وكان اولى بها ان تفتح آفاق العمل السياسى المشروع وان تضع الضوابط التى تحمى الممارسة السياسية . ولكنها مصممة هى-وحزبها على انه ليس فى الامكان احسن من هذا الواقع .

ليست هذه كل مشكلات الشعب المصرى ، ولكن هناك الكثير والكثير . وبدون المشاركة الشعبية ستظل قضية الارهاب قضية امنية فحسب تعالجها الأجهزة البوليسية بالقطعة كمجرد رد فعل للحوادث ، وهو علاج قاصر لن يحل المشكلة من جذورها .

على الحكومة ان تتبين ابعاد الخطر الزاحف . وان هذا الخطر ليس مسئولية الأمن وحده . على الحكومة ان تهيىء المناخ المناسب للمشاركة الجماهيرية فى التصدى للارهاب ، وجذوره . بدلا من اعمال سياستها التى تؤدى الى مزيد من التعقيد للمشكلة ..

لطفى واكد

المصدر : الأهالي
التاريخ : ٣ مارس ١٩٩٣

الارهـاب .. والسـلام

محمد سيد احمد

شهد الأسبوع المنصرم ، على الصعيد العالمي ، تصعيدا خطيرا للارهاب .. بالذات في مواقع لم تكن مالوفة من قبل .. وربما باساليب ومن قبل اطراف لم يلتفت اليها من قبل .. في قلب حي الاعمال والمال بنيويورك ، في أحد مبنى مركز التجارة االعالمي .. وفي قلب القاهرة ، في مقهي بميدان التحرير ..

وفي نفس الاسبوع استخلصت النتائج التي حققها وارن كريستوفر خلال اول زيارة له للشرق الأوسط ، بصفته وزير خارجية الرئيس الامريكي الجديد ، بيل كلينتون ..

وربما كان ابرز نتائج جولة كريستوفر موافقة الاطراف جميعا ، ولو من حيث المبدا على فصل مشكلة المبعدين عن عملية السلام .. والقرار باستئناف مفاوضات السلام في موعدها المقرر – اى في شهر ابريل القادم بعد انقضاء شهر رمضان – دون ما نظر الى تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٧٩٩ بشان اعادة المبعدين فورا ! ..

لم يكن واردا ان يضغط كريستوفر على رابين .. ولكنه اقنع الأطراف العربية بان استئناف المفاوضات في موعدها دون تنفيذ القرار ٧٩٩ انما يخلق انسب الظروف كي يلبي رابين هذه « البادرة العربية » بالعمل على اعادة المبعدين تدريجيا ، على دفعات ، قبل الموعد المقرر بعد عام ! ..

والذى سوف نشهده في الأسابيع القادمة ، هو « اخراج » ماتم الاتفاق عليه مبدئيا .. اى محاولة اكساب القرار المشترك مصداقية لدى اوسع جمهور تشغله قضايا المنطقة .. وتتتالى الخطوات تمهيدا لذلك .. فلن رئيسي مصر واسرائيل يزوران كلينتون قريبا: ولايخفي حافظ الأسد رغبته في عدم تعطيل عملية السلام ... ويحرص عرفات على اشراك الدول العربية عموما في القرار .. بل وايضا الدول الاسلامية ، ودول عدم الانحياز ..

وليس من شك في ان هناك مايبرر القول بان السلام هدف استراتيجي يجب افشال كل محاولة لاستدراج الاطراف الى مامن شانه حرف الانتظار عنه واجهاضه ..

ولكن ، مع تعاظم شان الارهاب ، واتخاذه اشكالا مبتكرة لاسابقة لها ، هل نعجّل بعملية السلام اذا ما افسحنا لخصومه فرصة التدرج بحجة ان السلام لايقوم بمناى عن الشرعية الدولية .. فكيف يكون اسلسه الالتفاف حول قرارات مجلس الأمن ، والبحث عن صيغ لتجنب تطبيقها ؟ !

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ مارس ١٩٩٣

الارهابى.. ملامح مشتركة



بقلم
د. فتحى عبد الفتاح

أسبوع غريب حقا.. يمكن ان نسميه أسبوع الانفجارات..

انفجار ضخم فى المركز التجارى العالمى فى نيويورك يسفر عن حوالى ١٥٠ قتيل وجريح..

انفجار رهيب فى المنطقة التجارية فى قلب لندن أدى الى عشرات من القتلى والجرحى

انفجارات متتالية فى شمال بريطانيا دمرت منشآت ومستودعات الجاز واسقطت العديد من الضحايا

انفجار فى قطار كان يخترق الاراضى الروسية اسفر هو الاخر عن سقوط حوالى ٣٠ شخصاً ما بين قتيل وجريح .

انفجارات فى الفلبين، وفى البحرين .. و ..

انفجار فى قهوة وادى النيل بميدان التحرير بالقاهرة أدى الى أربعة من القتلى وعشرة من الجرحى

نحن امام مهرجان ارهابى عالمى اذا صح التعبير !!

مهرجان للقتل والتدمير والتخريب

وفى كل الاحوال فى لندن أو نيويورك أو القاهرة أو..

هناك شخص ما، أو مجموعة اشخاص : وضعوا متفجرات فى أمكنة عامة لتنفجر وتدمر وتقتل، وهم لا يعرفون أصلا هؤلاء الابرياء الذين سيسقطون ..

جنون طفولى مدمر.. ومن وراء ذلك؟..

انه نفس الشخص، نفس الملامح، نفس العقلية، وان اختلفت الالوان والمعتقدات..

وقد حاولت ان اتخيل صورة وملامح هذا الصبى المدمر الذى كان وراء كل هذه الانفجارات. أيا كان الشعار الذى يرفعه وأيا كانت الفكرة الممسوس بها، مع التحفظ الشديد على كلمة فكرة، لان من يفكر ويتدبر لا يمكن ان يقدم على هذا الاسلوب من القتل والتدمير العشوائى

انه بالتأكيد واقع فى اسار شحنة من الانفعالات البدائية..

قد تكون انفعالات عرقية، او مذهبية، أو دينية .

واقول انفعالات وليست عواطف، لان من يملك قدرة عاطفية حقيقية يملك ايضا قدرة على الحس الانسانى .

فمن هو بالفعل هذا الشخص الممسوس الانفعالى؟!

انه بالتأكيد ليس ثائرا، فالثوار يفكرون وينطلقون من عواطف انسانية نبيلة، وهم فى مواجهة أى اضطهاد أو قهر واقع عليهم سواء كان اقتصاديا ام اجتماعيا، يستخدمون وسائل واساليب انسانية تبعدهم وتبعد الاخرين عن الاضطهاد والقهر..

والثائر يحترم الانسان ويعمل على تحريره لذلك يبتعد عن أى وسيلة من وسائل القتل والتدمير ويعتمد فى حركته وافعاله على العقل والحوار كسبا وجذبا للانصار

والثائر يحلم دائما بالمستقبل الافضل، وبالتقدم، لذلك يعتمد على العلم والمعرفة تأكيدا لطموحه الانسانى ووصولا الى الهدف النبيل الذى يسعى اليه .

هذه الرتوش أو الخطوط العريضة، هل استطاعت ان تقربنا من وجه هذا الارهابى ومواصفاته؟!

انه لابد وان يكون حدثا أو فى تلك السن العمرية التى يغلب فيها الانفعال على التفكير والاندفاع على الفهم .

ثم انه لابد وان يكون عدوانيا لا يحاول ان يتفهم ظروفه ومتاعبه ومشاكله، بل يعتبر الاخرين هم السبب فى تلك الظروف والمتاعب والمشاكل، والاخرون هم المجتمع الذى يعيش فيه . فهو غير قادر على التحمل والمعاناة الانسانية، غير قادر على العمل الجاد والحركة الى الامام لديه كسل ذهنى وانسانى، لذلك يرتد الى الداخل ويشعل فى اعماقه نار الحقد والكراهية ضد الاخرين .

وهذا الارهابى لابد وان يكون غبيا وجاهلا، وفى بعض الاحيان متخلفا من الناحية العقلية لانه من بديهيات العقل الانسانى ان ينمو مع المعرفة ويكبر مع الخبرة والتجربة، ويكتسب المهارات والقدرات على الحوار والتفاعل مع الاخرين، وهى عملية متصلة مع الانسان الحقيقى تبدأ من مرحلة الطفولة حتى مرحلة النضج، وهى تعكس تطوير الخبرة الانسانية نفسها طوال اكثر من عشرة الاف سنة من عمر الانسان منذ بداية التاريخ الحضارى المكتوب .

والارهابى يتوقف بعقله عند مرحلة المراهقة، مرحلة الاندفاع واليقين الغبى، واليقين الصبيانى بأنه هو وحده الذى يملك الحقيقة المطلقة..

ثم هو بعد ذلك لابد وان يكون عصابيا لم تكتمل عواطفه وأحاسيسه الانسانية، والعصابى لا يعنى فقط الشخص المنفعل والهائج، بل قد يكون الهدوء الظاهرى هو القناع الذى يختبىء وراءه هذه العصابية المكبوتة نتيجة عجز عن الفهم واحباط متصل فى القدرة وفشل فى التواصل مع الاخرين .

وهذه العصابية المكبوتة والخطرة، تنفجر فى شحنات مدمرة تأخذ أشكالا ارهابية جبانة تتحرك فقط فى السر وفى الخفاء، وهذا شكل من اشكال انفصام الشخصية المعروف .

هذه هى ملامح الارهابى فى كل مكان، سواء أكان أسمرا فى الشرق الاوسط أو اسود فى افريقيا او ابيض فى أوروبا وأمريكا .

وسواء كان يتستر وراء رايات فاشية أو نازية أو عرقية أو قبلية أو دينية .

ولقد ان الاوان لان نعرفه جيدا ونحدده جيدا حتى يمكن للمجتمع كله ان يعزله ويواجهه ويحد من خطره.. بدلا من العزف على أوتار خاطفة والضرب على دفوف نهيىء له الارضية والفرصة لمزيد من القتل والتدمير .

وعلى فكرة.. هذه ليست مجرد اجتهادات ذاتية للتفسير، فلقد رصدت ذلك لوضوح ومبكرا أثناء تجربتى فى العمل والحركة السياسية منذ ايام الجامعة .

كان لى فى تلك الايام زميل من أصحاب الفكر السلفى، وبالرغم من اختلافنا الشديد فى أفكارنا ومنطلقاتنا، الا اننى كنت أتعامل معه وعلى اساس ان بيننا خلافا فكريا، وان الخلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية كنت اناقشه بانفتاح ذهنى وعاطفى فى كل شىء.. فى الدين والحياة والمجتمع وأحلام المستقبل .

وكان هو دائما متحفظا يهمهم اكثر مما يتكلم .

وذات يوم، وفى كافتيريا كلية الاداب، قطع حديثى المنطلق وسألنى .

ـ لو أصبحت مسئولا فى يوم من الايام كيف ستتعامل معى؟

قلت ضاحكا ومقلدا لهجة المسئولين

ـ سأواصل الحوار معك يا ابنى.. فالحوار سنة الحياة وعندى أمل بأن تقتنع يوما بأفكارى .

ولكن.. ماذا لو أصبحت أنت المسئول ! كيف ستعاملنى؟!

رفع رأسه فى مواجهتى تماما وقال فى هدوء يقينى غريب .

ـ سأقتلك.. حقيقى سأقتلك وفى ميدان التحرير..

ومن يومها، لم أنس تلك الكلمات، ولم أنس ذلك الوجه..

بل رأيته وسمعته بأشكال وصور جديدة.. فى مصر وفى كثير من البلدان التى زرتها أو عملت فيها .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة المصرية

التاريخ : ٧ مارس ١٩٩٢

التيـــار الأصـــولى والغـــرب !!



بقلم
عبدالستار الطويلة

نشرت مجلة النيوزويك الامريكية مقالا خطيرا بقلم توم مازلاند وكريستوفر دكى بعنوان « واشنطن وتل ابيب وراء تنامى التطرف فى المنطقة !! » كشفت فيه عن كثير من اسرار حركة التطرف الاسلامى فى العالم العربى والشرق الأوسط عموما .. وقد رايت ان اقدم ملخصا له لارتباطه بالاحداث الجارية حاليا فى منطقتنا وفى مصر حيث يتصاعد نشاط التيار الارهابى .. ولن أعلق كثيرا على ما جاء فيه .. فالواقع انه فى غنى عن التعليق اذ الوقائع واضحة ومغزاها وأهدافها مكشوفة تماما .. وهذا يحسب للديمقراطية فى الولايات المتحدة اذ لا يمكن حجب أغلب المعلومات مهما كانت خطيرة طويلا .

والمقال يقوم على قاعدة اساسة هى ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبعض دول الخليج وحتى اسرائيل نفسها لها جميعا تاريخ طويل من العلاقات المعقدة مع الجماعات الاسلامية التى يتم ادانتها الآن بوصفها جماعات ارهابية .. وحقيقة الامر ان هذه الدول جميعا قد ساعدت فى بناء ومؤازرة الحركة التى اصبحت غريمهم القوى فى الشرق الاوسط .

وهذا الذى تقوله النيوزويك اليوم .. كتب عنه كتاب فى مصر منذ سنوات طويلة .. ومنذ بضعة شهور اصدر كاتبان مصريان هما الاستاذين سعد زهران وعادل سيف النصر كتيبا عن ارتباط الاتجاه الأصولى فى العالم العربى بالاتجاه المحافظ فى الغرب وبالذات الولايات المتحدة وهو الاتجاه الذى كان يمثله فى راى الكابتن جورج بوش وقبله رونالد ريجان .

ومعروف ان الحركة الاسلامية فى الارض الفلسطينية المحتلة قد شجعتها اسرائيل فى السبعينات لمناداة منظمة التحرير الفلسطينية التى اعترف بها العالم كله على أنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

وقد أدى هذا التشجيع الى حصول منظمتى حماس والجهاد على اموال كثيرة من دول خليجية امكنها أن تشيد بها مساجد اكثر خاضعة لها فى الضفة الغربية وغزة وسيطروا على صندوق الأوقاف الخاضع لاشراف الأردن فى الضفة الغربية ولاسرائيل فى غزة وقاموا ببناء مئات من دور الايتام والمكتبات والعيادات والمراكز الشبابية والأندية الرياضية وذلك تحت أعين قوات الاحتلال بل وأطلقت لهم تلك القوات الحرية فى مداهمة محال بيع الخمور وتصفية خصومهم السياسيين بدنيا .

وكانت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تتصور أن التيار الدينى سيقصر نضاله على محاربة الفساد والمخدرات والبغاء .

ولكن تبين أن تلك ليست الحدود التى وقف النشاط الدينى عندها .. بل ساهم فى اثارة الانتفاضة وتنظيمها .. اى دخل بثقله فى النشاط الوطنى .. واكتشف الاسرائيليون مخبأ كبيرا للاسلحة والمفرقعات فى غزة عام ١٩٨٨ .. فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه حماس انها تعارض المفاوضات والمبادرات المختلفة باعتبارها « مضيعة للوقت » ..

واذا كانت بعض بلاد العالم العربى مثل الجزائر وتونس ومصر تشكو من الجرائم التى يرتكبها اولئك المتطوعون العرب للحرب فى افغانستان فان مجلة النيوزويك تكشف عن حقائق مذهلة عن تشكيل هؤلاء الافغان فتقول بالحرف الواحد والعهدة على الراوى « كما نجحت الولايات المتحدة أيضا فى أهم تحالف لها مع الاصوليين فى الحرب الافغانية . كما انفقت هى والسعودية مليارات الدولارات من اجل تكوين لواء دولى بلغ قوامه من خمسة آلاف الى عشرة آلاف رجل لخوض حرب ضد الاحتلال السوفيتى فى افغانستان حيث لقى العديد من خيرة العناصر المقاتلة فى صفوف الحركات الاسلامية مصرعهم هناك .. وتم القاء القبض على مئات من المقاتلين الذين كانوا يحاربون مع المجاهدين الافغان فى صعيد مصر وقد صدر قانون جديد ينص على توقيع عقوبة الاعدام على اى شخص يتلقى تدريبا عسكريا خارج البلاد . وفى الجزائر انضم مئات من المقاتلين الذين يطلق عليهم الافغان الى صفوف الأصوليين » .

ولكن لماذا أيد الغرب واحتضن التيار الاصولى فى الشرق الأوسط ؟ .. تجيب النيوزويك على هذا السؤال فى صراحة تامة فتقول بالحرف الواحد لقد بدى الاصوليون العرب لسنوات عديدة أدوات لتحقيق مآرب الآخرين حيث خاضوا معارك على درجة كبيرة من الخطورة نيابة عن هؤلاء الآخرين . فهم يعارضون بشدة الاعداء الرئيسيين للغرب اى الشيوعيين وحلفائهم الاقليميين والقوميين العرب اليساريين ، كما انهم يناصبون منظمة التحرير الفلسطينية العداء الامر الذى يروق لاسرائيل التى تطبق استراتيجية تقوم على مبدأ فرق تسد .. وفى نفس الوقت كانوا على علاقة ووئام دينى مع السعودية الحليف العربى الرئيسى للغرب ومصدره الأكبر للبترول .. وحتى قبل حوالى اربع سنوات لم تكن الحركات الاصولية تمثل خطورة تذكر » .

وتحكى النيوزويك كيف أن اجهزة المخابرات العربية والغربية وبالذات الفرنسية والأردنية قدمت مساعدات

مالية لثورة الاخوان المسلمين فى سوريا عام ١٩٨٢ ضد الرئيس حافظ الاسد ، اهم حليف للسوفيت حينذاك فى الشرق الاوسط ، كما تصفه المجلة .

ثم تتحدث النيوزويك عن انتصارات التيار الاصولى فى السودان حيث يتحالف السنة مع الشيعة لاول مرة .. وكيف انه بعد زوال الحرب الباردة وعدم حرص الولايات المتحدة على تشجيع دور لاى قوى سياسية لمساندتها فى مناوأة السوفيت بعد ان تلاشوا واختفوا من على المسرح السياسى .. ارتبط هذا

والواقع انه مازالت دوائر غربية تدعو الى استيعاب ذلك التيار فى الاتجاه الذى يريده انتظام العالم الجديد مع تقديم بعض التنازلات له . لان احدا لايدرى احتمالات التطور فى المستقبل وامكانية تكرار اللعبة القديمة من جديد .. وهى الاستعانة بالاصوليين فى مواجهة اعداء وخصوم سياسيين ان لم يظهروا اليوم .. من الممكن ان يظهروا غدا .

والواقع ان المرء ليدهش كيف تجاهلت كل الصحف المصرية تقرير النيوزويك الخطير هذا .. كما ان هناك سبب آخر للدهشة هو انه لايوجد سر فى الولايات المتحدة يمكن الاحتفاظ به طويلا حتى اسرار حلفائها وعملائها !!

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

رداً على رد فهمي هويدي

التطرف خطيئة والإرهاب جريمة

بقلم : أحمد حمروش

مرة اخرى نعود الى «التطرف في القضية الفلسطينية» بعد مقال كتبه الاستاذ فهمي هويدي في هذه الصحيفة تعليقا على ما كتبت تحت عنوان «في مواجهة العدو.. التطرف ليس تهمة والارهاب مطلوب» ومنه يتضح ان هناك كثيرا من القضايا تحتاج الى تفسير في هذا الوقت الذي نواجه فيه اخطار التطرف والارهاب.

والاستاذ فهمي هويدي يحاول في بداية مقاله ان يفصل بين الاشتباك الداخلي الحاصل في بعض الاقطار العربية بين السلطات الوطنية وجماعات تحاشى ان يطلق عليها لفظ التطرف او الارهاب، وشاء ان يجمل صورتها بالقول ان الخلاف هو حول صيغة التعايش ومناهج الاصلاح ويرجى له ان يحل بالحوار، وهو امر لم يتحقق حتى الان في أي قطر من الاقطار العربية التي انبعثت فيها موجات التطرف والارهاب، لأن الكلمة لا يمكن ان تتفاهم مع الطلقة والحوار لا يثمر مع الارهابيين.

اقول: يحاول فهمي هويدي ان يفصل بين هذه الحالة وبين العلاقات العربية - الاسرائيلية التي هي في جوهرها علاقة «صراعية» بين سلطة محتلة وشعب مقهور، وهو امر لا يختلف عليه اثنان، فالتطرف والارهاب الذي يهدد استقرار بعض الاقطار العربية يختلف عن التطرف والارهاب الذي يمكن ان يعرقل مسيرة حركة التحرر الوطني الفلسطينية.

وهنا أود ان أشير الى ان الدعوة الى السلام لا تتناقض مطلقا مع الانتفاضة الشعبية التي دخلت عامها السادس، معبرة عن ارادة شعب فلسطين في تحرير ارضه والحصول على حقوقه المشروعة، بل ان الانتفاضة هي عنصر فاعل وحاسم داخل غرفة المفاوضات، ومن هنا تبدو كلمات الاستاذ فهمي هويدي التي قال فيها ان الدعوة الى السلام قد تكون دعوة للاستسلام والتفريط تصب في مربع «الخيانة» في نهاية المطاف تبدو غريبة وشاذة لانها تنزلق الى توزيع الاتهامات كاجهزة الأمن دون تقدير لأثر ذلك على سلامة الحوار بين المثقفين!

ومع ذلك نفسر للاستاذ هويدي ان احدا لا يملك الحجر على ارادة شعب فلسطين في ثورته، وان من حقه ان يستخدم كل الوسائل المتاحة للنضال من أجل تحرير وطنه، خلف قيادة منتخبة ديمقراطيا وقادرة على استيعاب كل الظروف التي تتيح لها اتخاذ القرار الصحيح، وهي في عرفنا منظمة التحرير الفلسطينية المنتخبة من المجلس الوطني الفلسطيني والمعترف بها من مؤتمر القمة العربي والرأي العام العالمي.

منظمة التحرير الفلسطينية لم تتبرع بتوزيع اتهامات الخيانة لدعاة السلام كما فعل الاستاذ هويدي، ولكنها اختارت طريق النضال الشعبي جنبا الى جنب مع السعي للسلام عن طريق المفاوضات، وقد تطورت مواقفها تبعا للظروف القائمة والمتغيرة.

فاعلان القاهرة الذي صدر في 7 نوفمبر (تشرين الثاني) عام 1985 بنبذ الارهاب يركز نضالها داخل الارض المحتلة وليس خارجها كما كان يحدث سابقا في العمليات التي قامت بها بعض التنظيمات لخطف الطائرات أو الاغتيالات، وبيان جنيف الذي القاه ياسر عرفات امام الأمم المتحدة في 13 ديسمبر (كانون الأول) عام 1988 يحدد القبول بوجود اسرائيل واقامة الوطن الفلسطيني على الأرض المحررة.

ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل القيادة الفعلية ابدت استخدام الحجارة للانتفاضة ولم تحول الصراع الى كفاح مسلح بالرصاص والقنابل تقديرا منها لظروف خاصة بالمواطن الفلسطيني والمجتمع الذي يعيش فيه، وهو قرار يمكن ان يتغير تبعا لظروف مستجدة تحسن تقديرها قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وليس هناك حائل يحول دون استخدام كل الوسائل المتاحة.

ونعود الى التطرف في قضية فلسطين للتأكيد على ما سبق ان قلت وهو ان اية اتصالات تتم في طريق السلام هي امر يجب ان نحتفي به ونشجعه، وهنا اصحح للاستاذ فهمي هويدي تعليقه على ما ذكرته (في مقالي السابق الذي رد عليه) من أن جمال عبد الناصر لم يكن يتردد في محاولة الوصول الى السلام الشامل والعادل بغير قتال اذا تيسر ذلك، إذ فسر الاستاذ هويدي ان مقابلتي لناحوم جولدمان، بشهادة بعض القريبين من دائرة صنع القرار آنذاك، حسب قول هويدي، لم تكن تستهدف اجراء تسوية سياسية مع حكومة تل ابيب بقدر ما انها تمت في اطار الاعمال المخابراتية التي كانت تقوم بها الاجهزة الامنية المصرية آنذاك.

اصحح للكاتب رؤيته تلك والحديث الذي سمعه، باحالته الى ما اعلنه جمال عبد الناصر صراحة وامام المؤتمر الوطني للاتحاد الاشتراكي العربي في يوليو (تموز) 1970 من أن الاتصالات التي تمت بيني وبين جولدمان لم تصل الى نتيجة لتعنت حكومة جولدا مائير.

الاتصال (بيني وبين جولدمان) اذن كان سياسيا وليس مخابراتيا، كما يقول فهمي هويدي، فقد كان ناحوم جولدمان رئيسا للمجلس اليهودي العالمي، وكنت انا رئيسا لتحرير مجلة «روز اليوسف» التي عرفت بدورها السياسي المؤثر خلال تلك المرحلة في الوطن العربي، والقضية في وقتها تداولتها الصحف

واجهزة الاعلام العربية والعالمية وكان الماريشال تيتو (الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو) طرفا فيها.

موافقة جمال عبد الناصر، اذن، على الاتصال بالعناصر الاسرائيلية المؤمنة بعدالة قضية شعب فلسطين، المطالبة بتحرير الأرض العربية من قوات الاحتلال، المنادية بالسلام الشامل العادل. هذه الموافقة لم تكن تراجعا عن موقفه الثابت في دعم حرب الاستنزاف التي كانت عنصر ضغط على الحكومة الاسرائيلية، تماما كما هي الانتفاضة الآن.

وقبول جمال عبد الناصر لمبادرة روجرز لم يكن الا محاولة للوصول الى تسوية سياسية عن طريق دفع صواريخه الى ضفة القناة لتكون أكثر تأثيرا عند بدء اقتحام قناة السويس، واستخدام ذلك في معركته السياسية التي بدأت بمهمة يارنج.

اقصد من ذلك الى القول بأن المنهج الذي يخشى، ويتردد، ويهاجم، كل محاولات الاتصال من أجل محاولة الوصول الى السلام هو منهج المتطرفين الجامدين الخاطئين الذين لا يدركون أن المفاوضات وسيلة وليست غاية، وان موقف بعض الفلسطينيين الرافض لفكرة المفاوضات، المنادي بقطعها والغائها، هو موقف يلتقي تماما مع موقف المتطرفين الاسرائيليين الذين لا يتصورون ولا يقبلون تفاوضا مع الفلسطينيين، ويلتقي أيضا مع موقف اسحق رابين الذي ابعد 418 فلسطينيا بهدف وقف المسيرة السلمية.

وادانة الإبعاد موقف نجمع عليه، ولكنه لا يجوز ان يسحبنا لهدم فكرة المفاوضات من جذورها.

وقد حرصت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية على استيعاب الموقف بتعليق المفاوضات الى ان تحل مشكلة المبعدين، رغم ان «حماس» لم تستجب لداعي الوحدة الوطنية بالدخول الى منظمة التحرير وفشلت المفاوضات التي تمت في الخرطوم وغيرها، وبقيت «حماس» تنظيما منفردا يمارس اسلوبه الخاص الذي قد يتعارض في مضمونه مع توجهات المنظمة الممثلة لكل شعب فلسطين.

وهكذا يجد التطرف دائما اسلوبا للتعبير عن نفسه بكلمات المزايدة، ومحاولة الظهور في مظهر ثوري، وهو ما يلجأ اليه الاستاذ فهمي هويدي عندما يحاول المراوغة وتصوير الأمر، من دون سند مما كتبت، بانني تجاهلت قرار ابعاد رجال المقاومة الاسلامية او «حماس»، والتمادي في هذه المراوغة الى حد قوله بانني اوفر اجواء تكاد تبرر قرار الابعاد الاسرائيلي!!

ايمكن بمثل هذا الاسلوب التعامل مع هذه القضية الكبيرة التي نتعرض لها؟

وهل يمكن بهذه المراوغة ان نغير موقفنا من الارهاب والتطرف الذي يتخفى في ثياب دينية مزيفة؟

وهل نطوي صفحة الاجتماعات التي عقدت في طهران من جانب القوى الرافضة لخط منظمة التحرير الفلسطينية لادانة المفاوضات والمفاوضين؟

لست في حاجة الى التاكيد باني وغيري من انصار السلام ندين بشدة قرار اسحق رابين الذي يهدف الى تعطيل اجراءات التسوية السلمية، ولست في حاجة أيضا لتبرير مثل هذا الموقف المبدئي، امام كلمات الاستاذ فهمي هويدي.

وأود فقط ان انشط ذاكرته او معلوماته وأعود به الى واقعة تقديمي للمدعي الاشتراكي العام في يونيو (حزيران) 1978 مع الاساتذة محمد حسنين هيكل ومحمد سيد أحمد وأحمد فؤاد نجم وصلاح عيسى عندما كان انور السادات يعد عدته لتمرير اتفاقيات كامب دافيد، وايضا الى

فصلي من العمل مع حملة اعتقالات 5 سبتمبر (ايلول) 1981، ثم الدور الذي قامت وتقوم به اللجنة المصرية للتضامن في دعم العلاقات المصرية مع منظمة التحرير الفلسطينية.

وأود ايضا ان أضع امامه وأمام القارئ الكريم بعض الحقائق ليكتشف تحامله غير المبرر، فقد تشكلت في مصر لجنة من 15 منظمة عربية وافريقية للدفاع عن المبعدين والضغط من أجل اعادتهم الى دورهم وأسرهم كنت واحدا من المبادرين بالدعوة لها والعمل معها، وفي مجال نشاطها استقبلنا فضيلة الامام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق، والبابا شنودة بطريرك الاقباط الارثوذكس مع كل من فاروق ابو عيسى امين عام اتحاد المحامين العرب ومحمد صبيح أمين المجلس الوطني الفلسطيني، وقد قامت هذه اللجنة التي مازالت تواصل اجتماعاتها بارسال البيانات الى كل الجهات المختصة وسلمتها شخصيا للدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة اثناء زيارته للقاهرة.

ان كلمات الاستاذ فهمي هويدي تجاوزت الحقيقة كثيرا عندما حاولت تصوير الموقف المعادي للتطرف والارهاب بأنه دعوة لوقف المقاومة، متجاهلا ما جاء في مقالي بالنص من «ان الذين لا يتورعون عن الدعوة الى الغاء المفاوضات وإدانة كل لقاء عربي ـ اسرائيلي مهما كانت نبالة دوافعه، انما يعملون على تمزيق الوحدة الوطنية والقومية، متجاهلين ان الحوار والتفاوض لا يتناقضان مع دعم الانتفاضة الشعبية والسعي الى تأكيد التضامن العربي».

نعم. علينا ان ندعم الانتفاضة الشعبية بكل صورها، والمبعدون هم جزء من نضالها، وان ندعم ايضا كل سعي من أجل التضامن العربي الشامل، ومحاولة تشويه هذا الموقف لا تعدو ان تكون نوعا من الارهاب الفكري الذي يلجأ اليه بعض المثقفين الذين يهادنون الارهاب والارهابيين. وهذا هو صلب القضية، فبعض الكتاب والمثقفين عندنا لا يجدون في الارهاب خطرا، ولا يقلبون صفحات التاريخ ليدركوا ان جميع عمليات الاغتيال التي تمت في مصر منذ مصرع احمد باشا ماهر كانت على يد ارهابيين اختاروا ان يلبسوا ثيابا مزيفة للدين الاسلامي الحنيف. وهؤلاء الكتاب ايضا لا يربطون بين التنظيمات الارهابية التي تحاول التجمع في نسيج واحد تلعب ايران فيه دورا رئيسيا، وقادتها يعلنون بكل صراحة واعتزاز انهم لن يتخلوا عن مبدأ تصدير ثورتهم، وهو ما عانينا منه في الوطن العربي بقيام ما يسمى حزب الله في لبنان والذي كان سببا من اسباب اشتعال الحرب الاهلية التي امتدت 16 عاما، وخطف الرهائن في بيروت ليتم التفاوض على تحريرهم مع ايرانيين في طهران أو غيرها من العواصم، وما نلمسه في حكم الجبهة القومية الاسلامية في السودان وما ارتكبته من فظائع ضد الديمقراطية وحقوق الانسان، وما يظهر في الجزائر باسم جبهة الانقاذ التي اعلن احد قادتها (رابح كبير) الذي هرب الى المانيا تأييده للعنف والارهاب بعد محاولة اغتيال وزير الدفاع خالد نزار، وما نعاني منه في مصر من محاولات الارهابيين الذين ينتمون الى ما يسمى جماعات الجهاد الاسلامي، واخيرا تلتقي الجماعات الفلسطينية المتطرفة في طهران لتأخذ موقفا موحدا برفض المفاوضات، نعم رفض المفاوضات، وذلك بعد مؤتمر مدريد الذي قبلت فيه كل دول المنطقة ان تبدأ مفاوضات ثنائية ومتعددة لحل مشكلة الشرق

المصدر : الشرق الأوسط
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ مارس ١٩٩٢

الأوسط والصراع العربي - الاسرائيلي!

أيجوز لنا تجاهل هذه الاتجاهات الارهابية التي تنظم نفسها وتمارس اسلوبها بالعنف والخطف والرصاص؟

الارهاب لا يتجزأ، والخطر مشترك، وهو لا يقتصر على تهديد الانظمة القائمة فقط، ولكنه يمكن ان يمتد أيضا الى تعطيل المسيرة السلمية التي تتطلع اليها شعوب المنطقة والامة العربية عن طريق الجماعات التي ترفض الانتماء لمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول قواعدها وقراراتها الديمقراطية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني مما يهدد الوحدة الوطنية والقومية ايضا.

واخيرا، فان بعض ما كتبه الاستاذ فهمي هويدي يحتاج الى مراجعة. فهو يقول عن مقاومة الاحتلال «بأن التطرف في المقاومة يصبح مطلوبا وارهاب العدو قدر الامكان يصبح مرغوبا».

وهنا اوضح، ان المقاومة ضد المحتل ليست تطرفا، وان قتل جنود الاحتلال ليس عملا من أعمال الارهاب، واذكر فتوى قالها فضيلة الإمام الاكبر الشيخ ابراهيم حمروش، شيخ الازهر عام 1951، اثناء الكفاح المصري المسلح ضد قوات الاحتلال البريطاني في القناة، من ان قتل جنود الاحتلال يعتبر مشروعا لتحرير الوطن، وتناقلت الاذاعات ووكالات الانباء هذه الفتوى التي نشرت في الصفحات الأولى من الصحف البريطانية لأنها اعتبرت ضربة شديدة للاستعمار وشحذا لهمة المناضلين.

المقاومة اذن ليست تطرفا، وقتل جنود الاحتلال ليس ارهابا، ولكن التطرف هو الخروج على خط منظمة التحرير الفلسطينية بطريقة غير ديمقراطية، والارهاب هو قتل الابرياء من المدنيين، كما يقتل بعض الارهابيين في مصر سياحا من الأجانب.

ويحتاج الكاتب الى مراجعة ايضا في ما قاله من «ان الادارة الامريكية الجديدة استخدمت نفس كلمات الاستاذ حمروش في وصف المقاومة الاسلامية حين وصفتهم بالتطرف بينما ذكرت مصادر الخارجية الامريكية انها بصدد ادراج «حماس» ضمن المنظمات الارهابية في المنطقة».

وأسأل بدوري: هل يبلغ التجني الى هذا الحد؟ الادارة الامريكية تستخدم نفس كلماتي في الوقت الذي ارتفع فيه الستار، بعد ظهور المقال، عن اتصالات سرية كانت تدور بين «حماس» وجهات امريكية.

واخيرا يتغاضى الكاتب فهمي هويدي عن انني في مقالي لم اتعرض مطلقا لما يسميه بالمقاومة الاسلامية، لانني مؤمن بان هناك مقاومة شعبية شاملة، وهذا هو احد محاور الخلاف مع بعض الكتاب الذين ينظرون الى الأمور من وجهة نظر محدودة وجامدة.

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٣

مقاومة الإرهاب في مصر

أحمد حمروش

زاد معدل الحوادث الارهابية في مصر، وتعددت اهدافها الى الحد الذي اصبح ينذر بالخطر الشديد على الامن والاستقرار.

لا يكاد يمضي اسبوع حتى يقع حادث ارهابي ضد الابرياء من السياح او المواطنين او ضد رجال الشرطة الذين يقومون باداء واجبهم الوطني في مقاومة الارهاب.

ولم يعد الارهاب مقصورا على عمليات الاغتيال الفردية ولكنه وجّه قنابله اخيرا ضد الاماكن المزدحمة مثل مقهى وادي النيل وهدد بنقل عملياته الى مقار الشركات الاستثمارية التي يشكل نشاطها مع السياحة اساسا للاقتصاد القومي. وبذا اسفر الارهابيون عن حقيقة هدفهم الذي يستهدف هز استقرار المجتمع ومحاولة الوصول الى السلطة.

ومن أسف ان جميع هذه الحوادث يرتكبها افراد ومجموعات تعلن انتماءها زيفا للدين الاسلامي الحنيف، وهذه هي القضية التي تحتاج منا جميعا الى مواجهة حاسمة وصريحة حتى لا يتعرض الدين للاساءة من بعض الخارجين على اصوله وحتى لا تتعرض مصر لأخطار تشكل ظاهرة غير مسبوقة في تاريخنا الحديث تهدد بنزف الدماء وانفجار التعصب وفقدان الامل في مستقبل افضل.

● اما الصحافة والاعلام فلهما دور رئيسي في مقاومة الارهاب لانهما اكثر وسائل المعرفة التصاقا وارتباطا بالجماهير التي تتطلع لمعرفة الاخبار الصادقة والحقائق الكاملة التي تحرك افكار الناس الى الاتجاه الصحيح، وهنا يجب الانتقاء الناضج للمتحدثين في القضايا الدينية او السياسية حتى يكون تأثيرهم عميقاً في نفوس القراء والمشاهدين، ومن الواجب أن تكون هناك ندوات ومناقشات واسعة للوصول الى الاسلوب الناضج والنغمة الصحيحة لأجهزة الاعلام.

وصحيح ان العمليات الارهابية خلال نصف القرن الاخير انطلقت من عباءة جماعة الاخوان المسلمين منذ اغتيال احمد باشا ماهر رئيس الوزراء بدعوى اعلانه الحرب على المحور وكان هدفه من ذلك هو دخول الامم المتحدة وبذا وقف الارهاب مع الفاشية النازية التي نهضت على اساس افكار عنصرية.

صحيح ان عمليات الاغتيال لم تتوقف، فقد طالت رصاصات الارهاب محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء، والمستشار محمد الخازندار رئيس محكمة الجنايات التي كانت تحاكم المتهمين، واللواء سليم باشا زكي حكمدار القاهرة، وامين باشا عثمان وزير مالية الوفد، والشيخ الذهبي وزير الاوقاف، والرئيس انور السادات، والدكتور رفعت المحجوب، والدكتور فرج فودة وغيرهم، وتمت محاولات لاغتيال مصطفى باشا النحاس رئيس الوفد والرئيس جمال عبد الناصر ولم يفرق الارهاب بين مصر قبل الثورة او بعدها فقد كانت السلطة له هدفا.

وصحيح ايضا ان جميع هذه الاغتيالات تمت على يد جمعيات تخفت في ثياب الدين واطلقت على نفسها مسميات دينية: الاخوان المسلمين، التكفير والهجرة والجهاد الاسلامي وغير ذلك من التنظيمات المنشقة على بعضها امعانا في التطرف والتخلف.

صحيح كل ذلك، ولكنه صحيح ايضا ان معدل الحوادث المتلاحق لم يصل الى ما وصل اليه الآن خلال السنوات القليلة الماضية، فقد اصبح الارهاب غذاء شبه يومي للصحافة واجهزة الاعلام وان الشعب المصري لم يشعر بان الارهاب يوجه الطعنات لصدره وظهره مثلما يحدث اليوم مما ظهر واضحا في كثير من مجالات العمل.

المصدر : الشرق الاوسط

التاريخ : ١٥ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومن هنا اصبح تغيير اسلوب مواجهة الارهاب ضرورة حتمية، فقد
كانت الحكومة والقوى والاحزاب السياسية خلال سنوات طويلة تواجه
الامر بهدوء واسترخاء معتمدة على اجهزة الامن وحدها مع كلمات
ومقالات متناثرة.

ولم توضع خطة متكاملة لمواجهة هذا الارهاب الذي كانت تبدو
مظاهر اتساعه وشراسته وطموحه واضحة منذ الثورة الايرانية التي
نبتت فكرة تصدير ثورتها بما تحمله من افكار ارهابية تدعمها اموال
سخية ظهر اثرها في ما يسمى بحزب الله الذي تصاعدت معه الحرب
الاهلية في لبنان منذ نشاته والذي مارس خطف الرهائن الاجانب الذين
كانت تتم بعض مفاوضات الافراج عنهم في طهران، وظهر اثرها ايضا
في دعم حكم الجبهة القومية الاسلامية التي يراسها الدكتور حسن
الترابي في السودان والذي كان مستشارا للرئيس السابق جعفر نميري
عندما تم الاتفاق على ترحيل اليهود الفلاشا من اثيوبيا الى اسرائيل
عبر السودان.

ولم يتحرك الامر ضد الارهاب رغم ظهور اثره في تونس التي قاومت
الارهاب دون تردد وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع الخرطوم، وفي
الجزائر حيث وصل الدعم الايراني لجبهة الانقاذ الى حد التوتر والجفاء
في العلاقات بين الجزائر وطهران رغم الدور الذي كانت تقوم به الجزائر
كوسيط خلال الحرب العراقية - الايرانية. لم توضع خطة متكاملة
لمواجهة الارهاب في مصر استنادا في ما اتصور الى الوحدة الوطنية
التي يعتز بها شعب مصر منذ ترسخت عبر آلاف السنين من حياة
مستقرة حول النيل واستنادا الى اجهزة الامن التي لم تاخذ الامر
كظاهرة خطيرة متصاعدة وانما تعاملت معه كحوادث فردية ولكن اجهزة
الامن مهما بلغت درجة كفاءتها ومهما تعدد الشهداء الذين يسقطون
منها اثناء اداء واجبهم الوطني، غير قادرة وحدها على مواجهة هذا
الخطر الذي نما واستشرى، فهناك ميادين أخرى يتعامل معها المواطنون
ولا بد من حشدها وتعبئتها في كل القضايا الرئيسية التي تتصل
بالحياة او المستقبل وهي النواحي السياسية والثقافية والاعلامية

المصدر: الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥ ... ١٩٩٢

والاقتصادية والاجتماعية.

الخطة المتكاملة لمواجهة الارهاب يجب ان تشمل كل هذه النواحي تماما كما نحتشد ونعبئ المجتمع اثناء خطر الحرب.

وفي اختصار نقف عند بعض ما يجب ان يتم في هذه المجالات:

في الناحية السياسية بدات القوى والاحزاب السياسية الديمقراطية تشعر بالخطر المشترك فعقدت بينها اخيرا اجتماعات سبق ان اشرت اليها في مقال نشر في «الشرق الأوسط» تحت عنوان «حوار الاحزاب المصرية لمواجهة التطرف والارهاب» واثمرت تشكيل لجنة للوحدة الوطنية، وهذا الاتفاق رغم ايجابيته لن يثمر شيئا نافعا الا اذا وصل تاثيره الى الجماهير في محال اقامتها وعملها لحشد جميع الطاقات ضد اشد خطر تتعرض له مصر في تاريخها الحديث وهو سيادة الارهاب المتسربل بثياب دينية مزيفة. وفي الناحية الثقافية لا يجوز ان يلقى العبء كاملا على وزارة الثقافة وانما يجب ان ينهض اتحاد الكتاب والادباء المصريين والنقابات والاتحادات الفنية التي تضم العاملين في المراسم والمسارح والسينما ينهض الجميع بواجبهم للتعبير عن موقفهم المضاد للارهاب قبل ان يجتاحنا اعصار المتطرفين المتخلفين الذي يقصف الاقلام ويسدل الظلام ويهدر القيم ويبدد حقوق الانسان.

وما من شك في ان الفنانين والادباء لهم دور كبير ومؤثر في المجتمع.

اما الصحافة والاعلام فلهما دور رئيسي في مقاومة الارهاب لانهما اكثر وسائل المعرفة التصاقا وارتباطا بالجماهير التي تتطلع لمعرفة الاخبار الصادقة والحقائق الكاملة التي تحرك افكار الناس الى الاتجاه الصحيح، وهنا يجب الانتقاء الناضج للمتحدثين في القضايا الدينية او السياسية حتى يكون تاثيرهم عميقاً في نفوس القراء والمشاهدين، ومن الواجب ان تكون هناك ندوات ومناقشات واسعة للوصول الى الاسلوب الناضج والنغمة الصحيحة لأجهزة الاعلام.

اما الناحية الاقتصادية فانها تلعب دورا كبيرا في تحديد وتوجيه سلوك الافراد الذين يمكن ان تلتقطهم بعض الجماعات الدينية المتطرفة وتضمهم اليها كرصيد للارهاب في مصر.

ولا شك في ان علاج المشاكل الاقتصادية لا يحتاج فقط الى قرارات ادارية وانما يحتاج الى مصارحة موضوعية ومتابعة يومية لشحذ همة الشعب من اجل رفع الانتاج وعدم النفور من بعض الضغوط التي قد تفرض عليه لصالح المجموع.

هكذا يمكن وضع خطة شاملة تجعل مقاومة الارهاب مسؤولية مشتركة بين الحكومة واجهزة الامن والقوى والاحزاب السياسية والاتحادات والنقابات الادبية والفنية والمهنية والصحافة والاعلام وخاصة التلفزيون. ان الارهاب لن ينحسر بالمواجهة الامنية وحدها فهو ما زال منذ نصف قرن يطل برأسه كلما اتيحت له فرصة، ولكنه يمكن ان ينحسر بالمواجهة الشعبية التي تدرك ان الارهاب يقتلع جذور الامن والديمقراطية وحقوق الانسان.

تأملات في مسألة الاسلام السياسي

لماذا يتقدم تيار الاسلام السياسي على حساب التيار القومي واليسار والتيار الليبرالي؟

د. عبد العظيم أنيس

الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : اليسار

التاريخ : مارس ١٩٩٢

منذ عدة شهور نشرت فى «اليسار» مقالا بعنوان «دعوة للحوار مع الإسلام السياسى» أشرت فيه إلى بروز ظاهرة اندماج العامل الوطنى مع العامل الدينى فى حركات مقاومة الإمبريالية الأمريكية وحليفتها اسرائيل فى عدد من البلدان العربية، مشيرا على وجه الخصوص إلى الدور الذى تلعبه «حركة المقاومة الإسلامية» -حماس- فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ودور «حزب الله» كطليعة للمقاومة الوطنية اللبنانية فى جنوب لبنان. وقد أوضحت أنه رغم خلافاتنا الفكرية مع منطلقات هذه الحركات، فإن الموقف السياسى المسؤول يحتم فى رأيى الدخول فى حوار مع بعض تيارات الإسلام السياسى فى عدد من البلدان العربية بأمل الوصول إلى برنامج مشترك للعمل الوطنى المناهض للامبريالية والصهيونية، ويصبح لهذه الدعوة أهمية أكبر على ضوء التحولات الدولية الكاسحة والتى انتهت بانهيار المعسكر الاشتراكى، الحليف التقليدى لحركات التحرر الوطنى.

إنها إذن دعوة سياسية وليست دعوة للمصالحة الفكرية، وهى دعوة تحاول أن تنظر إلى مجمل الموقف فى الوطن العربى كشكل قبل أن تتحول إلى النظرة المحلية. وهى بالطبع لا تتناقض مع حق أى قوة سياسية محلية فى اتخاذ موقف مخالف إذا رأت أن طبيعة ظروفها المحلية تقتضى ذلك، وإن الموقف العربى الإجمالى لابد أن يكون له انعكاساته على التطورات المحلية بطبيعة الحال.

ومنذ أن ظهر مقالى هذا فى «اليسار» انهالت الردود مابين مؤيد ومعارض لدعوتى هذه . وقد سعدت بهذه الردود جميعها لأنها تدل على حيوية فى أوساط اليسار توحى بأن الجمود الفكرى يوشك على الانحسار.

فما الذى جد حتى أعود إلى الموضوع من جديد؟

إذا نحتيا جانبا النتائج السلبية لانهيار المعسكر الاشتراكى وتفاقم الصراعات الدينية



صدام حسين صمام الأمان ضد تطرف الأصولية الشيعية

حرب الخليج تحسم الصراع العراقى السعودى على الحركات الأصولية الاسلامية لغير صالح السعودية..

والعرقية المترتبة على هذا الانهيار (انظر حالة البوسنة والهرسك) مما أعطى الحركات الأصولية زخما جديدا، إذا نحينا هذا الموضوع جانبا فإن الأمر الأساسي الجديد في وطننا العربي هو تصاعد المواجهة بين حركة حماس واسرائيل حتى وصلت الأمور إلى إبعاد ٤١٥ من كوادر الحركة وأنصارها إلى «مرج الزهور»، وتحول الأنظار دوليا إلى قضية المبعدين، والتأييد الشعبي الجارف لهم في العالم العربي، وتزايد حرج موقف العديد من الحكومات العربية، وانهيار المفاوضات العربية الإسرائيلية بسبب هذه القضية. وأيا كانت نظرة أي منا إلى «حماس» فلا يوجد أدنى شك أنها أصبحت اليوم قوة فاعلة من الدرجة الأولى في القضية الفلسطينية وفي الصراع العربي الاسرائيلي شاءت الحكومة العربية ذلك أم لم تشأ.

الأمر الثاني الذي دعاني إلى العودة، إلى موضوع «الإسلام السياسي» هو ماتبين لي من بعض الردود على مقالي الأول من أن بعض جوانب نظرتي- كماركسي- للموضوع ربما كانت في حاجة إلى مزيد من التوضيح. فقد اتضح من بعض الردود مثلا أن هناك من لايعرف أن ظاهرة اندماج النزوع الديني مع الوطني ليست غريبة على التحليل الماركسي في المجتمعات التي لم تتقدم كثيرا في اتجاه التطور الرأسمالي، ومن أمثاله الحركة المهدية في السودان والنضال الوطني الحديث في شمال أفريقيا. وفي مصر وجدت ظروف خاصة أحيت هذا الاتجاه رغم أنها ليست من المجتمعات المتخلفة في اتجاه التطور الرأسمالي. وهذه الظروف تبدأ في رأيي من هزيمة ١٩٦٧ وماتلاها من انحسار التيار القومي وتشرذم التيار اليساري وتفككه خصوصا بعد الانهيار السوفيتي بالإضافة إلى إفلاس التيار الليبرالي المصري والعربي والذي انتهى به الأمر إلى قبول وضعية التبعية للغرب باسم الحداثة والصلح مع إسرائيل بشروط أمريكا وإسرائيل طبعا.

لقد فضحت هزيمة ١٩٦٧ حقيقة الفساد الضارب بأطنابه في قلب نظام عبد الناصر، وهزت تلك الهزيمة ثقة الجماهير العربية التي تعلقت آمالها زمنا طويلا في التحرر والوحدة والدولة الفلسطينية المستقلة بنظام عبد الناصر. ولم يكن بالصدفة - في ظل هذا الانهيار الواسع- أن تنتشر إشاعة ظهور العذراء على قبة كنيسة الزيتون، وأن تندفع الجماهير تريد أن تصدق هذا وأن ترى العذراء. فهذا الجو الهستيري كان تعبيرا عن بحث شعبي عن ملاذ سماوي إزاء هزيمة صنعها نظام عبد الناصر. وفي تلك الظروف كتب د. جلال صادق العظم كتابه «نقد الفكر الديني» تناول فيه دلالة هذه الظاهرة، ولكنه تنبأ بانحسار التأثير الديني على ميدان الفكر الاجتماعي والسياسي.

وقد ثبت خطأ هذا التنبؤ. وليس من الصعب على الباحث اليوم أن يفهم الأسباب التي دعت جلال صادق العظم لمثل هذا التقدير آنذاك. فنظام عبد الناصر حاول جاهدا خلال سنوات ٦٧- ١٩٧٠ استعادة زمام الفاعلية العسكرية والسياسية وساعده على هذا الدعم السوفيتي في إعادة بناء القوات المسلحة. وفي تلك الفترة أيضا حاولت حركة التحرر العربي أن تستعيد مواقعها مرة أخرى وذلك باستيلاء البعث العراقي على السلطة في بغداد عام ١٩٦٨، واستيلاء الضباط الوطنيين بقيادة القذافي على السلطة في طرابلس وبقيادة جعفر نميري في الخرطوم عام ١٩٦٩، ونجح حافظ الأسد في تصحيح حركة البعث في دمشق عام ١٩٧٠. وربما كان من الممكن لو عاش عبد الناصر أن تستعيد الحركة القومية العربية توازنها في مواجهة الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل من جديد.

لكن عبد الناصر مات في سبتمبر سنة ١٩٧٠، وكانت وفاته الإشارة، لا لتصفية الحركة الوطنية الفلسطينية في الأردن فحسب، وإنما كانت علامة

المصدر : اليسار

التاريخ : مارس ١٩٩٢

أندماج النزوع الديني مع الوطني ليس غريبا على التحليل الماركسي

إن الكثيرين من المحللين السياسيين يميلون إلى أن أحداث إيران قد عجلت من التحول ناحية اليمين في العالم العربي كله تقريبا. لقد كانت عملية تصفية ماسي بمراكز القوى في مصر وضرب مجموعة هاشم العطا في السودان (بدعم مصري ليبي بريطاني) بمثابة الانتصار للأجنحة اليمينية في الأنظمة الحاكمة، تلك الأجنحة التي كانت تميل إلى التهادن مع الامبريالية وإسرائيل والتفاهم مع الانظمة المحافظة في الخليج.

ولم تجد هذه الأجنحة أفضل من أن تلبس لبوس الدين تملقا للسعودية وتحريضا للحركات الأصولية ضد معارضات اليسار للأنظمة الحاكمة. وهكذا جرى تدشين تحول حاكمين بارزين في العالم العربي (السادات ونميري) من الفكر القومي إلى الأصولية الإسلامية، فأصبح السادات «الرئيس المؤمن» إشارة إلى أن عبد الناصر كان «الرئيس الكافر» ، وبايع الترابي اللواء جعفر نميري إماما للمسلمين جميعا، ودشنت الشريعة الإسلامية كمبدأ رئيسي في الدساتير.

وبقى نظام صدام البعثي حائرا في تلك التحولات الجديدة. لكن هذه الحيرة لم تدم طويلا، فقد نجح حزب الدعوة الإسلامي الشيعي في تحدى سلطة بغداد بتنظيم مظاهرات حاشدة في النجف وكربلاء عام ١٩٧٧. وربما كانت هذه الواقعة بالذات هي العامل الحقيقي وراء استجابة صدام لطلب الشاه بطرد الخوميني من النجف، وكانت حسابات بغداد آنذاك هي أن الثورة بقيادة آيات الله لن تنجح في طهران لأن نظام الشاه قادر على سحقها ولأن أمريكا لن تسمح بهذا أبدا.

لكن الثورة نجحت في إيران بفضل تآزر قوى سياسية عديدة في تحقيقها، وانتزعت رغم ردائها الديني تأييدا شعبيا واسعا في العالم العربي. ولم يكن صدام حسين يقل فزعا عن إدارة جيمي كارتر لنجاحها. وكذلك كان موقف أنور السادات الذي بذل كل جهوده لدعم الشاه وسمح للطائرات الحربية الأمريكية أن تقلع من مطار غرب القاهرة للهجوم على طهران بأمل تحرير الرهائن الامريكيين وإن كانت العملية قد انتهت بالفشل.



محمد عبده تجديد الفكر الاسلامي

اتجاه السادات لإبرام معاهدة صلح مع إسرائيل. ومع أن صدام قد رفض هذه المعاهدة وقام بتعبئة حكومات الجامعة العربية ضد السادات في اجتماع بغداد الشهير، إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا على موقف الغرب من صدام، إذ بقيت النظرة الغربية إلى العراق باعتباره صمام الأمان ضد الأصولية الشيعية المتطرفة الجديدة في طهران. ومما له دلالة أن السادات - ومن بعده مبارك- ظل يورد للعراق الأسلحة والمعدات العسكرية منذ بدء حربه مع إيران عام ١٩٨٠، رغم الإهانات التي وجهها صدام «للرئيس المؤمن» في اجتماع بغداد.

والآن عندما نتأمل حرب السنوات الثمان بين بغداد وطهران تتضح مجموعة من الحقائق.. أولها أن صدام هو الذي أشعل الحرب ضد إيران عام ١٩٨٠ بدعم من واشنطن والرياض بأمل تحطيم الأصولية الشيعية في طهران وحفاظا على الأنظمة الموالية للغرب ومصالحه النفطية في الخليج. وظل هذا الدعم حقيقة لاتخفى حتى غزو العراق للكويت في أغسطس ١٩٩٠. فحتى هذا

التاريخ كان صدام هو فرس رهان الغرب ضد الأصولية فى طهران، ومن دلالات هذا ما اعترف به الوزير البريطانى كلارك إبان محاكمات شركة «ماتريكس تشرشل» مؤخرا فى لندن من أن الأسلحة والمهمات العسكرية- التى سلمتها الشركة للعراق كانت بموافقة الوزير شخصيا رغم القرار الرسمى البريطانى بحظر بيع أسلحة إلى إيران أو العراق.

ومن المفارقات الغريبة أن الحرب العراقية الإيرانية التى انتهت عام ١٩٨٨ بإضعاف وإنهاك الطرفين ولكن دون هزيمة كاملة لأى منهما، قد انتهت بتبنى حاكم بغداد- على الأقل ظاهريا- العديد من الشعارات الأصولية وأساطيرها- خصوصا إبان حرب الخليج- فأصبحنا نسمع أن صدام يرى فى المنام رسول الله وأنه بشره بالنصر على قوى التحالف **واكتسبت الدعاية العراقية نفسا دينيا حادا على خلاف التوجهات البعثية العلمانية الأصل.**

وطوال الفترة منذ ١٩٧٩ حتى حرب الخليج ظلت الحركات الأصولية الإسلامية موضع صراع وتنافس بين طهران والرياض من أجل بسط الهيمنة عليها، إحداهما بالتوجه الراديكالى وصلاتها الحميمة بالشيعة فى الخليج ولبنان وسوريا، والأخرى بنفوذها النفطى وثرائها الفاحش. ومع ذلك فقد **كان من نتائج حرب الخليج أن فقدت الرياض الكثير من عطف تيارات الإسلام السياسى فى المغرب العربى وحتى فى مشرقه** لأنها ظهرت جليا فى صورة التابع للغرب إبان هذه الحرب، ولأنها سمحت لقوات «المشركين» بانتهاك حرمة الأراضى المقدسة، ودليل هذا المظاهرات العارمة فى المغرب العربى تأييدا للعراق إبان أزمة الخليج . أما طهران فقد بدت فى ظل اعتدال «رافسنجانى» خارج المعمعة، وازدادت هواجس الأصوليين العرب بأن الراية الدينية الإيرانية ربما تخفى خلفها النزعة الوطنية الفارسية القديمة.

إن حرب الخليج بنتائجها المتعددة والمتباينة قد أدت - على عكس ماتوقع المغرب- إلى المزيد من الإضعاف للأنظمة الحاكمة العربية الموالية للغرب. وساعد على هذا الأزمة الاقتصادية المستحكمة فى ظل أوامر ونواهى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، كما ساعد على هذا العنت الإسرائيلى فى المفاوضات العربية الإسرائيلية وانحياز واشنطن للصف الإسرائيلى على عكس ماادعت أنظمة الحكم الخليجية. ثم جاء بروز دور حماس فى المواجهة بين جماهير الشعب الفلسطينى والاحتلال الاسرائيلى وأزمة المبعدين لتضع تلك الأنظمة فى مواقف شديدة الحرج. ويكفى أن ننظر اليوم إلى «الحرب الأهلية» التى لم تحسم نتائجها بعد فى الجزائر بين الطغمة العسكرية الحاكمة وبين تيار الإسلام السياسى لندرك حقيقة الموقف.

كيف إذن يبدو الموقف العربى اليوم؟

فى ظل ضعف التيار القومى العربى وتشرذم اليسار العربى وتضعضعه خصوصا بعد انهيار المعسكر الاشتراكى، وفى ظل إفلاس التيار الليبرالى العربى الممالئ لتبعية الغرب والمجند للصلح مع اسرائيل وفق توازن القوى الحالى، **يبدو تيار الإسلام السياسى فى عدد من البلدان العربية بمثابة حركة احتجاج اجتماعى ووطنى ضد أنظمة مأزومة اقتصاديا وسياسيا وعاجزة عن حل مشاكل البلاد الوطنية والاجتماعية.**

وسوف نلاحظ أن هذه الحركات تستمد أنصارها إما من الريف من الذين نزحوا إلى المدينة فعجزت عن استيعابهم، أو من قاع المدينة أصلا أى من الفئات التى سقطت تحت عجلات التحديث وألقت بها فى مدن الصفيح وأحياء الفقر. ولاشك -فى رأيى- أن بعض هذه الحركات تعبر عن طموح وطنى ذى لباس دينى،و أن فكر هذه الحركات بات كما يقول **د. فالح عبد الجبار** «عنصرا من مكونات وعى الذات القومى فى ارتباط بالبعد التاريخى للاسلام» (انظر كتاب **معالم العقلانية والخرافة فى الفكر**

وفاة عبد الناصر.. كانت الاشارة للتحول لليمين فى العالم العربى

* *

الحوار مع الإسلام السياسى.. دعوة سياسية.. وليست دعوة للمصالحة الفكرية

السياسى العربى)، دون أن يلغى هذا التقييم فشل هذه الحركات فكريا- حتى اليوم- فى تبنى مواقف عقلانية جادة إزاء قضية- التحديث وإزاء قضية العلاقة مع الحضارة الغربية وإزاء قضية الأقليات الدينية والعرقية فى الوطن العربى على وجه الخصوص

ولقد بينت الثورة الإيرانية وأحداث الحرب الأهلية اللبنانية الطاقة البشرية الهائلة التى يمكن أن تنتج عن دمج النزوع الدينى بالنزوع الوطني، لكنها أوضحت أيضا إلى أى حد يمكن أن يتعطل التفكير العقلانى فى ظل الجمود الدينى الأصولى. ومع ذلك تبقى احتمالات وصول بعض حركات الإسلام السياسى إلى السلطة فى بعض البلدان العربية قائمة بالقدر الذى سيفاجأ به الغرب كما حدث فى إيران، أو سيسلم به كما حدث فى السودان. وربما تماله دلالة فى هذه الأيام موقف إدارة كلينتون الجديدة بعد غياب بوش فقد أوضحت التقارير الصحفية من واشنطن أن هذه الإدارة تحبذ التهدئة مع صدام لأنها تعتبر إيران والأصولية الاسلامية الخطر الأكبر اليوم، ولعل هذا يبين الصعوبات التى تواجه الحركات الأصولية فى مشروعها السلطوى.

وأود أن أعبر عن قناعتى بأن هذه الحركات لن تقدم- إذا وصلت الى السلطة- حلولا صحيحة لمشكلات الأقطار العربية سواء من ناحية التنمية الاقتصادية والعدل الاجتماعى والديمقراطية الحقيقية. ويدفعني إلى هذا الاستنتاج أمران..

* أولهما أن التجربة العملية فى إيران تبين إلى أى مدى ساءت الأحوال الاقتصادية وخضعت السلطة لمصالح البازار، وإلى أى مدى ساءت قضية حقوق الإنسان. أما السودان فقد أوضح احتكار جماعات الترابى للسلطة تردى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان وازدياد تأزم الموقف فى الجنوب كما ساءت أحوال الجنوب الاقتصادية. أما فى أفغانستان فقد اتضح أن استيلاء الجماعات الأصولية المختلفة على السلطة بدعم واشنطن والرياض لم يمنع من انقلابها على بعضها البعض بالمدافع والصواريخ والقنابل، وكل منها يرفع راية الإسلام!

* أما الأمر الثانى فهو قناعتى بأن مواجهة تحديات العصر دوليا ومحليا يقتضى فى الحقيقة تجديداً جذريا فى الفكر الإسلامى، وهذا لم يحدث حتى اليوم، صحيح أن بعض الشخصيات ذات التوجه الإسلامى بذلت بعض المحاولات الضعيفة فى اتجاه التجديد، لكن التيار العام فى الإسلام السياسى ذو طابع محافظ يحلم بأوهام الارتداد إلى «الماضى الجميل» مع أن مشاكل هذا الماضى لاعلاقة لها بالمشاكل والتحديات التى تواجهنا اليوم.

إن قضية تجديد الفكر الاسلامى- أو

مايسمى أحيانا بقضية الإصلاح الديني- يمكن إعادتها في التاريخ الحديث إلى الطهطاوي وخير الدين التونسي، ثم الأفغاني ومحمد عبده بعد ذلك. ولقد كان الاتجاه العام لمحاولات التجديد تلك هو التأكيد على أن مفاهيم السياسة الشرعية في شؤون الحكم والحياة الاجتماعية لاتتناقض مع متطلبات الحياة الحديثة في ظل النظام الرأسمالي. ومع أن هذه المحاولات كانت في الحقيقة تمثل إجراء مصالحة بين مفاهيم يتعذر الرفاق بينها لاختلاف الأسس التي تحكم المنظومتين:

منظومة السياسة الشرعية ومنظومة الفكر السياسي الليبرالي الغربي، إلا أنها من الناحية الفعلية فتحت الباب أمام البورجوازيات العربية في محاولة بناء صناعة وطنية في أول الامر ، ثم في الارتباط بالرأسمالية الدولية في مرحلة تالية.

لكن محاولات الإصلاح سرعان ما أجهضت، وكان مما له دلالة ماحدث لكتاب الشيخ علي عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم»، وللشيخ نفسه، وكان هذا الكتاب يمثل أجرأ محاولة في إصلاح الفكر السياسي الإسلامي، ولقد لعبت قيادات الأزهر- وبتحريض من القصر الملكي- دورا هاما في هذا الاجهاض.

على أن من المفارقات الغريبة أن نعود اليوم- ونحن على مشارف القرن الواحد والعشرين- إلى دعوة الاحتكام إلى النصوص الدينية في شئون السياسة والاجتماع، «وحين يتحول الصراع الاجتماعي السياسي من مجال الواقع إلى مجال النصوص يتحول العقل إلى تابع للنص، وتتحدد كل مهمته في استثمار النص لتبرير الواقع إيديولوجيا.. وبالإضافة إلى ذلك يؤدي تحكيم النصوص في مجال الصراع الاجتماعي والسياسي إلى «الشمولية» في فعالية النصوص، حتى وصلت الى حد الهيمنة في الخطاب الديني المتأخر كما يبدو في مبدأ «الحاكمية» في الخطاب الديني المعاصر»

(انظر د. نصر حامد أبو زيد «نقد الخطاب الديني»)

إن ممثلي الإسلام السياسي يقولون دفاعا عن مرقفهم هذا إن الاسلام- على عكس المسيحية- دين ودنيا، وعلى عكس المسيحية أيضا فإن الاسلام لا يعرف طبقة الكهنوت كما حدث في الغرب. وبالتالي فإن العلمنة ليست ذات صلة بالاسلام!

والحقيقة أن الرد على هذا بسيط. فالمسيحية في عصور التخلف الأوربي- القرون الوسطى- كانت أيضا دين ودنيا. هكذا كانت في تفسير رجال الكنيسة الذين منحوا أنفسهم وحدهم حق الوساطة بين الرب والإنسان على الأرض معتمدين على تفسيرهم هم للنصوص الدينية. ووصل الأمر إلى حد أن زواج الملك لايدشن دينيا إلا بأوامر البابا في روما بحجة أن المسيحية دين ودنيا أيضا، وإلى إدانة العالم الايطالي جاليليو باعتبار أن آراءه الفلكية تناقض نصوصا في الكتاب المقدس، ولم تعترف الكنيسة بخطأ موقفها إلا منذ شهور بعد قرون من إدانة العالم الجليل وإعاقة البحث العلمي.

ثم جاءت ثورة الإصلاح الديني على يد لوثر وكلفن لتفتح الباب أمام متطلبات التحديث والتنوير في أوربا في ارتباط بتقدم النظام الرأسمالي في سنوات أوج ابتكاره وازدهاره. وشيئا فشيئا استقر مبدأ الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية، ومبدأ الفصل بين الدين والعلم بعد أن دفعت أوربا ثمنا باهظا للارتباط بين الإثنين وثمنا باهظا لهيمنة رجال الدين على شؤون السياسة والبحث العلمي ولم يكن يعني هذا أن الغالبية الساحقة من الناس تخلت عن إيمانها الديني على الإطلاق.

كذلك ليس دقيقا أن يقال أنه لاتوجد مراتب كهنوت في الإسلام، فالتنظيم الهرمي الديني موجود رسميا لدى الشيعة، وهو الذي يحكم في إيران، وحتى في أوساط السنة يوضح تاريخ المسلمين أنه كانت هناك دائما فئة من رجال الدين ارتبطت

المصدر : اليسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

لماذا يبدو تيار الاسلام السياسى كحركة احتجاج اجتماعى ووطنى؟

* *

الاصلاح الدينى الحقيقى.. يبدأ بالتخلى عن فكرة تحكيم النصوص الدينية فى المسائل الاجتماعية والسياسية

بالسلطان وبقيت حكما فى العديد من أمور الدنيا، وهؤلاء لايمكن مقارنة نفوذهم برجال الدين العاديين.

إن أى إصلاح دينى حقيقى فى ظروف اليوم ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين، والكرة الارضية -بسبب ثورة الاتصال- تكاد أن تتحول إلى قرية كونية كبيرة ، وفى عصر ميثاق حقوق الإنسان العالمى.. أقول أى إصلاح دينى حقيقى لابد- كنقطة بدء- أن يتخلى عن فكرة تحكيم النصوص الدينية فى المسائل الاجتماعية والسياسية، وقبول مبدأ تاريخية النص أو مبدأ تقديم المصالح المرسلة على النص كما فعل بعض المجتهدين من الفقهاء فى الماضى. وعلى الذين يتصورون أن تحكيم النصوص يمكن أن يحل أى مشكلة حقيقية أن يدركوا أن هذا لم يحدث فى الماضى ولن يحدث اليوم. فالصراع الاجتماعى والسياسى الذى دار بين الإمام على وبين معاوية جرت محاولة حسمه باسم تحكيم القرآن، ولم يكن هذا غير حيلة من الطرف الأموى لخداع الطرف الآخر، والإمام على نفسه هو القائل «القرآن حمال أوجه» ،وهو أيضا القائل «القرآن خط مسطور بين دفتين لاينطق، وإنما يتكلم به الرجال».

واليوم تتصارع الفرق المختلفة فى أفغانستان بالسلاح ويسقط مئات القتلى والجرحى، وكلها ترفع راية الإسلام وتجد فى النصوص سندا لها ، وحتى فى إيران حيث يتصارع تياران داخل السلطة كل منهما يجتهد باسم الاسلام ويجد سنده فى النص وكما يقول د. حسن حنفى فى مشروع اليسار الاسلامى «احتمينا بالنصوص فدخل اللصوص».

إن التجديد الحقيقى للفكر الإسلامى على أسس عقلانية يظل هو التحدى الجاد الذى يواجه حركات الإسلام السياسى، وبدونه ستظل نظرة دعاة الإسلام السياسى إلى البناء هى بمثابة تمجيد للماضى المستحيل، وتصميم على الاعتقاد بأن النموذج الانسانى وراءنا لا أمامنا ، وأن كل تقدم إنما هو تجسيد للماضى، وأن العلم هو تأويل لأقوال العارفين، وأن العمل الإنسانى يعيد ماكان ولايبدع مالم يكن .

كما يقول عبد الله العروى فى كتاب «الأيديولوجية المعاصرة».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٣

الاسلام الباسر

حوار : عبد الله إمام

دكتور محمد البساطى :

□ الاسلام يسمح بتعدد الأحزاب بشرط أغفله قانون الأحزاب

□ ويفرق بين الناس .. لكن فى العلم والمسئولية

انتقيت بالدكتور محمد البساطي، عميد كلية الدراسات الإسلامية بدمياط، والأستاذ بجامعة الأزهر الشريف، في منزله كان متحمساً شديد التحفظ بعد أن واجهته عواصف على حوار سبق أن أجريناه معه منذ أعوام، ولم يكن الدكتور البساطي يريد مزيداً من المتاعب مع عدم إمكانية الفرصة المتكافئة لكي يرد على المهاترات التي واجهته من بعض الصحف.

والدكتور البساطي حصل على دكتوراة الدولة من جامعة السربون، وكان من المفروض أن تجذبه الإغراءات التي قدمت له ليستمر بالعمل أستاذاً بالسربون في باريس.. لكنه آثر أن يعود للأزهر ومن خلاله يزاول مهمته الإسلامية.

بادرني الدكتور البساطي مستنكراً..

— الإسلام هو الإسلام.. وهناك سياسة في الإسلام، لأن الرسول ﷺ عندما أسس الدولة الإسلامية كان حاكماً دينياً وسياسياً في نفس الوقت، لذلك فإننا عندما نقول الإسلام السياسي نحدده، وعندها سوف نحده بعدة مسميات أخرى.

● نعم كان النبي ﷺ حاكماً دينياً وسياسياً فهل من جاء من بعده في مسيرة الإسلام، كانوا على نفس النهج؟

— سار الخلفاء الراشدون على نفس النهج، ولم تختلف السياسة في الإسلام، إلا في دولة بني أمية التي غيرت السياسة في الإسلام، وغيرت الإسلام.

● إذن نستطيع أن نقول إن الإسلام كدين ودولة حكم خلال فترة الرسول.. ثم خلال فترة الخلفاء الراشدين فقط؟

— نعم.. حكم ديني وسياسي في نفس الوقت.

● وما بعد ذلك؟

— منذ بدء الدولة الأموية.. بدأ الخروج.

● ولم يعد هناك حكم سياسي ديني؟

— نستطيع أن نقول إن عمر بن عبد العزيز حاول أن يسير على نهج الرسول ﷺ.

● إذن فترة الحكم السياسي في الإسلام.. هي فترة زمنية محدودة طوال الأربعة عشر قرناً، وتنحصر في حكم الرسول، والخلفاء، ثم محاولات عمر بن عبد العزيز؟

— لقد حاول بعض الخلفاء، ولكنهم لم يستطيعوا أن يصلوا إلى ما وصل إليه الرسول ﷺ، فلم يستطيعوا إقامة دولة سياسية دينية، لذلك كانت الحروب السياسية التي قامت بعد ذلك.

• لقد كان الأمر في الأندلس دينياً وسياسياً، وعندما انحرف أولو الأمر عن الإسلام، انتهز أعداء الإسلام ضعف المسلمين، والحكام، واستطاعوا أن يتغلبوا عليهم ولو أنهم اتبعوا منهج رسول الله ﷺ، واستمروا على الحكم الإسلامي الأول عندما فتحوا دولة الأندلس لاستمروا حتى يومنا هذا.

● هل الخلافة سمة من سمات الإسلام، بمعنى أنها ضرورة إسلامية؟

— لقد اختلف المسلمون حول هذا الأمر، ولكن الثابت أنه يجب أن يولى على المسلمين رئيس، ولا نستطيع في العصور الحديثة أن نسميه خليفة.. أبو بكر كان لابد من وجوده بعد رسول الله، الخلفاء الراشدون كان لابد من وجودهم.

لابد من وجود حاكم.. نطلق عليه خليفة.. أو رئيساً أو أي اسم من الأسماء.

● هل هناك في النصوص الدينية.. شكل معين لنظام الحكم في الإسلام؟

— أنا لا أعترف بأي نصوص إسلامية، إلا الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة الثابتة عن رسول الله ﷺ، وهناك حديث معناه: تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبداً، كتاب الله وسنة نبيه.

● إذن فأنت ترى أن الإسلام لم يحدد شكلاً معيناً للحكم؟

— ليس في القرآن الكريم نص بتحديد خليفة، ولا توجد نظرية تصف شكل الحكم في الإسلام، ونظام الدولة في القرآن، أنها تتكون من أفراد، الذين يكونون أسراً، والنظام الذي يتبع هو نظام الشورى، التي يقوم بها أولو الأمر وكبار القوم، والمثقفون وذوو الوعي.

● هل ترى أن المجالس النيابية الحديثة هي مجالس شورى؟

— فيها شيء من الشورى، لكنها تختلف من حيث الأفراد الموجودين بها بحيث تكون هناك طبقة للرأي.

● ألا ترى أن في ذلك تقسيماً للناس، والإسلام جعلهم سواسية كأسنان المشط؟

— التقسيم الذي أقصده، أن أستاذ الجامعة ليس كرجل الشارع، وإذا اخترنا أشخاصاً لنسألهم فيكونون على قدر من العلم.

● دعنا نقول تقسيم الناس درجات، وليس طبقات؟

— نعم الناس درجات من ناحية العلم، ومن ناحية المال، ولا أقصد أنه مجتمع طبقي، بل تتفاوت فيه درجات العلم والمعرفة، وليس الطبقات التي تنشر الحقد والكراهية بين الناس.. وهناك درجات أيضاً في المسئولية، فإذا نظرنا إلى مجتمعنا نجد فيه رئيس الجمهورية ثم رئيس

الوزراء ثم الوزراء ووكلاء الوزراء وهكذا .

● وهل هذا التقسيم يتفق مع الإسلام ؟

— لِمَ لا ؟

● الشريعة الإسلامية . ما هو المقصود بها ؟

— كل تشريع جاء به القرآن الكريم . والسنة النبوية المطهرة .

● وما عدا ذلك ؟

— ماعدا ذلك نتركه جانبا .. نبحث في القرآن الكريم . وفي السنة النبوية . فإذا لم نجد نجتهد .. وعلماء الإسلام هم الذين يجتهدون .

● هل من الممكن أن أختلف مع هذه الاجتهادات ؟

— القاعدة العامة التي لا نختلف حولها إذا وجد النص .. ويكون الخلاف أحياناً عند عدم وجود النص .

● أو الخلاف في فهم أو تفسير النص ؟

— طبعاً . وخاصة الآن .. نجد عدة خلافات .

● مثلاً ؟

— لو أخذنا فوائد شهادات الاستثمار . لقد اختلف حول مشروعيتها العلماء . ورجل الشارع له الحرية بأن يأخذ بأي الرأيين . فمادام هناك قسم يحللها وآخر يحرمها . فللإنسان أن يأخذ بالرأي الذي يختاره ولا إثم عليه .

سيدنا عمر منع إقامة الحد على صبي سرق صاحب مزرعة يعمل عنده . لأن الصبي كان جائعاً . وقال عمر لصاحب المزرعة : من المفروض أن نقيم الحد عليك أنت . أي على الذي ترك الولد جائعا .

● هل تعتبر مجتمعاتنا العربية . مجتمعات إسلامية . في صحيح القرآن والسنة . أم أنها مجتمعات كافرة أو جاهلية ؟

— نكون مغالين عندما نحكم على المجتمعات التي بها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . بأنها مجتمعات جاهلية أو متخلفة بل هي مجتمعات إسلامية . وتربو على ثمانين في المائة من الإسلام . ولا ينقصها إلا تطبيق الشريعة والحدود !

● هل تطبيق الحدود .. هو الضرورة لإثبات أن المجتمع مسلم مائة في المائة ؟

— هذا صحيح .

● عندها يكون المجتمع مسلماً تماماً ؟

— لاشك في هذا ..

● الحفاظ على غير المسلمين هل هي سمة أساسية في المجتمع الإسلامي ؟

— الحفاظ على حقوق المسيحيين في بلدنا . والدفاع عنهم سمة أساسية من سمات المجتمع الإسلامي. بل وسمة من سمات الأعيان .

● وماذا عن السياح ؟

— وأيضاً الدفاع عن السياح . لأنهم دخلوا بلادنا . فهم أمانة عندنا . والدفاع عن أي فرد أجنبي - يدخل البلاد بتصريح من أولي الأمر - يجب المحافظة عليه والدفاع عنه .

● وهل في الاعتداء على هؤلاء خروج على الإسلام ؟

— الاعتداء على غير المسلمين خروج عن الإسلام . فالرسول ﷺ قال : لهم ما لنا . وعليهم ما علينا . إذن وجب الدفاع عنهم ; وفي نظري أنه - في حالة الدفاع عن المواطنين - لا فرق بين المسلم وغير المسلم .. وأنا - شخصياً - وقد بلغت الستين عاماً . إذا جاءت مصيبة عند مسلم سأذهب لمواساته . وكذلك إذا أصابت المسيحي سوف أذهب أيضاً لأواسيه . وعندما انهارت عمارة مصر الجديدة وقت الزلزال كان هناك رجل مسيحي يساعد في إنقاذ . أكثم . الذي خرج حياً . بل أنه أهداه مصحفا .. ولم يعرف . أكثم . أنه مسيحي إلا في النهاية عندما سأله عن اسمه .

● هل أمرنا الإسلام بالدفاع عن غير المسلمين ؟

— نعم .. عندما دخل عمرو بن العاص مصر . أوصاه عمر بن الخطاب بالدفاع عن أهل الذمة وعن غير المسلمين .

● ورفض عمر بن الخطاب أن يصلي في كنيسة القيامة وصلى خارجها حتى لا يتبعه المسلمون في ذلك

— وفي الإسلام فإنه يباح للمسلم أن يتزوج بكتابية . وتظل هي مؤمنة بكتابها . وإذا أرادت أن تذهب إلى الكنيسة . لتصلي فيجب على زوجها المسلم أن يوصلها إلى هناك وينتظرها في الخارج إلى أن تنتهي من إقامة الشعائر الدينية الخاصة بها .

● سيدنا محمد تزوج السيدة مارية القبطية ؟

— وهذا مثل واضح .

● ولو أنه أنجب منها . وظل أولاده أحياء . لكان إخوالنا مسيحيين ؟

— نعم .. فمن سمات الإسلام في أرضه الحفاظ على غير المسلمين عامة . وغير المسلمين المقيمين في مصر أخوة لنا لهم ما لنا . وعليهم ما علينا . وواجب إسلامي علينا الحفاظ على أموالهم . وكنائسهم .

● هل في المجتمع المسلم . ما يمكن أن يسمى بالجماعة الإسلامية . أم أن المجتمع كله في هذه الحالة هو جماعة إسلامية

— المجتمع كله يكون جماعة إسلامية .. ومن يقول إن المجتمع المصري ليس مسلما . أقول له إنها مسلمة تماماً ، ففيها الأزهر . وشيخ الأزهر . والمفتي . وما ينقص مصر فقط هو تطبيق الشريعة الإسلامية . وخاصة في الحدود لكي نحافظ على أفراد المجتمع .

● ما هو مفهوم الجهاد في الإسلام ؟

— الجهاد هو مواجهة أعداء الدين . لكن جهاد المسلم ضد أخيه المسلم . فهذا ممنوع . وهو حرام . الجهاد يكون من أجل رفع كلمة الله . ولا يجوز المحاربة في بلد مسلم إذا خرج على الإسلام . فنعيده إلى صوابه

● هل اجاهد ضد افراد المجتمع ؟
— كيف .
● اجاهد ضد العاصى او غيره ؟

— ليس ذلك في الإسلام .. إنها مسئولية الحاكم فالحديث الذي يقول : من رأى منكم منكراً ، موجه إلى الحاكم . فلا يصح أن أذهب إلى من ارتكب منكراً وأقتله ، لأنني سأكون قاتلاً لمسلم ، وأستحق العقاب .. واجبي هو إبلاغ ولي الأمر .. أما التغيير باللسان ، فإنه يمكن أن أتحدث ، وأن أصلح بقدر ما أستطيع بكلام طيب لا يضر ، ولا أرتكب منكراً لدفع منكر .

● هل في المجتمع المسلم ، يمكن أن تقوم أحزاب سياسية ؟!

— المجتمع المسلم ، هو مجتمع قرآني ، لا يجوز أن تكون به أحزاب ، وما يدور فيه هو باتباع كتاب الله والسنة الشريفة .

● هل في المجتمع المسلم .. معارضة ؟!

— طبعاً .. المعارضة موجودة في الإسلام ، وكانت في عهد سيدنا رسول الله — صلى الله عليه وسلم — .

● كانوا يراجعون الرسول ويتراجع ؟!

— نعم .. وكانوا يعارضون ويتراجع عن رأيه .

● إذن من الممكن أن تكون هناك معارضة ؟..

— في إطار الإسلام لنا الحق أن نعارض .

● إذن يمكن أن تقوم أحزاب معارضة ؟!

— ما أخشاه من كلمة الأحزاب هو أن يكون هناك ما يسمى باليمين واليسار .

● لماذا تقصر المعارضة — في رأيك — على الأفراد ولا تريدها أن تنظم نفسها ؟!

— التنظيم من المبادىء الإسلامية ، لأن الإسلام كله تنظيم . إما أن أقيم حزباً فلا .. ولكن إذا كانت هذه الأحزاب في صالح المجتمع المسلم ، والإسلام ، فأهلاً بها وسهلاً . أما إذا كانت للتشويش فقط .. فهي مرفوضة ..

وكما ذكرت أن القرآن والسنة الثابتة عن رسول الله — صلى الله عليه وسلم — هما الأساس الذي يجب على المجتمع المسلم أن يسير عليهما .

فالصلاة لها نظام .. والزكاة لها نظام وهكذا . فإذا بعدنا عن النظام ستكون الفوضى ..

فإذا كانت الأحزاب منظمة بشرط أن يستفيد منها المجتمع الإسلامي والفرد المسلم ، والذين في حماية المجتمع الإسلامي فلا بأس من وجودها .

● هل في الإسلام ما يمكن أن نطلق عليه اسم أمير الجماعة ؟!

— أولاً الجماعات الإسلامية التي نراها الآن ، ضارة بالإسلام ، وهي بعيدة عنه .. أما أمير الجماعة ، فهو رئيس عمل ، أو مجموعة . وكان النبي — صلى الله عليه وسلم — يوصي باستمرار بتأمير أحد الناس على الأعضاء ، كنوع من النظام الذي كنا نتحدث عنه . فعندما كان يرسل سرية كان يؤمر عليها أميراً . مثلما نرى الآن في كتيبة من الكتائب الحربية .

● لماذا ارتبطت الدعوة الإسلامية هذه الأيام بالعنف ؟!

— ليس في الإسلام عنف .. الرسول — صلى الله عليه وسلم — أرسل أحد الصحابة ليأتي برجلين . فقال أحدهما أشهد أن لا إله إلا الله ، ولكنه قتله . وعندما عاد إلى الرسول — صلى الله عليه وسلم — حكى له . لكن الرسول — صلى الله عليه وسلم — عاتبه لأنه قتل الرجل .. فرد الصحابي أنه قالها وهو مضطر حتى ينجو من القتل . فرد الرسول — صلى الله عليه وسلم — هلا شققت عن قلبه ! فاستخدام العنف ضد من يقول لا إله إلا الله ليس من الإسلام .. أي شخص يمارس العنف ضد مسلم آخر أقول له : إنك لست مسلماً ، ولا تتبع تعاليم الإسلام .

● واستخدام العنف ضد دور السينما ، ونوادي الفيديو ؟!

— القرآن الكريم يقول : وجادلهم بالتي هي أحسن ولا يجوز استخدام العنف على الإطلاق ، وإذا رأيت منكراً أبلغ المختصين عنه ، كما قلت من قبل ، لا يستخدم العنف إلا في حالة الاعتداء الخارجي ..

● إذن هؤلاء الذين يستخدمون العنف خارجون عن الإسلام ؟!

— كل من لا يتبع القرآن والسنة النبوية خارج عن الإسلام .

● وما جزاء من يخرج عن الإسلام ؟!

— يجب محاربته ، واستخدام القوة معه ، عملاً بالآية القرآنية : ﴿ من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ ..

● هل في الإسلام زي معين ؟!

— ليس في الإسلام زي معين ، الزي في الإسلام هو ما يستر العورة ، سواء كانت بدلة ، أم جلباباً للرجل .. نحن كمسلمين مطالبون رجالاً ونساء بالاحتشام .. وأيضاً بالنسبة للمرأة ، هناك من يقول إن الوجه عورة ، واليدين عورة ، ويغطي الوجه واليدين . أما أنا فأقول إن الوجه ليس عورة ، واليدين ليسا عورة .

● إذن فالنقاب ليس من الإسلام ؟

— لا أريد أن أصدر أحكاماً جامدة ، وأقول إنه ليس من الإسلام . فقد انقسم الناس إلى قسمين : قسم قال إن النقاب من الحجاب ، والقسم الآخر قال إنه ليس من الحجاب . وطالما انقسم الناس ، فإن للمرأة أن تأخذ بما تراه طالما هناك رأيان . وإذا رجعنا إلى الإسلام ، نجد أن الرسول

ـ صلى الله عليه وسلم ـ في العصر الإسلامي ، قبل ان تنزل سورة الحجاب امر النساء ان يضعن شيئاً على وجوههن حتى ان بعض النساء كانت عندما يمر امامها احد ، تلتفت وتدير وجهها حياء .. وإذا كان النقاب لا يضر .. فلا باس به ، اما إذا كان يضر كدخول طالبة الامتحان مثلاً ،

ولابد من التاكد من وجه الطالبة اثناء الامتحان ، حتى لا يحدث غش ، عند ذلك لا يكون النقاب مطلوباً ابداً .

● بمناسبة الغش ، قال لي احد الاساتذة انه ضبط اميراً لإحدى الجماعات الإسلامية يغش ، فلما ذكره بان الغش حرام ولا يجوز خاصة منه ، قال الامير إن الغش المنهى عنه ، هو الغش في الميزان فقط ، فهل الغش في الامتحان حرام ؟!

ـ كل انواع الغش حرام بنص الحديث من غشنا فليس منا ..

● ماذا تقول ـ كعالم ديني ـ لهذه الجماعات .. الذين يدعون انهم جماعات إسلامية ، او جماعات جهاد إسلامي ، ثم يروعون مجتمعنا ، ويمارسون فيه ابشع انواع الإرهاب ؟!

ـ انا اريد اولاً ان اعرف الأسباب التي تدفعهم لذلك ، إذا كان عدم تطبيق الشريعة الإسلامية ، فاقول لهم : ليس لكم الحق في استعمال العنف والقنابل ، وإهدار دم المسلمين وغير المسلمين الذين يعيشون في بلادنا .. فالإسلام يحارب ذلك .. وهذه الاعمال الإرهابية تضر بالمجتمع وتضر بالإسلام .. وهي ايضاً ليست من الإسلام في شيء .. من يريد ان يتحدث عن الإسلام .. فالاسلوب هو المجادلة : ﴿ وجادلهم بالتي هي احسن ﴾ .. إن دفاع الفرد عن الإسلام له حدود .. ولا يجوز للمسلم ان يعتدى على غيره .. مسلماً او غير مسلم .. تلك بديهيات يعرفها اصغر إنسان عن الإسلام ، فلماذا يتبعون ما لم يامر به الله ، ويفسدون في الارض ،

يقتلون ، ويسفكون الدماء التي حرمها الله .. سواء كانت دماء مسلمين .. او غير مسلمين !■

عبدالله إمام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

ليس بالعنف وحده !

إذا كنا نقف مع الحكومة في خندق واحد لمواجهة الارهاب ومخططاته الاجرامية . فإن موقفنا هذا ينبع من قناعتنا بالمخاطر التي تهدد الوطن وامنه وحريته ومستقبل الحضارة والديمقراطية فيه .

وإننا إذ نطالب لاجهزة الامن بالمزيد من الجهد لمطاردة المخربين وإستئصال شافتهم . وحماية ارواح الابرياء من جرائم القتل والتخريب التي يمارسونها . وحماية قداسة بيوت الله من ان تكون ترسانات لمتفجراتهم .. فإننا في نفس الوقت نطالب الاجهزة الامنية بان تلتزم بالانضباط المسئول في حملاتها . والحذر في استخدام اسلوب الانتقام العشوائي الذى يؤدى إلى مزيد من المضاعفات . فإن دور الشرطة هو حماية القانون وحراسته . ولايجوز ان تتساهل مع من يتجاوز حدود القانون سواء كان من هذا الجانب او ذاك .

ولكن المسألة ليست مجرد إجراءات امنية فحسب . لقد تحدثنا كثيرا في نتائج السياسات الخاطئة التي تنتهجها الحكومة . والتي تؤدى إلى مزيد من التذمر بين الجماهير . هذا التذمر الذى يؤدى بكثير من البسطاء الى إتخاذ مواقف سلبية من جرائم الارهاب .

ولكن الحكومة تصمم على مزيد من الاستفزاز لجماهير الشعب . فعندما صدر بيان الحكومة تضمن - تحت شعار تحرير الزراعة - إلغاء اى دعم لوسائل الانتاج وتحمل فقراء الفلاحين اعباء لاطاقة لهم بها . ثم عادت الحكومة - وقبل الانتهاء من مناقشة بيانها - لتفرض بواسطة اغلبيتها البرلمانية إعفاء كاملا من الضرائب لارباح المؤسسات الفندقية والسياحية لمدة عشر سنوات . اى انها تدعم المليونيرات على حساب صغار المنتجين .

وفي الايام الأخيرة . تواترت انباء عن قضايا فساد في مواقع عليا من الجهاز الحكومي . واصبحت هذه الانباء وما ينتج عنها من إشاعات حديث المواطنين في كل مكان .. وهذا الموضوع - الفساد - مادة خصبة للتشهير بالنظام العام . وورقة رابحة يلعب بها المتطرفون لتبرير جرائم الارهاب وإعطاء الحجية الى تطلعاتهم .. كان يجب على الحكومة ان تبدا - ولو انها تاخرت - في شن حملة ضارية على الفساد بجميع انواعه واشكاله . ولكنها لم تفعل وكان الامر كله موكول للشرطة وحدها . ويستمر العنف والعنف المضاد وتزهق ارواح بريئة من الجنود والاهالى بينما الحكومة لا تقيم وزنا للعمل السياسي .

على الحكومة ان تدرك انه ليس بالعنف وحده تقاوم التطرف والارهاب .

لطفى واكد

المصدر : الأهالي

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المواجهة الشاملة

محمد سيد احمد

بلغت المواجهة مع الارهاب ذروة لم يسبق لها مثيل منذ تولى حسنى مبارك الحكم ..

فثمة شواهد على ان المواجهة قد اصبحت شاملة بين الدولة والارهابيين ، وانه لا تعامل بين الطرفين الا بالبنادق والرشاشات ..

ان الدولة تقتحم اوكار الارهاب .. والارهابيون يتحدون ، ولا يستسلمون ، ويردون بالرشاشات على انذارات الدولة بالاستسلام ..

ان الارهابيين اصبحوا يعلنون صراحة امام قضاتهم انهم المسئولون عن إغتيال انور السادات ، ورفعت المحجوب ، وفرج فوده ، وعن الشروع فى قتل زكى بدر ..

انهم يريدون بذلك تاكيد انهم ليسوا بالشراذمة ولابالمهمشين ، وانما يشكلون عصب المعارضة ، بل وعصب المعارضة المسلحة للنظام ، وانهم صانعو احداثها الكبرى منذ ما يزيد على عقد من الزمان .. بل انهم ـ فوق ذلك ـ قادرون على ممارسة معارضتهم المسلحة ليس فقط فى التخوم البعيدة والمناطق النائية باعالى الصعيد ، وانما ايضا فى حزام القاهرة المكتظ بافقر سكانها ، وانهم قادرون على توجيه ضربة الى مقهى فى قلب العاصمة ، وربما ـ غدا ـ الى فنادقها الكبرى ! ! .. بل اصبح ينسب اليهم النهوض بدور اساسى فى محاولة نسف « المركز التجارى العالمى » فى قلب نيويورك ! ..

وقد يكون الاتهام صحيحا وقد لايكون .. ولكن الشىء المؤكد انهم كفيلون بالظهور بصورة القادرين على مواصلة التحدى وتصعيده باستمرار .. كانوا من قبل قد اكدوا انهم يحاربون الاقتصاد المصرى ، ردا على الحملات المتلاحقة ضدهم ، وإحتجاجا على المعاملة الغليظة ، والعنت والتعذيب فى السجون والمعتقلات .. اكدوا ان حربهم هى مع « السياحة » قبل ان تكون مع « السياح » ! .. وبالفعل فلم يسقط حتى الآن من السياح ، ضحايا هذه المواجهة ، سوى افراد معدودين ، ثلاثة او اربعة ! .. ولكن السياحة قد الحقت بها اضرار جسيمة .. وهم الآن يهددون بانهم سوف يوجهون ضرباتهم الى الاقتصاد المصرى فى مختلف مجالات الاستثمار ، وليس فقط فى مجال السياحة ..

ان الرهيب في هذا كله ، والذى لاشك يستدعي وقفة ، هو ان المواجهة مع الارهاب المتقمص ثوبا دينيا انما اصبح يتسع للمنطقة كلها ، واصبح الجواد الذى يمتطيه رئيس وزراء اسرائيل ، اسحق رابين .. فانه يراهن على ان الانظمة العربية كلها ، وبالذات تلك التى تجرى معه مفاوضات سلام ، انها اضحت تعادى التطرف باسم الاسلام كما يعاديه هو ! .. ولذلك اصبح متاحا له طرح اساس للسلام هو العداء المشترك للارهاب باسم الدين ، سواء سمى « الجماعة الاسلامية » فى مصر ، او « حماس » فى فلسطين ، او « الجهاد » فى اكثر من قطر عربى .. وهذا كله لابد ان يدعونا الى التفكير .. فهل من الممكن اقامة سلام راسخ ومستقر مع اسرائيل على اساس مواجهة مع الذين يتخذون الاسلام تكأة لمناهضة الصهيونية ومختلف صور الانحراف والفساد على اتساع المنطقة ؟

ان رابين يصر على وضع « أمن اسرائيل » فوق قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، بدليل انه لايقبل مبدا « مبادلة الأرض بالسلام » ، بل مبادلة « السلام الكامل » ـ الذى يحقق « تطبيعا كاملا » للعلاقات ـ مع « جزء من الارض المحتلة » فقط .. معنى ذلك ان امن ومصالح الدولة اليهودية فوق المصالحة التاريخية فى المنطقة .. وبينما يقام السلام ترسيخا للدولة اليهودية ، فعلى الاطراف العربية ان تقيم هذا السلام على انقاض « الهوية الاسلامية » للمنطقة .. او على الاقل ، حسب متطلبات هذه « الهوية » كما يتصورها كثيرون فى المنطقة ! .. هل هذا وارد ؟ وهل هذا ممكن ؟ .. وهل هذا يرسى السلام ؟ ام شانه على العكس تشجيع صور شتى من الانفلات ، وفى مقدمتها الارهاب ؟ ! ..

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣

يوميات موظف

انشاء الله اخر احزانهم

ما ان دخل علينا بيومى ، رئيسنا بالادارة ، فى الصباح واحتل مقعده من خلف مكتبه ، حتى اقترب منه نبيل ساعى ادارتنا وسلمه خطابا ، فضه بيومى ، ملقيا عليه نظرة سريعة ، وهز راسه واخترق فضولنا معلنا فى زهو :

- هذا خطاب من اخى فى البلد ! !

ثم شرع يتلوه علينا بصوت رخيم :

- الاخ المحترم بيومى ! !

تحية طيبة اما بعد ! ! نسأل الله العلى القدير بان يعيد علينا وعليكم هذا الشهر المبارك الفضيل بالخير والبركات

احب ان اعرفك باننا جميعا فى شدة القلق بخصوصك ، ونرجو منك ونشدد عليك ، بالا تذهب لأى مقهى مهما كانت الاسباب ، كما ننبهك ، بانه اياك وان يقترب منك شخص ملتح او حليق ويستدرجك بقوله اتبعنى وساحضر لك حاجة حلوة ! ! وساعطيك علاوة استثنائية او درجة او ساضم لك العلاوة الاجتماعية ! ! او تسايره بدعوى انه سياخذك « لبابا » ، اولا انت كبرت الان ويجب ان تعلم ان والدنا قد مات وليس فى السجن كما اخبرتك نينه رحمها الله

ايضا نود ان ننبهك الى عدم اخذ اى لفافه منسية فوق منضدة او اسفل مقعد ! ! متصورا بانها كيلو كنافه ، او انها قطعة قماش كستور تصلح جلبابا ! ! فانت منذ صغرك مبطن ولا تعرف مصلحتك .

ايضا نرجو ان تتجنب السير الى جوار المقاهى والفنادق والمتاحف واقسام البوليس ومديريات الامن والمكاتب السياحية والمساجد الاهلية واندية الفيديو والكنائس والملتحين عموما حتى لو اقنعك احدهم بانه لا مؤاخذه قسيسا ! !

اما عن الصلاة ، فان ديننا الحنيف يسر وليس عسرا ! ! فادى فريضة الصلاة بمنزلك ، وفى العيد ادى الصلاة بمسجد مملوك لوزارة الاوقاف وتحت اشرافها المباشر والافضل ان يكون معك شهادة بذلك .

كما اننى كنت قد علمت منك ان بادارتك موظف اسمه حنا ! ! لا توطد صلتك به حتى لا يغضب الاخوة الارهابيون ولا تقسوا عليه حتى لا تغضب المستنيرون ايضا لا توطد صلاتك بالمسلمين حتى لا يتصور البعض انك من المتطرفين ! ! لو تسمع نصيحتى لا توطد صلتك باحد وتجنب الناس وانطوى على نفسك ! !

ايضا لا شأن لك بموضوع نفقة السيدة الارمنية وصلاتها بعلية القوم ! ! فالارمن سيظلون ارمن ! ! والكبار كبار . والاتوبيس اوتوبيس ! ! والمتاعيس متاعيس ! !

كما تبلغك خالتك ، ام عصمت ، بانه لا شأن لك بالاصلاح الاقتصادى ! ! تنصلح اقتصاديا تخرب اقتصاديا انت لك راتبا اخر الشهر وغسيلك نظيف .

وكله يرجع لسيدة البيت ! ! يبيعون فندق الشيراتون يبيعون حديقة الحيوانات والدك ليس مدفونا بجبلاية القرود ! ! فهذا ما يرونه علاجا اقتصاديا وكل دكتور يعالج على الجانب الذى يريحه ! ! بعض الدكاتره يفضل الحقن والبعض الاخر يفضل المس وناس تميل للبخة مع اللبوس انت لا شأن لك بهذا كله ! !

كما احب ان اعرفك بأن أمين المرأة عندنا فى البلد افهمنا ونورنا ، انت تعرفه ! ! اصلاح ابو دومه وقد اختاروه امينا للمراة لكفاءته وخبرته فهو متزوج من اربع نسوان وبتاع نسوان ايضا ، فقرروا فى الحزب بانه اصلح من يمسك امانة المراة ! ! لقد قرر امامنا فى الندوة بانه لا علاج للازمة غير ان يضع الدكتور ورق جرائد على صدره . بعد ان يدهن صدره جاز ، ويتكلفت جيدا ! ! لانه ثبت بان العيب ليس فينا ولكن فى الدكتور

اخيرا ! ! احب أن ابلغك بأن عمتك قد توفيت ثالث ايام رمضان بعد أن اكلت ٤ كيلو قطايف فى الكتم وهى كانت كل مدخرات ابنها بعد عودته من الكويت ! ! ولما انتفضت بطنها شككنا بأن الوفاة غير طبيعية فحضر طبيب الصحة وهو رجل مؤمن وله لحية محترمة سمى عليها فتصورنا انه سيذبحها ، لكنه مصمص بشفتيه واستعاذ بالله وقرر بانها توفيت بتسمم من الكسكسى الذى اكلته فى فرح المرحومه امك ! ! فاخذنا نهلل ونكبر لعظمة هذا الاكتشاف ونحن نشيع المرحومة عمتك ! ! وركبنا بها السيارة وتوجهنا لدفنها وكان السائق يسابق الريح ونحن نهلل لهذه الكرامات والسائق يصيح بانه لا يستطيع ايقاف السيارة ، مما الهب مشاعرنا بان المرحومة كانت لها كرامات . واعمالها الطيبة تدفعها دفعا للاخرة ! حتى سقطنا بالسيارة نحن والمرحومة فى الرياح ! ! خالك ضرب ابن المرحومة بالبرطوشه لما ظل يهلل ونحن فى الرياح . وذهبنا للنقطة

وبالمعاينة اكتشفوا بان السيارة مسروقة وليس بها فرامل ! ! ووجدنا الدكتور . الذى قرر بان عمتك ماتت من اكلة كسكسى . محجوز هو الاخر ! ! حيث تبين بانه اصلا كان منقولا الينا منذ ثلاث سنوات بادارة المساحة لكنه تسلم عمله كطبيب عن طريق الخطأ . وقرر فى التحقيق بان نقابة الاطباء ستدافع عنه باعتباره من المؤمنين بقضية النقابة وان الطب ليس بالعلم ! ! انما بالنيات ! !

اخيرا كل عام وانتم بخير وكل من طرفكم بخير . كما نرجو ابلاغهم فى التليفزيون باننا شاهدنا ببالغ الحزن والاسى مسلسل الثعلب . ونرجو من العلى القدير ان تكون هذه اخر احزانهم ! !

ناجى جورج

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ مارس ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإرهـــــاب.. وردود أفعالــه!



فتحى غانم

أحداث الإرهاب ليست جديدة ونتوقع استمرارها على نطاق عالمي. وآخر حادث ارهابي حتى لحظة كتابة هذه السطور، هو الذي وقع في مدينة بومباي في الهند حيث بلغ عدد الضحايا اكثر من مائتي قتيل والجرحى اكثر من الف. وقبل ذلك بأيام كان العالم يشاهد عملية تفجير مركز التجارة الدولي في واحدة من أكبر ناطحات السحاب في نيويورك. ولا تتابع ردود الفعل السياسية والاقتصادية التي اعقبت عملية التفجير. واخبار الارهاب تصل الينا من القارات الخمس، والحركات الارهابية تنتقل في العالم «القرية الصغيرة» كما لو كانت تنتقل في دولة واحدة أو مجتمع واحد. وكل هذا لا جديد فيه. وكثيرون نبهوا وحذروا منذ سنوات من موجات الإرهاب القادمة. وعلى سبيل المثال صدر في مارس عام ١٩٨٦ أى منذ سبع سنوات كتاب «الارهاب والعنف السياسي» لأحد كبار الخبراء المتخصصين في الارهاب وهو لواء دكتور أحمد جلال عز الدين، وقد ذكر صراحة «ان الإرهاب في حد ذاته، هو النمط أو الاسلوب الذى سيسود في الصراع السياسي العنيف خلال السنوات القادمة» كما ذكر ان مؤتمرا انعقد في جامعة جورج تاون في واشنطن في يوليو عام ١٩٨٥ أعلن أن صورة الارهاب ستظل أهم صور للعنف السياسي خلال الثلاثين عاما القادمة. ومعنى ذلك ان خبراء الارهاب يقدرون ان عمليات الارهاب سوف تستمر وتنتشر حتى عام ٢٠١٥ من القرن الواحد والعشرين. وللاسف يهرب الناس عادة من مواجهة الحقائق القاسية. ويرتاحون الى خداع النفس، وسماع التصريحات التي تؤكد ان القضاء على الارهاب وشيك، وان الاجراءات الحاسمة كفيلة بقطع دابره واستئصاله من جذوره، لكنها أماني لا تتفق مع الدراسات العلمية التي تواجه الواقع كما هو بعيدا عن التزييف والاحلام التي هي أوهام.

وفي تقديري، اننا سوف نكون احسن حالا، لو اعترفنا بالواقع. وواجهنا احداث الارهاب كظاهرة سياسية واجتماعية وكأحد امراض العصر. وتعاملنا مع الارهاب كما نتعامل مع مرض «الايدز» الذى ينتشر رغم كل التحذيرات التي يرددها العلماء عبر أجهزة الإعلام. ولكننا لا نيأس من مقاومته والوصول الى علاج له. دون ان نخدع انفسنا بأننا نملك الإسلحة الباترة للقضاء على «الايدز» بين يوم وليلة. ولعل اهم ميزة لهذا الاسلوب الواقعي في مواجهة الارهاب انه ينزع من نفوسنا الذعر المباغت الذى يستولى علينا عندما نعيش في وهم اننا قضينا على الارهاب، ثم يفاجئنا حادث ارهابي جديد. أو نتصور اننا حاصرنا الارهاب في منطقة ما، أو دولة ما، فاذا بالارهاب يكشر عن انيابه بأحداث مباغتة في منطقة اخرى أو دولة أخرى. وعندئذ تصيبنا خيبة أمل ونشعر بالإحباط والياس.

إن ادراك الواقع يساعدنا على الصمود للحدث أو المرض، ويمنحنا قدرات أكبر على الوصول الى العلاج المناسب حتى لو تحقق ذلك في الزمن الطويل.

ولقد اعجبني هدوء الاعصاب الشديد الذى واجهت به السلطات الأمريكية تفجير مركز تجارى عالمي في قلب «مانهاتن» مركز المال والتجارة لواحد من أهم أسواق العالم. ورغم الخسارة التي لحقت بمؤسسات مالية، قد تصل الى بلايين الدولارات، الا ان السيطرة على الانفعالات الغاضبة، كانت سمة واضحة في ردود الفعل السياسية والامنية للحادث، وذلك رغم ان العملية الارهابية من الجسامة بحيث تكشف عن رغبة في ضرب النظام الامريكي وزعزعته، واعداء النظام كثيرون، وقد تبارت الصحف الأمريكية كعادتها في توجيه الاتهام في اتجاه أو آخر، وفي نفس ليلة الحادث صدرت صحيفة مسائية بعنوان يملأ الصفحة الاولى من كلمتين «انتقام صدام» بينما كانت صحف اخرى تفتح من جديد ملف «لوكربي» واتهام ليبيين مطلوب محاكمتهما، وتناول معلقون احتمالات عملية يقودها ارهابيون من الصرب، أو المافيا الجديدة في روسيا التي تسيطر على عمليات التهريب وبيع الأسلحة، وتحدث آخرون عن ظنون تتناول الحرب التجارية والمنافسة الشرسة على أسواق العالم.

وهناك من قارن بين الحادث كهجوم على الرئيس كلينتون واغتيال الرئيس الديمقراطي كيندي، وقد تنبأ البعض من قبل عقب فوز الرئيس كلينتون بأن خصومه الذين يرفضون

حوار الأسبوع

ردآ على عادل حسين وفهمى هويدى



عبد الستار الطويلة

المعبرون عما يسمى بالتيار السياسى الدينى يواصلون حملتهم فى تبرير اعمال الإرهاب التى تعددت فى الأسابيع الأخيرة ... بل هم خطوا خطوات واسعة اخيراً على طريق لا التبرير فقط بل التنظير ايضاً .. ليطمئن كل إرهابى انه إنما يعمل بامر إلهى حقاً .. بل إنه وهو يرهب المصريين والاجانب إنما يصدع بذلك الامر الإلهى لا اكثر ولا اقل ..

إن زميلنا الأستاذ عادل حسين رئيس تحرير جريدة الشعب خرج علينا يوم ١٦ مارس الماضى بمقال خطير غاية الخطورة .. او بالاحرى جاءت فيه نظرية متكاملة عن ان الإرهاب ضدنا حق علينا نحن المصريين . ولنترك عباراته تتحدث حتى لا يظن احد اننا نتجنى عليه ..

يقول زميلنا احد كبار ممثلى التيار الدينى السياسى فى مصر بالحرف الواحد . إننا لا نرتاح إلى استخدام مصطلحات الإرهاب والإرهابيين فى وصف ما يجرى .. والإعلام الرسمى يخطىء إذا تصور انه يحسن صنعا وانه يمشى على الموضة حين يستخدم المصطلحات التى ترد فى الإعلام الغربى . فكلمات الإرهاب والترهيب لا تحمل فى ضمائر شبابنا وامتنا معنى محرماً او مرفوضاً فى كل الاحوال .

فقد نص القرآن على ضرورة التصدى بالقوة لاعداء الله . واستخدم فى هذه الدعوة - كما نعلم - كلمة الإرهاب ﴿ واعدوا لهم مااستطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم ﴾ .

وخلص من ذلك بتوجيه النصح للإعلام بانه لا يجب أن تطلق ببساطة كلمة الإرهاب او الإرهابيين وتتصورون انكم اصبتم الخصوم بهذا الوصف فى مقتل ودمرتم سمعتهم .

وهذا إعلان صريح من حزب العمل انه لا يعتبر اولئك المجرمين إرهابيين .. او ان جرائمهم اعمال إرهابية .. إنما هم ينفذون مشيئة الله بإرهاب عدو الله وعدوهم .

والإرهابيون يعلنون كل يوم ان النظام الحالى بل المجتمع كله عدو لهم .. وعدو لله لانه مجتمع كافر يستحق الاستباحة ومن بينها التدمير .. وهذه فكرة قديمة منذ ظهرت اول اعمال إرهابية تحت شعارات دينية .

وليست هناك جراة فى تسليح الإرهابيين بمثل هذه الفذلكة النظرية اكثر من تلك التى تقدمها جريدة الشعب لهذه العصابات الإجرامية التى تعتدى على المواطنين البسطاء ومرافق الدولة والاجانب . وتسعى لخطف لقمة العيش من افواه الملايين !!

وخطت جريدة الشعب خطوة اخرى لإلغاء صفة الإرهاب عن تلك الاعمال التى تثير الشعب يومياً .. فوصفتها بانها « حرب عصابات » وهو تعبير محبب إلى نفوس المناضلين .. بل صورتها على انها حرب اهلية .. والحرب الاهلية تعنى ان الامة منشقة على بعضها البعض يحمل قطاع كبير منها السلاح ضد القطاع او القطاعات الاخرى .. والحروب الأهلية لها عادة مشروعية إذ تعنى ان الأساليب الديمقراطية قد فشلت فى حل مشاكل طبقات وفئات اجتماعية فقسمت المجتمع إلى نصفين ..

ونحن لسنا بصدد هذه الحالة فى مصر .. فليست هناك حرب اهلية فيها .. والواقع نحن لا ندرى كيف يمكن ان تقول جريدة الشعب او حزب العمل انه يعارض الإرهاب . وفى نفس الوقت تصدر مثل تلك التبريرات والتنظيرات الخطيرة .. التى لا يمتد اثرها فقط إلى تشجيع الإرهاب .. بل ايضاً إلى إعطاء المبررات لخصوم الديمقراطية فى مصر لمواصلة ضغوطهم لتضييق المساحة الموجودة بينها - وقد سبق ان لفت نظر الزميل الأستاذ عادل حسين إلى هذا عدة مرات فى مقالات متعددة ..

ولولا التصرفات الرعناء لبعض رموز التيار الدينى فى النقابات المهنية . كما حدث فى نقابة المحامين وموقفها من اتحاد المحامين العرب .. لما صدر قانون النقابات المهنية .. ولولا الاعمال الإرهابية الفاجرة التى حدثت لما صدرت تعديلات قوانين الإرهاب ..

ولولا الإرهاب اصلاً لما اصرت الحكومة على استمرار قانون

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الطوارىء حتى اليوم .. إن من يسمون انفسهم التيار الإسلامي المعتدل .. عليهم ان يلتزموا بقدر واضح من الجدية في موقفهم من الإرهاب والإرهابيين ..

إن الموقف اصبح حرجاً للغاية .. اى سافراً ومكشوفاً .. إن الشعب المصرى يواجه إصراراً على استمرار الإرهاب .. وإصراراً على استمرار مساندته من دول وجهات مختلفة .

ولابد ان يكون الكلام والعمل واضحاً ومحدداً ضد الإرهاب ..

ونحن لم نطلب من حزب العمل او المفكرين الإسلاميين المعتدلين ان يحملوا البنادق ويحاصروا اوكار الإرهابيين . ليقبضوا عليهم او يطلقوا عليهم الرصاص إذا ما بدأوا هم في إطلاقه ..

إننا طالبناهم بان ينزلوا إلى الساحة .. إلى الجماهير .. عن طريق الصحف .. والمؤتمرات والاجتماعات ويكشفوا للشعب جريمة الإرهاب والإرهابيين .. وان يتوجهوا بشعاراتهم وتفسيراتهم الدينية المعادية للإرهاب لهؤلاء الشبان الذين تحركهم وتضللهم جماعات التكفير والبغى ..

ولكن ما يحدث حتى الآن من جانب الكثيرين هو مساندة للإرهاب بشكل مباشر او بشكل غير مباشر ..

والشكل المباشر اوضحناه فيما كتبته الشعب ..

وغير المباشر نراه في نموذج واضح محدد لكاتب إسلامي مرموق ومشهور بالاعتدال .. هو الزميل الأستاذ فهمي هويدى ..

ولقد سبق للأستاذ هويدى ان كتب صراحة انه في الدولة الإسلامية المعتدلة التي يريدها لن يسمح قط لأى احزاب تعارض مثل تلك الدولة ونظامها .. وقال إن ذلك المنع واجب دينى اساسى ..

ولما شرحنا له ان هذا مضاد تماماً لبديهيات العمل الديمقراطى . فالدنيا (الديمقراطية طبعاً) تسمح باحزاب تدعو لقلب نظام الحكم وتغييره . ولكن بالطرق السلمية .. وطالبناه بالعدول عن هذا الفكر الذى هو في جوهره تبرير لتصفية معارضى تطبيق الشريعة الإسلامية .. ولم يرد ولاذ بالصمت ..

هذا الاسبوع دافع الأستاذ فهمي هويدى عن الإرهاب والإرهابيين بطريقة غير مباشرة ..

إذ دخل بنا في النغمة التقليدية عن التشكيك فيمن يرتكب اعمال الإرهاب في مصر .. ولجأ إلى شماعة إسرائيل .. قائلاً في جريدة الأهرام في ١٦ مارس الماضى إن اعمال الإرهاب ليست قاصرة على التنظيمات الداخلية (يقصد الجماعات الإسلامية) إنما إسرائيل ايضا ..

ومثل هذا الكلام يعنى ببساطة ان ما نشهده من جرائم إرهابية قد يتعدد مرتكبوه وليس ضروريا ان يكون ذلك بفعل التيار المتطرف الإسلامي .. وإنما اطراف اخرى ويستغل اصحاب تلك الرأى الكراهية الطبيعية بيننا وبين إسرائيل كدولة معتدية على ارضنا وشعوبنا ليحرفوا الأنظار عن المجرم الحقيقى .. وتثار البلبلة لدى الجماهير .. ولا توجه سخطها إلى الجماعات المتطرفة الفاعل الأصلى والدائم والوحيد حتى الآن ..

والأستاذ فهمي هويدى يقول لنا إن الذى يصور الأصولية انها وحش كاسر يرفرف بجناحيه على المنطقة .. إنما هى إسرائيل ..

وهذا طبعاً تهوين من خطورة تلك الأصولية التى قذفتها بنا الشياطين لتدمر اقتصادنا وتقتل الناس وتروعهم يومياً ..

فالحقيقة انها وحش كاسر فعلاً فهى ترفرف فوق الجزائر وتونس ومصر . والخسائر الناجمة منها كثيرة .. وبالأمس قتل وزيران فقط في الجزائر .. اما في مصر فالكادحون ضحاياها .. بل والكتاب والمثقفون .. مكرم محمد احمد والشهيد فرج فودة .. والأستاذ فهمي هويدى يعلم انه وجدت قوائم في اوكار الإرهابيين بعدد من الكتاب والفنانين تخطط لاغتيالهم ..

وهو ايضا يكتب كلاما غريبا مثل « إننا في مواجهة الإرهاب نتعامل مع اشباح تحمل اسماء مبهمة لا نعرف من هم ولا من اين جاءوا ؟ ولا كيف يفكرون ؟ » ..

فهل هذا صحيح ؟ هل نحن نتعامل مع اشباح ؟ ..

إننا نتعامل مع منظمات معروفة ونعرف كيف يفكرون فالكتب والبيانات والمقالات بل والصحف

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

التى تعبر عنهم تدافع عنهم موجودة ونقرؤها .. وهم لا يخفون أعمالهم الإجرامية .. الم يقف واحد منهم فى المحكمة العسكرية ومهندس اى ليس اميا .. يتباهى بان جماعته قتلت كذا وكذا ولم يخجل ان يتباهى بانهم قتلوا مثقفاً وهو فرج فودة ليس له من سلاح سوى قلمه ؟! ..

هل هذا إنصاف وموضوعية فى عرض الحقيقة أم تبرير ودفاع تضييع للحقيقة فى ضباب من متسؤلات التى لا محل لها ..

على اى حال لننتقل إلى نقطة اخرى : ماذا يريد اصحاب نظريات التبرير للتيار الإرهابى المتطرف فى مصر ؟!

إن الأستاذ فهمى هويدى .. يتقدم بطلب متواضع ومعقول حقا .. فهو يطالب بإضفاء الشرعية على ما يسمى بالتيار الإسلامى المعتدل .. باعتبار ان ذلك الحل السياسى الأمثل ..

ونبدا فى القول إن هناك تيارا سياسيا إسلامياً مسموح به وله حزب هو حزب العمل .. ورغم ان هناك انشقاقاً عنه . يطالب الحكومة باحقيته هو فى تمثيل حزب العمل باعتبار ان ذلك الحزب قد خالف الدستور بتحوله إلى حزب دينى فإن الحكومة لم تستجب لذلك حتى الآن .. واقول حتى الآن لانى ارى نذر السوء تتجمع كلما ادار حزب العمل ظهره للإرهاب وشجعه وبرر له كما هو حاصل اليوم ..

لكن ياسيدى الأستاذ فهمى هويدى ارجوك ان تتامل خبرتنا السياسية وخبرة الذين عملوا بالسياسة فى كل انحاء العالم ..

إن عملية التنازلات السياسية من جانب السلطة بالذات تاتى بالتدريج وثمرة مواقف ونضال سياسى مستمر .. فالتيار الإسلامى المعتدل الذى نقصده هو جماعة الإخوان المسلمين .. لو انها خطت خطوات عملية فى طريق مساندة الحكومة فى نضالها ضد الإرهاب .. لنمت الثقة .

ولامكن لاصحاب الدعوة بالسماح لها بالعمل السياسى الشرعى ان يجدوا تجاوباً مع دعوتهم .. لكن الحاصل على المسرح .. هو عكس ذلك تماماً .. ولذا تتعقد الامور وتتوتر العلاقات . وطالما ظل الإخوان يصدرون بيانات شكلية بل بعضها يساوى بين إرهاب المتطرفين وما يسمونه بإرهاب الحكومة .. فإنه لا امل فى تحقيق ما تنادى به وينادى به غيرك .. بل بالعكس إن الامور تسير عكس ذلك ودليلنا هو قانون النقابات المهنية ..

وإذا كنت تعمد إلى تقديم خبرات عالمية لتاييد وجهة نظرك .. فنحن نقدم لك تجربة منظمة الالوية الحمراء الإرهابية فى إيطاليا .. وهى منظمة تحمل شعارات ماركسية لينينية .. مثل الحزب الشيوعى الإيطالى .. لقد كان ذلك الحزب فى طليعة من حاربوا تلك المنظمة ونظم الإضرابات العمالية بالملايين ضدها .. لانه اصلا له موقف ضد الإرهاب .. ولم يشفع لتلك المنظمة عنده انها تحمل شعارات شيوعية !

اما زميلنا الأستاذ عادل حسين فيعرض علينا وعلى الحكومة شرطا خطيرا كى يتوقف الإرهاب فيقول بالحرف الواحد .. ونحن من جانبنا نؤكد انه ما لم يسلم الجميع بضرورة الالتزام بشريعة الإسلام فإن العوامل المولدة للتوتر والعنف ستظل فاعلة . بل سيحظى العنف الذى يتخذ اشكال الجهاد لتطبيق شرع الله بتاييد الكثيرين ..

وهذا طبعا شرط مرفوض تماما لا تقبل اى حكومة فرضه إذ يعنى الاستسلام لمطالب المعارضين لانهم يوجهون المسدس والخنجر إلى صدور الشعب ..

الساحة مفتوحة لكل الآراء .. والشعب هو الذى يحكم فى النهاية ويقرر لختيار من .. وفى ظل ظروف ديمقراطية حقيقية لن يسمح الشعب المصرى قط ان يعود إلى عهود العصور الوسطى والردة الحضارية الكاملة تحت شعارات مزيفة .. !! ■

المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٣

العرب في مواجهة الإرهاب

أحمد حمروش

ليس هناك من حديث للناس في مصر الا عن العمليات الارهابية التي تكررت في شهر رمضان حتى اصبحت غذاء يوميا للصحافة واجهزة الاعلام باعتبارها ظاهرة مقلقة تتجسد خطورتها بشكل مثير منذ بدأ الارهاب يمارس اسلوبه غير المسؤول في محاولة هز الاستقرار في المجتمع وضرب قاعدته الاقتصادية.

ليس هناك من حديث سوى البحث عن الاسباب التي تدفع مصر الى هذه الحالة المأساوية، وعن الاسلوب السليم لمواجهة هؤلاء الارهابيين، وكل القضايا غير تلك مؤجلة فالناس تشعر بأن هناك حربا معلنة بين النظام والارهابيين. نعم حرب تحتاج الى الحشد والتعبئة، اذ تستخدم فيها الرشاشات والقنابل والمتفجرات وانواع اخرى من الاسلحة المتطورة التي تحتاج الى تمويل كبير.

وقد خسر الارهابيون - حتى الآن - جولة هامة في حربهم مع النظام عندما فقدوا تعاطف الجماهير بعد ان تمادوا في غيهم وشعبوا توجهاتهم واطلقوا رصاصهم وقنابلهم على الابرياء من المواطنين والسياح، ودبروا خططهم لضرب الاقتصاد القومي، وتتصاعد هذه الحرب الى نقطة اللاعودة بعد نزيف الدماء الذي لا ينقطع.

ان المواجهة لم تعد فقط بين الارهابيين واجهزة الامن وانما اصبحت بين الارهاب وبين المصريين الخائفين على وطنهم القلقين على مستقبل ابنائهم.

هذه الصورة الدموية تدفعنا الى ضرورة البحث عن الاسباب المتباينة التي تدفع الى العنف والارهاب، وهي تختلف في طبيعتها من دولة الى اخرى، ومن شعب الى آخر، وهي تتفجر في مختلف انحاء العالم لا تكاد تنجو منها الا قلة من الدول.

ويمكن للمراقب ان يتبين ان الارهاب لا يقتصر على دول ذات طابع معين، فهو موجود في الدول المتقدمة والمتخلفة، الدول التي تدين بمختلف الاديان السماوية او التي لا تدين بها، وانه يوجد بصورة اكثر وضوحا في الدول الديمقراطية التي تسمح بحد ادنى من الحريات والتي لا تلجأ الى القمع الذي يجهض كل الحركات السياسية المشروعة وغير المشروعة.

وما من شك ان طبيعة واهداف التنظيمات الارهابية تختلف تبعا لظروف كل دولة. ويتأثر وجودها وقوتها مع تطورات الزمن، وما زلنا نتذكر تنظيمات (بادر ماينهوف) في المانيا، و(الالوية الحمراء) في ايطاليا و(محاربو الباسك) في اسبانيا) و(الجيش الايرلندي) في بريطانيا، و(الجيش الاحمر) في اليابان، وغيرها من التنظيمات التي انتشرت في الدول الصناعية المتقدمة، ولكننا نقف عند التنظيمات الارهابية التي تهدد الامن والاستقرار في المنطقة العربية.

التنظيمات الارهابية في الدول الاوروبية وغيرها كانت تنهض على اساس ايديولوجي طبقي يسعى الى الوصول الى الحكم عن طريق القوة لتحقيق اهدافه الاجتماعية، ولكنها في منطقة الشرق الاوسط تنهض مع الاسف الشديد على اساس ديني يرفع شعارات مزيفة تحاول تكفير المجتمع وسيادة القتل والعنف.

لم يحدث في تاريخ المنطقة ان اتسع نطاق الارهاب الى هذا الحد الذي وصل اليه، وشمل عددا من الدول العربية دفعة واحدة تشير الدلائل والمعلومات الى ان التنظيمات الارهابية فيها تنسق في ما بينها وتوحد جهودها، ولم يسبق للارهاب ان اسفر عن اهدافه العدوانية الاجرامية بكل الوضوح كما جاء في تصريحات بعض زعمائه مثل عمر عبد الرحمن الذي افسحت له بعض الصحف واجهزة الاعلام الامريكية فرصة التعبير فاتهم الانظمة العربية والاسلامية بانها ظالمة وقمعية وخائنة، واسرع بادانة الانفجار الذي حدث في المركز التجاري الامريكي بنيويورك بينما لم يذكر او يدين حادث مقهى وادي النيل الذي سقط فيه قتلى ابرياء من المصريين والاجانب. ورابح كبير، احد زعماء جبهة الانقاذ الجزائرية الذي ايد من مقر اقامته في المانيا اعمال العنف والارهاب بعد محاولة اغتيال خالد نزار وزير الدفاع.

وهنا يجب علينا ان نربط بين انتشار الارهاب في عدد من الدول العربية، ووجود عدد من زعماء هذه الحركات خارج حدود الوطن العربي في دول اجنبية.

وعلينا ان نتساءل:

هل هناك من صلة يمكن ان تربط هذه التنظيمات مع اجهزة اجنبية لها مصلحة في خلق حالة من القلق والتوتر في الوطن العربي؟

الامر المؤكد ان استقرار وتضامن

المصدر : الشرق الاوسط
التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٣
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الامة العربية ليسا من مصلحة دول وقوى كثيرة، وانها في سبيل ذلك يمكن ان تستخدم اموالها واجهزتها السرية للتاثير على بعض القوى المتطرفة التي يجذبها المال والعنف معا لهز استقرار المجتمعات العربية وضرب الوحدة الوطنية والقومية، وكثيرة هي الامثلة التي يمكن تقديمها في هذا المجال والتي نسرد بعضها في ايجاز:

1 ـ الثورة الايرانية التي ارتكزت في وجودها على مبدأ تصدير الثورة، واستطاعت باموالها ان تشكل ما يسمى بحزب الله الذي لعب دورا في زيادة اشتعال الحرب الاهلية بلبنان، واشاعة جو من الارهاب عن طريق خطف الرهائن، واستطاعت ايضا التاثير على الجبهة القومية الاسلامية في السودان فابعدتها عن خطها العربي القومي الى خط يعمل ايضا على محاولة تصدير الارهاب الى بعض الدول العربية واهدار الحقوق المشروعة لشعب السودان، مما خلق اهتزازاً في الوحدة القومية التي تتطلع اليها الامة العربية.

2 ـ الحكومة الاسرائيلية التي تصر على الاحتفاظ بالارض العربية المحتلة، وتقاوم كل محاولات التسوية السلمية، تطلق اجهزة مخابراتها (الموساد) للتسرب في صفوف بعض التنظيمات الفلسطينية الخارجة على اطار منظمة التحرير الفلسطينية لضرب الوحدة الوطنية الفلسطينية ومحاولة تشتيت الجهود والاساءة لسمعة الثورة الفلسطينية، كما ثبت من بعض العمليات التي قام بها تنظيم ابو نضال وابو العباس وغيرهما من التي كانت ترفع شعارات مزايدة ملتهبة.

3 ـ اجهزة بعض الدول التي تحتضن وجود العناصر الارهابية الهاربة التي تعمل على تشجيع التطرف والارهاب داخل اوطانها، وذلك لتكون في خدمتها وتحت تصرفها لتنفيذ سياستها في الوقت المناسب لها، وهناك مئات من الشخصيات التي فقدت هويتها الوطنية والقومية وتعيش اليوم تحت رحمة وتوجيه الدول التي تلجأ اليها.

ونتساءل بعد ذلك...

هل هناك اقطار عربية مستهدفة بالتحديد ليكون هذا الاستقرار فيها مؤثرا على سائر الدول العربية؟

والمراقب للتحركات الارهابية في الوطن العربي يلمس تصاعد الارهاب في مصر والجزائر بشكل يثير الجزع والقلق وهو امر يؤدي الى التأثير المباشر على دول المشرق والمغرب العربي مما يهز الاستقرار في الوطن العربي ويهدد سلامة الامة العربية.

خطر الارهاب ليس في دولة واحدة، ورصاصاته لا ترتد عند الحدود، ولكنها يمكن ان تصل الى دول عربية اخرى اذا توافرت الظروف المناسبة.

ولذا تناقش لجان التضامن العربية لأول مرة قضية الارهاب السياسي كظاهرة تهدد الامن والاستقرار وحقوق الانسان في الدول العربية خلال اجتماعها بتونس في نهاية هذا الشهر.

ومن هنا يجب ان تكون هناك خطة عربية مشتركة معادية للتطرف والارهاب، تشمل النواحي الامنية والاقتصادية والثقافية والاعلامية، ونحتشد جميعا حولها كما نفعل في زمن الحروب.

تأملات

كلمة لوجه الله في التطرف والارهاب

الكل يتحدث عن المتطرفين والارهابيين حتى ان الراى العام الداخلى والخارجى بات يظن اننا بلد غير امن يعيش ليله ونهاره في ذعر وخوف - ووسط هذا الجو المشحون اختلط الأمر على الناس وهم يسمعون ان منظمة تحرير فلسطين منظمة إرهابية وان جماعة حماس جماعة متطرفة وان ضرب الامريكان للعراق بسبب او دون سبب هو تنفيذ للشرعية الدولية وان طرد إسرائيل للفلسطينيين عمل لابد من تقبله

وبداية نحن ضد الارهاب والتطرف ومع مقاومة ذلك بكل الوسائل حتى استخدام القوة مع تذكر أن القوة وحدها لاتحل اى مشكلة بل في اغلب الاحيان تزيد الامور تعقيدا

وزير الاوقاف مثلا يجوب مصر من شمالها إلى جنوبها وهو محاط بجماعته ليخطب في السرادقات التى تكلف الاف الجنيهات ويراه الجميع وهو ينطلق في الحديث دون توقف وعرقه يتساقط مؤكدا على كلماته باصابع يده اليسرى ثم ينفض الحشد دون ان يترك اثرا او يحدث نتيجة ! ماذا لوجرب الوزير ولو لمرة واحدة ان يعكس الاية فيسكت عن الكلام ليترك فرصة للناس وللشعب لكى يتكلموا

ولما أعيت الوزير الحيل وشعر ان كلماته كالطلقات الطائشة حشد ٢٥٠ من علماء ومفكرى ١٠٠ دولة اسلامية ليصدروا ماأسموه « إعلان القاهرة » يؤكدون فيه على سماحة الاسلام وتبرئته من الارهاب وان مايحدث هو مؤامرة خبيثة ضد الاسلام ثم انفض الحشد والجميع راض عن قيامهم بواجبهم نحو الاسلام - ولكن ماذا بعد البيان ؟

لمن صدر البيان ؟ وكمْ من البشر قراه واقتنع به وما هى الخطة التى قدموها ومادور الدول والهيئات والجماعات في تنفيذ الخطة التى اتفق الجميع عليها ؟ ماوسيلة التنفيذ والمتابعة لان الكلام شيء لايحتاج لان يجتمع العلماء من اجله فالاصعب هو الخطط والتنفيذ واعمال الوسائل المتاحة وهى كثيرة ؟ غيروا من الاساليب البالية وتعاملوا مع الواقع والعصر

ثم الم يتوقف احد ليتساءل عن اسلوب استخدامنا للوسائل الكثيرة المتاحة وعن تاثيرها في الراى العام ولدينا ١٨٠,٠٠٠ مسجد تقام فيها الصلوات خمس مرات في اليوم والخطباء الذين يفجرون على حديثهم يعتلون المنابر ليخاطبوا الراى العام ولدينا اكثر من ٢٥٠٠٠ كنيسة يذهب إليها الناس اكثر من مرة كل يوم ليسمعوا ولدينا وسائل الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وكلها تتحدث الى الجماهير ولكن لماذا لانقيم نتائج ذلك ورد فعله ؟ لماذا لانحدد الايجابيات لنفرزها والسلبيات لنعالجها ؟ لماذا لانسقط تعاملنا مع الشعارات البراقة لنركز على التعامل مع الخطط والاعمال البناءة ؟ نحن أمام مشكلة تهدد الجبهة الداخلية في نظام عالمى يحاول ان يتشكل وابرز مافيه انحسار الصراعات بين الدول وكثرة الفرقعات التي تحدث داخلها لتهدد الاستقرار الداخلى ولكن بداية الاستقرار لمن ؟ والاستقرار بمن ؟

أمين هويدى

المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٣

خواطر سياسية

مع خالد محمد خالد

بقلم : سعد كامل



قضيت مع استاذنا الكبير خالد محمد خالد ، عدة ايام من امتع ايام حياتي مع كتابه « قصتي مع الحياة » ـ ٥٠٠ صفحة ـ ركبت معه زورق حياته منذ طفولته حتى الآن .. كان البحر هادئا احيانا متلاطم الامواج احيانا اخرى وغالبا ما كان البحر هائجا هادرا . كان عميقا في تجاربه منذ الثلاثينات طفلا حتى اصبح الآن شيخا حكيما . جرب السياسة عن قرب واختلط بالسياسيين وكان اقربهم الى قلبه في البداية محمود فهمي النقراشي باشا . ثم انطوى على نفسه .

مارس التصوف ، والتحق بالجمعية الشرعية ، ورفعه الورع والزهد فوق كل مستويات الاغراء والتطلع واشتهاء الدنيا وفتنتها .. وصل الى درجة من الشفافية الى الحد الذي ارتفعت عنه الحجب فرأى مالايراه الانسان العادي .. رأى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم.. خاليا الا من واحد يلبس عمامة .. والقى في روعى انه سيدنا ابو هريرة رضي الله عنه .

وبعد سبع سنوات في هذا (الفردوس) عاد الى المشوار من جديد ، ولكن شخصية مستقلة تقول « هذه ذاتي » وعاهد نفسه الا يذوب في الآخرين ولايتلاشى في زحمة الصفوف .. وان يكون وحده « دولة مستقلة ذات سيادة » .

اقترب من الاخوان المسلمين اقترابا شديدا ، ولكن الذي صدمه عنهم دهشته ، انه مع نجاح حسن البنا في استقطاب الآلاف المؤلفة بسحر شخصيته وانتشار الاخوان في كل قرية وكل نجع تمسك رجل قائد كهذا ان ينشيء او يوافق على انشاء جهاز النظام الخاص (التنظيم الارهابي للاخوان) ولقد راودوا الاستاذ خالد ان يلتحق به . ولكنه ابى بحسم وهو يرى ان هذا (النظام الخاص) مسئول عن كل ما اصاب الاخوان من بلاء وشقاء ومن مخاطر واهوال . وهو يقرر ان المرشد لم يفاجأ بهذا التنظيم فهو الذي اختار قائده (عبدالرحمن السندى) .. وكان اخطر مافي اهداف التنظيم البند الثاني الذي يقول « قتال الذين يخاصمون الدعوة ويحاولون اعاقة سيرها » ومن هذا البند تدفقت كل الجرائم .

كانت اوائل جرائم النظام الخاص اغتيال احمد ماهر باشا بيد محمود العيسوى المحامي بمكتب عبدالرحمن الرافعي ، والذى تنكر بالتظاهر بانه عضو باللجنة العليا للحزب الوطني وهو في حقيقته عضو بالتنظيم الخاص .. وبعد مقتل ماهر ، قتل التنظيم السرى المستشار الخازندار لانه حكم بالسجن ثلاث سنوات على اثنين من الاخوان !! وتوالت عمليات النسف والترويع على دور السينما واقسام البوليس والشركات والبيوت وعلى رأسها شركة الاعلانات الشرقية ، ومحاولة نسف دار محكمة باب الخلق ، وعندما رأى النقراشي باشا ان مسئوليته كرئيس للوزراء ، ووزير للداخلية تدعوه الى مواجهة الاخوان اصدر قرارا سنة ٤٨ بحل الجماعة ، قال لمن حاولوا ان يثنوه عن عزمه

« لا استطيع ان اتخلى عن مسئوليتي فاكون خائنا ، ولا التخلى عن الحكم فاكون جبانا » وقد حدث فقد تربص احد افراد التنظيم الخاص في زي ضابط بوليس واطلق عليه عدة رصاصات امام مصعد وزارة الداخلية فارداه قتيلا . وقد ردت الحكومة فتربصت لحسن البنا نفسه وهو خارج من دار الشبان المسلمين واطلقت عليه عدة رصاصات فسقط قتيلا .

وكما يقول الاستاذ خالد « إلتاثت » الامور وتمرد التنظيم على قيادته ، وانقلب بعضه على بعض ، وهاجم ذات ليلة مسكن الاستاذ الهضيبي خليفة الاستاذ حسن البنا .. لارغامه على الاستقالة ثم دبروا حادث الشروع في اغتيال عبدالناصر في المنشية .. وجاءت كبرى الجرائم كما يقول الاستاذ خالد حين اغتال التنظيم السرى اخاهم في الله وفي التنظيم وبامر من قائده المرحوم « المهندس سيد فايز » فقد وضعوا له مفرقعات في « كعك العيد » .

والاستاذ خالد اذ يروى هذا فهو لايطلق اشاعات وانما هو عليم بمجريات الامور من داخل التنظيم وخاصة من الشيخ « سيد سابق » مفتى التنظيم الخاص .

ينهى الاستاذ بتوجيه نداء الى المتطرفين الجدد فيقول لهم .. ها هم المتطرفون يزعمون احياء « الفريضة الغائبة » انهم يعتمدون على العنف المستتر تماما كما يفعل المتطرفون اليوم لا في مصر وحدها ولكن في البلاد العربية .. فليعد المتطرفون الجدد الى رشدهم وليأخذوا من الذين سبقوهم درسا وعبرة .

xxxx

لن استطيع ان احكى لكم كل ما قاله الاستاذ خالد محمد خالد في كتابه ، ففي كل صفحة وفي كل سطر ما يستدعى القراءة واعادة القراءة والتأمل في خطه الثابت الذى لاينثنى ضد الارهاب ، هذا الخط الذى قاده الى خطه الثابت العميق الذى لم يهتز ابدا مع الديمقراطية .

الفرق بيننا نحن الاشتراكيين وبين الاستاذ الكبير ، اننا دخلنا السجن سنة ٥٢ دفاعا عن الديمقراطية ضد ديكتاتورية عبدالناصر ، ومرت بنا الليالى والسنوات في السجون فاذا بعبدالناصر يتحول مع ضغط الاستعمار والرجعية الى الاشتراكية وقوانين العدالة الاجتماعية وقد وجدنا في هذا التحول فضلا عن موقفه الوطني الواضح سنة ١٩٥٦ ـ فقد كان وطنيا دائما ـ ضرورة ان نتحول نحن ايضا لتأييده من داخل السجن ونرسل اليه النداءات والبرقيات مهنئين بخطوات الثورة حتى وصلنا الى منتصف الستينات وحدث التحالف بيننا وبين الثورة ممثلا في قائدها عبدالناصر ، وارتضينا بالحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) وضمت التنظيمات الشيوعية نفسها ، وارتضينا بالديكتاتورية مادامت لمصلحتنا ، ورحبنا بعزل الرجعية ووضعهم بالسجون . كنا نسمع عن



خالد محمد خالد
دولة مستقلة ذات سيادة

التعذيب ، ونتظاهر باننا لانسمع ، فقد اصبحنا نملك الحكمة وحدنا ورفعنا شعار لاحرية لاعداء الحرية .

اما الاستاذ خالد محمد خالد .. فقد رفض كل اشكال الديكتاتورية واولها الحزب الواحد فرفض الاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي ، والتنظيم الطليعي ، رفض ان يكتب كلمة واحدة ضد الديمقراطية ودار بينه وبين الرئيس جمال عبدالناصر حوار في اللجنة التحضيرية بعد الانفصال السوري مساجلة رائعة يجب ان تكتب بحروف من ذهب وان يعاد طبعها قال بوضوح وهو يعارض عبدالناصر عن موضوع العزل .

« اننا نريد العزل لحماية الاشتراكية وجوهر الاشتراكية يعني الغاء الامتيازات بين البشر ومن غير المعقول ان تلغي الاشتراكية الامتيازات الاقتصادية في المجتمع وتقيم مكانها امتيازات سياسية في الحكم ، الوضع السليم للاشتراكية الحقة هو النظام الديمقراطي الكامل ». وصدرت صحف الصباح مبشرة بالقرار العظيم !! فقد ووفق على قرار العزل بالاجماع الذي لم يشذ عنه سوى عضو واحد هو خالد محمد خالد ، وهو موقف شجاع في تلك الظروف . كان الاستاذ خالد يرى ويستشعر عن بعد ٤٠ عاما ما لم نره نحن الاشتراكيين الا عندما انهارت التجربة الاشتراكية السوفيتية .. وكان من اهم اسباب تصدعها هو غياب الديمقراطية .

●●●

ان الاستاذ خالد لا يتكلم في كتابه عن الماضي فقط انما يوجه كلامه الى التيار الديني والارهابي الذي يرى في الديمقراطية بدعة غربية فيناديهم « هذه ياقومنا هي الديمقراطية .. وهي الشورى في الاسلام بنصها وتفاصيلها ، فاذا ارهقتكم نفسيا كلمة الديمقراطية فلنسمها الشورى بشرط ان تعترفوا بالمبادىء الاتية : (١) حق الشعب في اختيار حاكمة (٢) حق الشعب في اختيار نوابه (٣) الامة مصدر السلطات (٤) ان الحقيقة لايملكها فرد واحد لهذا فلابد من تعدد الاحزاب (٥) قيام معارضة برلمانية (٦) الفصل بين السلطات .

●●●

مع كل اعجابي وتقديري لكتاب الاستاذ خالد « قصتي مع الحياة » الا انني لا اوافقه على عدوله عن رأيه بان الاسلام « دين لا دولة » .. وانه الآن يفرق بين الحكومة الدينية والحكومة الاسلامية وهو يختار الحكومة الاسلامية .. والحقيقة انني قرات هذا الفصل اكثر من مرة الا انني لم افهم بل لا اعرف داعيا لهذا العدول .

●●●

واخيرا طوال رحلة الاستاذ خالد على مدى اكثر من خمسين عاما دهشت ان « نصف الدنيا » اى المراة كان غائبا تماما في كتابه .. وكأن المراة ليس لها اثر في حياته لا للسيدة والدته ، ولا للسيدة ام اسامة كاتبنا الممتاز ولا لاى سيدة من كان ولازال يزخر بهن مجتمعنا .. فقد تجاهل ثلاثين مليون سيدة !

ومع ذلك فاني انصح القارىء ان يحرص على قراءة هذا الكتاب العظيم (قصتي مع الحياة) وهو اصدار أخبار اليوم . انصح القارىء ان يقراه على مهل ، حتى لايحدث ماحدث لي فقد فرغت من قراءته بل التهامه وعشت ساعات ممتعة سعيدة ، وعندما فرغت من قراءته اسفت على تسرعي .

شكرا للاستاذ خالد

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : أخبار اليوم

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

أوراق شخصية

أحمد حمروش

خلال ايام قضيتها فى مدريد ، وفى مدينة جبلية صغيرة اسمها (كونيكا) مشاركاً فى ندوة عن حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط فى إطار مبادرة دولية للسلام والتعاون فى المنطقة .. سألنى عدد كبير من الشخصيات العربية والدولية المشاركة فى إشفاق واضح عن الامن والاستقرار فى مصر ، بعد ان اصبحت جرائم الإرهاب غذاء يومياً للصحافة واجهزة الإعلام الغربية .

والإشفاق نابع من حب مصر وشعب مصر وتقديرا لدورها الكبير فى استقرار الامن والسلام بالمنطقة .. وقارنت بين حديث هؤلاء الذين تتحرك مشاعرهم مع كل حادث إرهابى خوفاً على سلامة مصر .. وبين حديث قراته لعمر عبد الرحمن الذى يحمل جواز سفر مصريا ويقيم فى نيوجيرسى بالولايات المتحدة .

يقول هذا الرجل فى حديث نشر له فى مجلة (نيوزويك) هذا الاسبوع وهو يجلس على كنبة فى جلباب ابيض حافى القدمين ، إنه يهيب بالامريكيين ان يظهروا اهتماماً بحقوق الإنسان فى الشرق الاوسط عن طريق وقف مساندتهم للخونة فى المنطقة .. نعم الخونة حسب قوله !!

وعمر عبد الرحمن الذى نشرت المجلة انه دخل إلى امريكا عن طريق خطا فى الكمبيوتر حصل بموجبه على تاشيرة دخول من السفارة الامريكية بالخرطوم رغم ان اسمه كان مدرجاً فى قائمة المراقبين حسب تصريحات المسئولين عن الامن فى الإدارة الامريكية .. عمر عبد الرحمن يعيش فى امريكا منذ عام ١٩٩٠ ويقول إنه لا يعود إلى بلده ويختار الإقامة حيث هو لان معظم البلاد الإسلامية تحكم بوساطة الخونة والقمعيين .. إنه تجول فى دول كثيرة منها بريطانيا والدانيمرك وسويسرا .. وإنه سوف يذهب إلى اى مكان لإعلاء كلمة الله لان هذا هو واجبه فى خدمة الإسلام !

هكذا يتحدث هذا الرجل الذى سبق له ان شجع الاعتداء على السياحة لان السياح لا يلبسون الملابس الشرعية ، ويترددون على النوادى الليلية وينشرون الإيدز !! والذى سجل نظريات فى صحة وسلامة الإرهاب !!

ولم يتحدث هذا الرجل عن راى الإسلام فى القتلة الذين يغتالون السياح والابرياء من المواطنين ! ..

ولم تصدر من هذا الرجل اية إدانة للعمليات الإرهابية التى تصاعدت فى مصر .. بينما اسرع إلى إدانة تفجير المركز التجارى الدولى فى نيويورك دون إشارة إلى تفجير مقهى وادى النيل بميدان التحرير والذى حدث فى نفس اليوم !!

الرجل ضد الإرهاب فى امريكا .. ومع الإرهاب فى مصر !!

وهنا تتناثر علامات الاستفهام حول دور هؤلاء الرجال الذين يتصلون ببعض الاجهزة والهيئات فى امريكا وهم يتحدثون عن الإسلام .. بل ويتجراون بالقول إنهم يتحدثون باسم الإسلام .. مثل حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان والذى استضاف عمر عبد الرحمن فى الخرطوم .. والذين تتحد لغتهم فى اتهام انظمة الدول العربية والإسلامية بانها انظمة قمعية خائنة .. حسب قول عمر عبد الرحمن !

وهنا ايضا تسقط الدعوة التى يكررها بعض الكتاب الذين يسمون انفسهم إسلاميين .. من اهمية وجدوى الحوار مع هؤلاء الإرهابيين لان الكلمة لا تتفاهم مع الرصاص .. ولانه سبق ان جرت مثل هذه المحاولة منذ عهد جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ، اى الدهريين مع الاصوليين ولم تثمر صيغة اتفاق بين جميع المسلمين توقف محاولات العنف والتسلط عن طريق القتل والإرهاب .

واخيراً .. كلمة إلى هؤلاء الذين يحاولون تصوير بعض العمليات الإرهابية مثل انفجار مقهى (وادى النيل) بانها قد تكون من عمل جهات اجنبية هدفها إشاعة القلق فى مصر ..

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٣

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وهو امر ليس مستبعداً .. وامامنا (فضيحة لافون) التى فجر فيها بعض الإسرائيليين عدداً من القنابل في الاسكندرية بامر من بن جوريون وتنفيذ وزير الدفاع وقتها اسحق لافون وذلك لوقف عملية التفاوض بين ثورة يوليو والاستعمار البريطاني .. ولكن رغم ضرورة اليقظة لكل عمليات التخريب الخارجي ، فإن الامر يجب الا يحرف انظارنا عن هؤلاء الإرهابيين الذين يطلقون الرصاص في ديروط وإمبابة واسوان وغيرها من مدن مصر .. وهؤلاء مع الأسف من المصريين الذين ضاقت نظرتهم عن رحابة وطنهم ، وسماحة شعبهم .. والذين جمدت عقولهم عن إدراك إنسانية دينهم .

هؤلاء هم الأعداء الحقيقيون للشعب في هذه المرحلة .. وكل من لا يرفع صوته إدانة لهم ، وكل من يحاول ان يجد تبريرا لهم ، وكل من يواجه آثامهم بالصمت يرتكب خطيئة في حق مصر .. ولا هدنة مع الإرهاب طالما يقتل الابرياء .

وداعا .. عبد الله غيث

لم اشيع جنازة الزميل الفنان عبد الله غيث . ولم اعلم بوفاته إلا بعد العودة للقاهرة بعد رحلة استغرقت اياما قليلة .. ولست ادرى إذا كانت الجنازة قد خرجت من المسرح القومي تبعا للتقليد الذى سرنا عليه منذ وفاة الفنان لطفى الحكيم عضو المسرح أم لم تخرج .. ولكن عبد الله كان نجماً متالقاً من نجوم هذا المسرح الكبير .

عندما عينت مُديراً للمسرح القومي كان عبد الله غيث من اصغر اعضاء المسرح سناً .. ولاحظت انه من اكثرهم خجلاً وحياء .. وانه من اقدرهم موهبة وعطاء .

كان عبد الله غيث موهبة متالقة .. يستطيع أن يؤدى كافة الشخصيات التى تطلب منه ببساطة ودون افتعال .. ولم يكن يبذل جهداً في تقديم نفسه للصحافة والإعلام .. ولكن اعماله كانت تفرض نفسها على اقلام النقاد وافكار المشاهدين .

كان يلتقط في صمت خبرة زملائه ، ويثريها بما عنده من طاقة فنية اصيلة ، نبعت معه من ريف مصر .. فعاش حياته معبراً عن بسطاء الناس في اسلوب حياته ، مقدماً اروع طاقات الفن المسرحي في صورته العالمية .

مضى عبد الله غيث في هدوء .. كما عاش في هدوء .. وخسرنا صديقاً وخسرت مصر فناناً عظيماً .

مبالغة غربية في المسألة المصرية!

أحمد عباس صالح

من الطبيعي ان تهتم اجهزة الاعلام الغربية بما يدور في مصر اثناء زيارة الرئيس حسني مبارك للدول الاوربية والولايات المتحدة. ولكن النغمة السائدة هي المبالغة في حوادث الارهاب واثرها، وكان الساحة السياسية في مصر قد خلت إلاّ من الجماعات الارهابية.

ونحن بالطبع لا نريد ان نقلل من خطر الظاهرة الارهابية، ولكنها لم تكن في يوم من الايام بالحجم الذي يعكسه الاعلام الغربي. والذي يمكن ان يقال بشكل مؤكد ان الغالبية العظمى من الشعب المصري، تلك الاغلبية الصامتة، لا تؤيد الاسلوب الارهابي ولا الفكر الذي يتستر به، بدليل ان قانون انتخابات النقابات الاخير قد قوبل باعتراضات قوية من انصار الاتجاه الارهابي، لانه لم يفعل اكثر من ان اشترط حضورا واسعا لاعضاء اي نقابة ليصح الانتخاب.

والواقع ان مصر مرت بفترة قاسية جدا من الناحية السياسية والاقتصادية، سببها المباشر الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، وهي مرحلة هشة فتحت الابواب على مصاريعها امام المغامرين والمافيات الاقتصادية والسياسية، فتوغلوا في عمليات سريعة جشعة للحصول على المال بكل الطرق.

ولم تقف الدولة مكتوفة اليدين بل حاولت عن طريق مؤسسات اضافية، مثل جهاز المدعي الاشتراكي، ان تضبط عملية الانتقال هذه وان تقلل بقدر الامكان من الخسائر على المستوى الاقتصادي والاجتماعي. ومن الممكن القول بانها في هذا المجال لم توفق تماما، ولكنها لم تكن اسوأ من دولة عظمى مثل روسيا التي تمر بنفس التجربة، وتتخبط بين المافيات الاقتصادية، والصراعات العرقية، والهويات القومية، فضلا عن تربص القوى العالمية المختلفة.

ونتيجة لهشاشة المرحلة فان قوى كثيرة تحاول الاستفادة منها. ولعل ابرز ما يميزها هو ان الدولة تتخلى عن قبضتها القوية لصالح المبادرات الفردية والمؤسسات المدنية. فهذه هي طبيعة النقلة بل شرطها الاساسي، وقد بادرت الجماعات الاسلامية بمحاولة ملء الفراغ فراحت تتوغل وبسرعة في اضعف الاماكن واقلها ثقافة وخبرة، واوشكت ان تهدر جهد اكثر من مائتي عام من ثقافة الاستنارة والتعليم الحديث. وعلى الرغم من كل هذه الظروف بقي المجتمع المصري سليما في غالبيته العظمى. وظل الفكر الغالب هو فكر النهضة الذي لم يجد في اي مرحلة من مراحله تناقضا بين عقيدته الدينية السامية وبين مشرعات التحديث المدنية.

واحد الملامح البارزة للمرحلة هو ضعف التكوينات السياسية، وهو امر طبيعي ايضا، فما دامت الخريطة الاجتماعية في حالة تغير مستمر، فانه من الصعب الاستقرار على إطر سياسية ثابتة، وعلى التزامات مؤكدة في عالم الفكر السياسي. فهناك قوى اجتماعية جديدة تتكون ولم تتضح اهدافها بشكل كاف لتصنع إطارا فكريا وتستقطب الانصار واصحاب المصالح المشتركة.

الطبقات الاجتماعية تتغير وهي في حالة تشكل جديد. هناك اصحاب المشاريع الخاصة، مستثمرون ورجال صناعة وممولون ومنتجون. الى الآن لم تثبت اقدامهم، ولم يعرفوا بالضبط علاقات القوى التي تنشأ بينهم وبين القوى الاجتماعية الاخرى. وفي فترة من الفترات تحولت القوى المنتجة جميعها الى موظفين في الدولة سواء كانوا عمالا - وفقا للمصطلح المعروف - او تكنوقراطيين أو بيروقراطيين. اليوم تتفكك هذه الصورة ولم تتم عملية التفكيك حتى الآن، ولا تكاد هذه القوى تدرك مستقبلها، ومشروعها الاقتصادي وبالتالي مفهومها لدورها الاجتماعي والسياسي.

وفي عملية التغيير التي ينتقل فيها المجتمع المصري من حكم يسيطر على كل الانشطة الاجتماعية الى حكم يتيح الفرصة للمبادرات الفردية ولعوامل السوق، من الضروري ان ترفع الدولة قبضتها، او ان تقلل من شدتها، وان تعطي للزمن فرصته حتى تتشكل المصالح والتكوينات الجديدة بشكل طبيعي ودون تشويهات اصطناعية. وهو ما حدث فعلاً، حتى ظن الناقدون ان هناك تراخيا هنا أو هناك. وفي مواجهة اضطرابات الامن، او انتشار الفساد، ما كان على الدولة ان تبدو بنفس الاحاطة القديمة. فهذا امر يتناقض مع المتغيرات التي تحدث والتي ينبغي ان تحدث. وهكذا يستفيد المخربون من طبيعة المرحلة ويظهرون اكبر كثيرا من حقيقتهم.

ولا شك ان هذا التحول شيء جديد تماما على تجارب التاريخ الانساني. لقد عرفت المجتمعات الانتقال من نظم اجتماعية الى اخرى، وكانت الانتقالات تركيبية، اذ تتجمع عناصر ومتغيرات لفترة طويلة، ثم ياتي النظام الجديد ليركب هذه

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

المتغيرات في بنيان. اما الانتقالات الحالية، سواء كانت في مصر أو في المعسكر الاشتراكي السابق، فانها على عكس ذلك، تقوم اساسا على التفكيك. وهي عملية شديدة الصعوبة وجديدة على الخبرات المعروفة.

وايا كان الامر فان المجتمع المصري يواجه هذه العملية، بما يترتب عليها من اهتزازات وتفجرات، ومن بينها ظهور العنف السياسي، ونفاد الصبر، والتعاطي المتسرع مع الافكار والعقائد السياسية.

ومن له إلمام كاف بالاوضاع المصرية وخلفيات العمل السياسي والاجتماعي المصري، يدرك ان الاعلام الغربي يفرط في التشاؤم ويبالغ في تصوير الخطر على الاوضاع الامنية وعلى النظام السياسي. فالواقع ان الذي ساعد على التغييرات التي حدثت في ايران، او حتى في اربعينات هذا القرن عند قيام باكستان، مختلف تماما عن ظروف مصر، ولا ينطبق عليها من بعيد او قريب، على الرغم من سيل الكلام الكثير الذي قيل في هذا المجال، سواء كان ذلك في الشرق او الغرب.

والمجتمع المصري وهو لم يكد يخرج من تجربة نظام شمولي تلعب فيه اجهزة الامن الدور الاكبر، ليس في قدرته، وليس من رغباته او مطالبه، ان يعود مرة اخرى ليضع نفسه تحت هيمنة نظام شمولي آخر ولو كان تحت مسميات اخرى. والتجربة الحالية تبين ان دور الدولة في العملية الانتقالية، بل في ما بعد عندما تتكامل عناصر التغيير وتظهر صورة المجتمع الجديدة، هو ضبط صراع القوى، ومنع وقوع العنف في ما بينها، او هز الامن العام، وحماية القوى الضعيفة، والاشراف على عملية التقدم، والحياد الايجابي ان صحت العبارة.

وفي الظروف التي يمر بها المجتمع المصري، بدأ دور الدولة يظهر خاصة في مجال الامن. وفي البرلمان راحت تتبلور بعض الافكار المهمة جدا، خاصة في موضوع البطالة. وعلى الرغم من ان اقتصاد السوق له قوانينه، الاَ ان ذلك يتحقق في إطار وضع ثابت ومستقر وقديم. اما في مراحل الانتقال فلا بد احيانا من التجاوز قليلاً في هذا المجال أو ذاك، لمساعدة التحول على ان يتحقق بشكل سلمي. ومن ذلك موضوع البطالة. وموضوع التعليم. فحتى الدول المتقدمة تعتبر البطالة عنصر هدم وتقاومه بكل الطرق الممكنة والتي لا تفسد قوانين السوق، والموضوع بالنسبة لها معقد وفيه آراء جديدة ومغايرة للمفاهيم التقليدية. وكلها تقصد الى اعادة قوة العمل المتعطلة الى العمل، دون ان يكون ذلك معوقا للعملية الانتاجية، ولحرية العمل.

في مصر ـ كما يبدو مما ينشر في الصحف ـ بدأ الاهتمام بهذا الموضوع يتصدر كل شيء. اذ لم يعد كافيا ترك العمالة تتماشى مع المشاريع المستخدمة وحسب ما تتيحه من فرص عمل. لا بد من تدخل من جانب الدولة والقوى الاجتماعية المختلفة لايجاد حل مناسب يقضي على البطالة وباسرع وقت، دون ان يكون في هذا مقاومة معوقة لقوانين السوق.

وقد اثبت قانون النقابات ان تدخل الدولة واجهزتها، وفي المقدمة الجهاز التشريعي، لضبط الحركة الاجتماعية وحسن توجيهها الى الاتجاهات الصحيحة، ضروري ومفيد ولصالح الغالبية العظمى من شرائح المجتمع. وللاسف قوبل هذا القانون بمعارضة او بعدم ارتياح، حتى من القوى الديمقراطية التي لم تلحظ نمو هذا الدور في المجتمعات العريقة في الديمقراطية. واحدى العلامات البارزة في حكومة كلينتون الامريكية هو ظهور دور الدولة واهميته بعد حملة شديدة استغرقت العقد الماضي كله، سواء في بريطانيا او الولايات المتحدة، للرجوع الى المنابع الاولى للفكر الليبرالي، بل النزعة الفوضوية، لرفع يد الدولة تماما عن النشاط الاجتماعي لأفرادها ومؤسساتهم.

والنقطة الثانية التي ادركتها الدولة في مصر، الفساد، وبالفعل بدأ التدخل. منذ بداية الثمانينات كان الظن ان الآلية الديمقراطية سوف تقوم بذاتها، باستئصال الفساد عن طريق اجهزة الرقابة المختلفة، بدءاً من ديوان المحاسبة، الى الهيئة البرلمانية، والصحافة، والقضاء. ولكن في المراحل الانتقالية يكون دور الدولة ضروريا، وذلك بتدعيم هذه المؤسسات وباثارة الموضوع على نطاق واسع. والفساد في تلك المراحل أسرع في الانتشار منه في الاوضاع الديمقراطية المستقرة. ومع هذا فنحن نرى كيف استشرى الفساد في دولة كبرى متقدمة مثل ايطاليا. وبالنسبة لمصر فنحن نرى ان ايقاع حركة مقاومة الفساد قد ازداد سرعة أخيراً، ولا بد من أن يكون أسرع واكثر اتساعا حتى لا يتم التركيب الاجتماعي وسوس الفساد ينخر في قوائمه او اسس بنيانه. لهذا من الصعب ان يوافق اي مراقب محايد اتجاه الصحافة الغربية، الذي يظهر مصر كما لو كانت تنفض يدها تماما من تاريخها الحديث كله.

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤/٤/١٩٩٣

من ثقب الباب

قرأت تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى بمجلس الشورى عن «مواجهة الارهاب» وهو تقرير هام اقرب الى الدراسة العلمية الشاملة استغرق اعداده عشرة اجتماعات من اواخر ٩٢ حتى بداية ٩٣، وانتهت لجنته فى منتصف مارس الى اقراره ثم عرضته على مجلس الشورى فى دور الانعقاد العادى الثالث عشر للمناقشة العامة: ونشرت الصحف اطرافا من التقرير والمناقشة.. لكن تمنيت بعد قراءة التقرير طبعه مع مناقشاته ليقرأه القراء، ويطلع عليه الرأى العام وتعلق عليه الاحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية ومراكز الدراسات والابحاث القانونية والاجتماعية والاقتصادية.

وكنت منذ سنوات عديدة اشرت الى تقرير هام كتبته لجنة علمية ترأسها وزير العدل الاسبق فى فرنسا، الان بيرفيت.. وكان قد كونها الرئيس جيسكار ديستان عندما استفحلت ظاهرة العنف فى فرنسا فى السبعينيات. وعكفت اللجنة على دراسة العنف من جوانبه المختلفة، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والاعلامية. ولم تترك حتى تأثير عرض افلام العنف فى التليفزيون على الشباب.. واشرت الى هذه الدراسة ٥٤٠ صفحة مرارا.. وتوقفت عند مغزى نشرها وتوزيعها، وبيعها للجمهور، وقد حصلت على نسخة منها فى مكتبة الوثائق الفرنسية، واكتشفت انهم لايحجبون مثل هذه الدراسات ولايعتبرونها سرا من اسرار الدولة ويضعونها تحت انظار الرأى العام، ويتيحون فرصة النقاش العام، طالما كانت القضية عامة تهم الرأى العام فى الدرجة الاولى. ولهذا اتمنى ان يطبع تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية والامن القومى فى كتيب صغير، ليقرأه المهتمون، وتناقشه الاحزاب والصحف ومجالس النقابات ويعرف التقرير - ٤١ صفحة - الارهاب فى فصل تمهيدى ليصل لتعريف المشرع المصرى، ويخصص بابه الاول للحديث عن ابعاد الظاهرة فى فصلين، والاول عن خصائصه والثانى عن اسباب ظهوره وتصاعده. ويتوقف التقرير لان هناك محافظات تعانى من اوضاع اقتصادية واجتماعية متدهورة نسبيا قياسا الى المحافظات الاخرى.. وهناك قرى تعانى من نقص الخدمات، وهناك احياء ومناطق عشوائية تعانى من البطالة والتضخم وعدم التناسب بين الاجور والاسعار، ويقول ان متوسط عدد الخريجين العاطلين فى محافظة اسيوط - على سبيل المثال - خلال العشر سنوات الاخيرة يبلغ عشرة آلاف شاب تقريبا، كما يبلغ عدد الخريجين العاطلين فى محافظة اسيوط ثمانية آلاف، ونسبة العاطلين من حملة المؤهلات المتوسطة فى المنيا ٨٢٪ من المؤهلين الذين لايعملون، وفى اسيوط ٨٥٪ ويشير الى المناطق العشوائية واخطارها القائمة والقادمة، ويتوقف عند عدم فاعلية الاحزاب السياسية والتنظيمات النقابية والمهنية والشبابية.

ويضع التقرير باتزان اسباب العنف، ويقترح وسائل المواجهة ويطرح حلولا سياسية واجتماعية، تحتاج الى كثير من الشورى وتبادل الرأى، ونقاش اوسع بين كل الاحزاب والنقابات والهيئات والمواطنين جميعا.

كامل زهيرى

الشهداء يتساقطون :

والحكومة فى غيبوبة سياسية !

عبد الستار الطويلة

« الذعر يعم الشارع المصرى » .. « الإرهاب يهاجم الابرياء فى اسوان » .. وعناوين اخرى مثيرة تصدرت الصحف المصرية معظم ايام الاسبوع الماضى .. فقد شن الإرهابيون حملات عنيفة مكثفة لم يحدث مثلها من قبل .. وسقط شهداء من ضباط وجنود الشرطة .. وجرح الكثير من المواطنين العاديين . وقتل مصريان قبطيان فى سوهاج .. واصبح واضحاً ان الإرهابيين هم الذين يحددون موعد الهجوم واساليبه واسلحته .. وان موقف اجهزة الدولة هو موقف المدافع .. الذى لا يملك غير رد الفعل .. وهو رد فعل قاصر فى بعض الاحيان بل يتميز بالجهل والإهمال الجسيم كما حدث فى انفجار القنبلة فى قلب مبنى المطافىء فى العتبة وحولها الضباط والجنود والمواطنون العاديون كانما يتفرجون على علبة من الحلوى !

ومع ذلك فالدولة ساكتة كانها فى حالة وجوم او ذهول .. فلا يوجد اى نشاط سياسى او إعلامى من اى نوع ضد الإرهاب والإرهابيين .. بل حتى بدا واضحاً انها تستهتر بشهدائها من رجال الشرطة .. فلاشك ان الملايين من المصريين قد استفزهم غاية الاستفزاز ذلك العرض المبتور الذى قدم به التليفزيون جنازة المرحوم الشهيد الرائد سمير منصور رياض .. فلم يستغرق عرضها بضع ثوان ولم يعرض التليفزيون سخط الجماهير التى كانت تشيع الجنازة ولا هتافاتها .. فى نفس الوقت الذى اطال فيه عرض جنازة المرحوم كمال حسن على رئيس الوزراء الأسبق . ورغم احترامنا وتقديرنا طبعاً لدوره وتاريخه .. إلا ان جنازة الساعة هى لشهداء معركتنا الساخنة حاليا مع الإرهاب .

ولجنازة الشهيد سمير منصور رياض قصة .. تعكس المناخ السياسى الذى يسيطر على عقلية الحزب الوطنى والمسئولين .. فقد اتصل بى الاستاذ خالد الفيشاوى عضو اللجنة التحضيرية لإعادة افتتاح مقهى وادى النيل الذى نسفه الإرهاب فى ميدان التحرير افتتاحاً شعبياً يؤكد إدانة الشعب للإرهاب والتدمير .. واقترح على ان نقوم ببعض الاتصالات بالحزب الوطنى كى تؤجل جنازة الشهيد الرائد سمير يوماً حتى يمكن حشد مظاهرة جماهيرية كبيرة تعبر عن سخط الشعب على الإرهاب .. وبالفعل قام الكثيرون بالاتصال محاولين وضع الفكرة موضع التطبيق . ولكن كل هذه الجهود فشلت .. وشيعت جنازة الشهيد دون

اشتراك واسع للجماهير ، ولم يحضرها إلا بضع مئات بشكل تلقائي .. وعبروا عن سخطهم . وكان ممكنا ان نعبر نحن الشعب المصرى والحكومة عن إدانتنا للإرهاب ، وايضاً عن تمسكنا بالوحدة الوطنية .. إذ يسير مئات الألوف من المسلمين والمسيحيين خلف جنازة الشهيد المسيحى الذى دفع حياته ثمنا لمواجهة الإرهاب .

ولكن يبدو تماماً ان الحكومة مصرة على ان تستمر فى غيبوبة سياسية لا تريد الإفاقة منها .. لان الذين يخافون الشعب وتحرك جماهيره اقوى حتى الآن من اى تيار داخل الحزب الحاكم يرى الاعتماد على ذلك الشعب .. باعتباره صاحب المصلحة الاولى فى القضاء على الإرهاب .. فهو الذى يضار فى حريته ومساره الديمقراطى بسبب الإرهاب .. وهو الذى تحجب عنه لقمة العيش بتخريب الاقتصاد .. وهو الذى تهدد حياته ، فالقنابل تنفجر فى اى مكان حتى فى المقاهى والميادين العامة ..

والافاقة من الغيبوبة السياسية لا تستوجب شيئاً سوى ان تشن الحكومة حملة سياسية ضد الإرهاب والإرهابيين فالتجربة حتى الآن ، وتجربة كل الدول فى مكافحة الارهاب ، اثبتت ان اجهزة الامن وإجراءاتها لا تكفى وحدها ..

إن الإرهابيين فى مصر يعتمدون على شىء واحد محدد : هو ان هناك معاناة اقتصادية تعيشها الجماهير .. وفسادا يعم مجالات مختلفة فى الحياة ، وبالتالى هناك سخط شعبى وانفضاض عن تاييد الحكومة ..

وبالتالى فإن الجماهير تنظر بتعاطف إلى نشاط المتطرفين باعتباره رفضا وتمرداً على الاوضاع السيئة التى يعيشها الشعب نتيجة اخطاء الحكومة .. او على الاقل إن هذه الجماهير تقف موقفاً سلبيا من ذلك النشاط حتى لو اتخذ اشكالاً إرهابية ..

وكلما شعر المتطرفون ان السخط الشعبى يزداد ضد الحكومة او ان اللامبالاة تتضاعف فإنهم سيضاعفون من جرعات الإرهاب حتى يشعر الناس بعجز هذه الحكومة عن حمايتهم او حل مشاكلهم التى تستوجب سخط الإرهابيين واعمالهم الإجرامية .. فما مبرر وجود هذه الحكومة بل النظام كله .. وبالتالى يامل الإرهابيون حدوث خلخلة فى النظام يستطيعون بعدها بواسطة اى قوة الوثوب إلى السلطة ..

هذا هو تفكير ومخطط الجماعات المتطرفة وهو مخطط انقلابى كما يرى القارىء .. ولا يختلف المنهج الانقلابى الذى ساد تيار الإسلام السياسى كله فى مصر منذ نشاته فى الثلاثينيات عن ذلك المنهج المعاصر .. وصحيح ان ما يسمى بالتيار المعتدل للإسلام السياسى ومنظريه مثل الزملاء الاساتذة فهمى هويدى ود . محمد عمارة يؤكدون انهم يرون ان الوصول إلى السلطة يجب ان يتم من خلال الوسائل الديمقراطية المشروعة .. ولكن الكثيرين يتشككون فى إجماع تيار الإسلام السياسى المعتدل كله على مثل هذا الاتجاه .. ويستندون فى شكوكهم إلى حقيقة موضوعية وهى انه حتى الآن لم يرفض المعتدلون خوض المعركة ضد التطرف والإرهاب .. بل كثيرا ما يلتمسون لهم العذر ويبررون إرهابهم إن لم يدافعوا عنه .. بشتى التفسيرات والتنظيرات .

ولقد شرحنا فى مقال سابق بهذه المجلة كيف ان جريدة الشعب اعطت تنظيرا للإرهابيين ينفى عنهم تهمة ممارسة الإرهاب لانهم إنما ينفذون الآية القرآنية الكريمة الداعية إلى إرهاب عدو الله ..

وفى عدد جريدة الأهرام ٣٠ مارس الماضى كتب زميلنا الاستاذ فهمى هويدى وهو محسوب على التيار الدينى المستنير يصف ما يجرى من عمليات إرهابية فى مصر الآن بانه « حرب اهلية تدور بين العلمانيين والإسلاميين ؟!! » .. ويقول إن الدعوة لإقامة جبهة وطنية قد تكون ترتيبا لحلف علمانى فى مواجهة المد الإسلامى الراهن وبالتالى ستصبح إذكاء وتكريسا لتلك الحرب الاهلية !

اولا إن وصف ما يجرى فى مصر على انه حرب اهلية هو تضخيم لما يجرى وإعطاء التيار المتطرف الإرهابى نوعا من الشرعية .. إذ ان الحرب الاهلية تعنى وجود شطرين فى المجتمع كل منهما له جيشه واسلحته ويحارب من اجل قضية ما ..

وهو امر ليس صحيحا .. فلا توجد جماهير وجيوش مسلحة تحارب من اجلها ضد جيش الحكومة المصرية .. إنما توجد عصابات سياسية تمارس عمليات إرهاب إجرامية ضد الشعب كله وضد مصيره ومستقبله .. مثلما توجد عصابات المافيا او الالوية الحمراء فى إيطاليا ..

والقول بان فى مصر حربا اهلية .. يعطى المشروعية لاى دولة ان تنضم إلى الفريق الإرهابى وتسلحه وتموله وربما اعترفت بحكومة شرعية له فى المنفى او على الأرض المحررة ..

وبهذا يمكن لحكومة السودان الإسلامية مثلا ان تمد جيش الحرب الاهلية الإسلامى بالمتطوعين .. والسلاح والمال .. وتقيم معسكرات لتدريبهم .. بل يمكن ان تشكل فرقة متطوعين إسلاميين دولية مثل تلك التى كانت تشكل ايام الحرب الاهلية فى افغانستان ..

وبالنسبة للحكومة المصرية وانصارها فإنه يكون من حقها ان تقصف مواقع جيش الحرب الاهلية هذا بالطائرات فى اى مكان .. وتعدم الاسرى على الفور باعتبارهم ثوارا ومثيرى فتن ..

ارايتم إلى اى منزلق ينزلق زملاؤنا الذين يبررون الإرهاب ويخلعون عليه اوصافا معقدة وملتوية غير صحيحة وتصرف النظر عن الوصف الحقيقى والتشخيص الحقيقى له ..

إن التفكير والاسلوب الإرهابى والانقلابى هو من صميم نسيج تفكير وايدولوجية كثير من الجماعات الدينية على طول التاريخ .. والظروف الاجتماعية السيئة تمثل فقط ارضا خصبة لتوسعه وانتشاره .. اما الايدولوجية فمسجلة فى كتابات وكتب عديدة لائمة واساتذة فى الدين يعرفهم الجميع وموجودة على الارصفة فى اسواق مصر فى إطار حرية التعبير الشاملة فى البلاد ..

● اين الحزب الوطنى والحكومة القائمة من هذا كله ؟ .. متى تفيق .. وتتجه إلى الحل السياسى البسيط جدا وهو تشكيل جبهة وطنية ضد التطرف والإرهاب من كل احزاب مصر وهيئاتها التى تعلن قبولها لهذا الهدف ولو كنا نعتقد انها « تضحك علينا » .. فالعبرة بالتنفيذ والتطبيق .. وسينكشف قول كل مخادع ..

الغريب ان كُتابا كباراً من كُتاب النظام يدعون للجبهة الوطنية .. ونحن نعرف ان لقاءات تمت للحوار حول تلك القضية .. لكن لايبدو ان هناك تحركا جديا فى هذا الاتجاه ..

وكان ان انتهز خصوم تلك الجبهة فاصبحوا يدعون هم الاخرون لجبهة .. ولكنها ليست الجبهة التى يريدها الشعب فى اللحظة التاريخية الراهنة ..

إن دعاة الإسلام السياسى يدعون إلى جبهة وطنية ضد الامبريالية وضد الفساد ويحاولون إغراقنا فى تيه من المشاكل الداخلية التى نعانيها ..

ونحن نسال هل يمكن ان يقوم اى نضال ضد الامبريالية والشعب يفاجا من حين لاخر بمن يطعنه فى ظهره بخناجر الإرهاب ؟ ..

هل يمكن ان تتفرغ القوى الوطنية لمحاربة الفساد .. وتوسيع الديمقراطية والإرهابيون يفجرون القنابل كل يوم ويسقط الناس شهداء .. ويتعطل مسار التنمية ..

إن الاستقرار والامن هو التربة الخصبة لنمو وترعرع النضال من اجل تحقيق الاهداف الوطنية والديمقراطية والاجتماعية ..

هل هناك قوات احتلال تستفز الشعب حتى يمكن توحيده للقتال ضدها ؟..

لا توجد .. إنما توجد عناصر فى الظلام ترهب وتغتال وتدمر .. ويمكن حشد الشعب ضدها فعلا ..

والنضال ضد الإرهابيين .. هو نضال من اجل الديمقراطية .. وإنقاذ مصر من هوة السقوط فى حكم الظلام والتخلف ..

إن انصار الإرهاب المستترين .. يحاولون تصوير ما يجرى فى مصر بانه حرب بين العلمانيين والإسلاميين .. اى علمانيين .. واى إسلاميين ؟ .

إن الإسلاميين موجودون من زمان طويل ويدعون إلى افكارهم ولم يحاول من يسمونهم بالعلمانيين .. ان يطالبوا بمنعهم من النشاط والدعاية لافكارهم .. وإذا ما جئنا إلى الماركسيين بالذات وهم اكثر العلمانيين علمانية إذا جاز التعبير إنهم فى وقت من الاوقات ومازالوا هم المدافعين عن حق التيار الإسلامى فى النشاط السياسى .. بل هم الـذين وقفوا ويقفون ضد تعذيب حتى الإرهابيين ..

إننا دافعنا عن حق كل فريق فى النشاط السياسى ولم نطالب بشىء سوى استخدام الحوار والقنوات الشرعية والبعد عن الإرهاب والعنف . وبدات المعركة منذ ان بدا ذلك الإرهاب ..

بل الحكومة نفسها وهى معادية للماركسية لم تحارب المتطرفين إلا عندما عمدوا إلى العنف .. وقبل ذلك كانت « تضعهم على الحجر » وتستخدمهم فى ضرب الماركسيين والناصريين !

إنه لا توجد حرب اهلية بين العلمانيين والإسلاميين .. إنما هناك حوار وصراع فكرى .. والجماهير تحكم فى النهاية .. وانا شخصيا اعتقد اعتقاداً جازما انه فى ظل ظروف ديمقراطية لكل القوى فإن ما يسمى بالتيار الإسلامى السياسى يمكن هزيمته جماهيريا .. خصوصا بعد جرائم الإرهاب وممارسات ما يسمى بالحكومات الإسلامية

فى إيران والسودان .. فهؤلاء تكفلوا جميعا بتشويه صورة الإسلام وتخويف الجماهير من اى حكومة ترفع شعارات إسلامية ..

لم تكن قط هناك فى مصر قضية اسمها حرب علمانية إسلامية .. إنما ما يثير نقد الكثير من الديمقراطيين لما يسمى بالتيار الإسلامى المعتدل هو صمته المريب عن جرائم الإرهابيين .. مما جعل الدولة والكثير من القوى السياسية تتصور ان هؤلاء الإرهابيين هم الجناح العسكرى السرى للتيار الإسلامى السياسى عموما ..

ولو وقف ذلك التيار مع القوى الديمقراطية ضد التطرف والإرهاب .. والدعوة لتوسيع المسار الديمقراطى لوقفنا جميعا فى خندق واحد .. وصف واحد .. نتحاور ونصفى خلافاتنا بالجدل او نبرزها .. دون عنف او قتل واغتيال .. والشعب فى النهاية هو الذى يحكم .. وفى هذا فليتنافس المتنافسون إذا كنتم حقا ديمقراطيين وتحرصون على الديمقراطية ..

واخيرا ياحزب وطنى .. وياحكومة .. صبح النوم !! ■

خواطر عربية :

الإرهاب.. وسياسة تجفيف المنابع



بقلم : عبدالعال الباقورى

هل صمت الرصاص ؟ أرجو ألايكون هذا أمرا مؤقتا ، ولا فرصة لالتقاط الانفاس ، وأتمنى أن تسود لغة الحوار بالكلمة وليس بالمدافع ، بالحناجر وليس بالخناجر ، بالالسنة وليس بفوهات البنادق ، كفى ماحدث وكان من عنف وعنف مضاد ، ولنتعلم جميعا كيف نتحاور ونختلف على بساط من محبة ، هل هذا ممكن ؟. فى ظنى أنه الممكن المطلوب ، والطريق المفروض علينا أن نسلكه أفراداً وجماعات ، إذا كنا جادين فى مواجهة التحديات التى تواجهنا ، وما أكثرها .

هذه أمانى، ومنى، وأحلام ، ولكنها ليست ضربا من الاوهام ، فالارهاب فى بلادنا قصير العمر ، وأدى ، وأرجو الا اكون مخطئا فى التقدير والرأى . انه من الصعب «لبنلة» مصر صحيح أن هناك خططا ومشروعات ، وملفات جاهزة ، ومحاولات جادية (بعضها على قدم وساق) .. ولكن هذا كله مصيره الفشل ، وليس هذا التقدير بغائب أو بعيد عن أذهان المخططين والمدبرين وأصحاب «المشاريع» .

مصر اليوم فى سباق مع الزمن لتتدارك مافات وتغالب وتخلفها وهذه «أم المعارك» بحق ومعركة المعارك معركة التاريخ والجغرافيا ،معركة مصر الموضع والموقع والماضى والحاضر ، الدور والرسالة .

والمطلوب ، عند كثيرين وفى دوائر كثيرة ، هو تعطيل عجلة مصر عن الدوران إلى الامام ، وعن مجرد التفكير فى التطلع الى المستقبل أو حتى من مساءلة نفسها : ماذا أريد ؟ وماذا أفعل ؟.

وهذا بالضبط هو دور الارهاب ، ومهمة الارهابيين : أن تقف مصر «محلك سر» سيان أدركوا هذا أو لم يدركوه ، فالطريق إلى جهنم مرصوف بالنوايا الحسنة ، ولو افترضنا أن بين الضالين نسبة من المضللين ، فهؤلاء علينا إنقاذهم ، وحمايتهم من أنفسهم ، مما يدبر لهم ، ولنا ، ولن يأتى هذا إلا بفتح الاذرع والاحضان لكل تائب ، من خلال توسيع دائرة الحوار الوطنى إلى أقصى حد ممكن ، دون إغلاق الابواب فى وجه أحد ، أيا كان اجتهاده أو حتى «تطرفه» الكلامى ، مالم يتحول هذا التطرف إلى فعل أو عمل إرهابى .

ومن الامور الحميدة والمحمودة أن الحديث حول «الجبهة الوطنية» لايزال دائراً ، ونرجو ألا يتوقف أو يتراجع إذا تراجعت الموجه الارهابية .. ومن الخير ألا توضع قيود حول عضوية الجبهة ، وأن تسقط الشكوك ، ومن الخير أيضاً أن يتم التفكير فى عمل جبهوى وبرنامج جبهوى يغطى مرحلة بأكملها ، يعني ليس يكفى - في ظل الظروف الراهنة إقامة جبهة لمكافحة الارهاب فقط ، بل نسعى لجبهة تتحمل مسئوليات المرحلة أو تشارك فى أعبائها ، وأعتقد أن الخلاف سيشتد حول تكوين الجبهة والاحزاب والقوى التى تضمها ، وكل هذا وارد ، وبالحوار والاخذ والعطاء والتنازلات المتبادلة يمكن إقامة جبهة وطنية مصرية حول برنامج متكامل للمرحلة القادمة ، بناء على أهداف محددة ، وحين تتحقق هذه الاهداف أو أغلبها ، يمكن لكل طرف أن يمضى فى الطريق الذى يريد ، أو تتم إعادة بناء الجبهة بدخول أطراف وخروج أطراف أخرى ..

وبهذا تتم محاصرة الارهاب والقضاء عليه ..

ومما يبشر بالامل أن كثيرين بدأوا يتحدثون فى هذا الاتجاه .. وفى أسبوع واحد اتفق رجل أمن وعالم دين ، وقالا فكرتين متشابهتين ، بل قل إنهما تحدثا عن فكرة واحدة بأسلوبين مختلفين ، العالم هو الدكتور عبدالصبور مرزوق الامين العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية أما رجل الامن فهو حسن أبو باشا وزير الداخلية الاسبق .

فى حديث مطول وممتع ورصين ، نشرته «عقيدتى» فى عدد يوم الثلاثاء ٣٠ مارس الماضى ، قال الدكتور مرزوق .

«إن مشكلة الشباب فى المقام الاول .. اقتصادية ، فكيف تتصور نفسيته بعد التخرج وهو لم يعمل حتى عشر سنوات ؟.. والمسئول عن هذه الازمة هو النظام الاجتماعى ككل ، وليس العالم أو المفكر .. بالاضافة الى الاستفزازات التى تبثها وسائل الاعلام .. من هنا يكون الشباب على استعداد للقتل مقابل المال ، مما يؤدى به إلى التطرف والارهاب» .

وبعد أن أشار الامين العام للمجلس الاعلى للشئون الاسلامية الى «فقدان الثقافة الاسلامية فى التعليم العالى وماقبله » خلص الى النتيجة الاتية :

«إذا تم حل هذه المشاكل ، فأتحدى أن يكون هناك شباب متطرف» .

وساءلت نفسى : فهل هناك من يقبل هذا التحدى من هذا العالم ؟

قبل هذا بيوم واحد ، وفى عدد «روز اليوسف» المؤرخ فى ٢٩ مارس ، كتب أبوباشا كلاماً مشابها قال فيه :

«إن المناخ من الداخل يفرز التطرف ويهيىء الفرص لنموه ، فهناك ثغرات عديدة فى الناحية الاجتماعية .. بسبب مشاكل البطالة والمتاعب الاقتصادية وتزايد أعداد الفقراء .. وهناك ثغرات فى المناخ الاعلامى .. لاسيما فى برامج التليفزيون ..» .

ولا يجرؤ أحد ، بالطبع على أن يتهم أيا من الرجلين بأنه يدافع عن الارهاب ، انهما لايهاجمان الارهاب «عمال على بطال» بل يحاولان فهمه وتفسيره ، وفضح التربة التى تؤدى الى توالده .

ثم نقل أبوباشا الحوار خطوة أخرى إلى أمام ، وقذف الكرة السياسية فى ملعب «الاخوانالمسلمين» السياسى ، وتساءل : «لماذا لايحاول الاخوان إثبات حرصهم على المسيرة الديمقراطية والتعدد الحزبى والشرعية .. لماذا تبدو الجماعة سلبية الى حد كبير وهى التى مارست الارهاب من قبل وأدركت أنه لايفيد .. أين دورهم .. الايجابى .. فى مواجهة الجرائم المتكررة كل يوم ؟»

وأضاف أبوباشا :

«إن موقفهم الحالى يلقى بظلال على رؤية الاخوان لاستراتجية الممارسة الديمقراطية فى المستقبل .. يجب أن تكون هناك إجابات قاطعة من جانبهم على مايراه مفكرون يتصورون أن الاخوان يهمهم الخلل الذى يحدث فى المرحلة الحالية ، ويقرب هدفهم النهائى فى الوصول الى السلطة» .

كل هذا فى يوم الاثنين وفى يوم الثلاثاء نشر كلام الدكتور مرزوق وفى اليوم التالى نشرت الصحف ماقالهاللواء عبدالحليم موسى وزير الداخلية فى مجلس الشورى وهو :

«إن الجمعيات والجماعات الدينية الموجودة على الساحة ، ويبنهم من يسمون أنفسهم بالاخوان المسلمين ، هؤلاء جميعاً مطالبون بتحديد مواقفهم على نحو قاطع ، هل يؤيدون الارهاب أم يعارضونه» .

وبالطبع لم يترك الاخوان المسلمون هذا السؤال يمر دون أن يلتقطوه ، فأصدروا بياناً نشرته صحف يوم الخميس أعلنوا فيه تبرأهم من أى عمل من أعمال العنف ، وقالوا : «إن العنف والارهاب خروج عن الشرعية وعن الفهم الاسلامى الصحيح ، ولايؤديان إلا إلى اشتداد التوتر والعصف باستقرار الامة وأمنها»

ولا يحتاج الامر إلى إجهاد العقل كثيراً لاكتشاف أن حديثى وزير الداخلية الاسبق والحالى لم يكونا موجهين الى أشباح ، بل كانا موجهين الى هدف محدد وغرض معين ، فهل تحقق هذا بمجرد إصدار الاخوان المسلمين البيان المذكور ؟ .

وبمعنى أصح : هل هذا البيان يكفى.

خاصة وأن كلام ابوباشا لم يخل من غمز ولمز ويكاد يرقى الى مرتبة الاتهام .

ولا يحتاج الامر الى ان يكون المرء «إعجابه» بالاخوان وعداؤه لهم فى الوقت نفسه إنهم يتمتعون ـ دون شك ـ بما أطلق عليه أحدهم «دهاء المؤمنين» ، مما جعلهم يكتشفون ـ فيما أظن ـ أن الصيغة الحالية التى يعيشون فى ظلها هى الافضل بالنسبة لهم ، وهى صيغة الاعتراف بوجودهم مع اعتبار نشاطهم محظوراً قانوناً .. إنهم موجودون فعلا وغير موجودين قانوناً ..

ما هذا ؟ ليس عندى توصيف مناسب للحالة ولكن ألا يجدر بنا أن نسائل أنفسنا ، بعد أن بلغ الامر مابلغه ، أن نبحث عن صيغة للتعامل مع هذا الحزب السياسى «المحجوب عن الشرعية» شكلا ، والمستفيد من هذا فعلا .. وكثيراً .

مصر ليست الجزائر ، تجربة الجزائر وجبهة الانقاذ لايجب أن تخيفنا كثيرا .. أقول كثيراً علينا أن نبحث عن أسلوب للاعتراف بالاخوان كحزب سياسى وحزب سياسى فقط . أما بقاء الوضع على ماهو عليه فانه يفيدهم ، ويجعلهم شئنا أم أبينا وشاءوا أم أبوا ـ غطاء وعباءة لكل قوى «التيار الاسلامى» ، وتحت غطاء الحجب من الشرعية تحركوا واستفادوا وأصبحوا قوة سياسية يصعب تجاهلها ، ومن الخطر تركها تنمو على هذا النحو ، وتحت ستار أنها محظورة ، وماهى بمحظورة ، بل محظوظة ، خدمتها الظروف ، واستفادت هى من الظروف الى أبعد حد .

واليوم ، وإذا كنا جادين ، فاننا لسنا مطالبين بمكافحة الارهاب فقط ، بل بتجفيف جميع منابعه ، وقطع كافة خيوط حركته واتصالاته وتمويله ، وأحد الضمانات لتحقيق ذلك هو إضفاء الشرعية على الاخوان ، وتحريك الشارع السياسى بشكل صحيح ، وتعبئته بشكل سليم ، وعندئذ سيكون الاخوان فى حجمهم الحقيقى قوة بين قوى .. ليس أكثر ، ولا أقل .

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ - ابريل ١٩٩٣

دون كيشوت

يحـــارب بيــن السطــــور

لايخامرني ادنى شكل في وجود دور هائم في مصر يبحث عمن يتقمصه ، وقد وجد ضالته اخيرا في عدد من العناصر المتاسلمة والتي تكتب بعصبية وحنق ، واحيانا تكتب بضلال ، ولاتتحرج ان تنتقل من هذا الجانب الى ذاك و « كل بثمنه » ، وعندما يتحرج الامر وتوشك ان تنكشف وايادها ملوثة بدم الابرياء تبكي بدموع التماسيح وتزايد على رفضها للارهاب . ومن خلال هذه المزايدة لاتنسى طبيعتها فتدس السم بدلا من الرصاص . وكل يؤدى الى الموت .

والدور الهائم الذى لاشك في وجوده هو دور « دون كيشوت » - الذى يحارب طواحين الهواء - تلك الشخصية التي ابدعها سرفانتس ونالت حظا عظيما من الشهرة . اما ساحة المعركة فهى الصحف التى تفوح من بين صفحاتها وسطورها رائحة الدم والجريمة .

« ودون كيشوت » يتصور الان انه في معركة شرسة لانه يحارب في جبهتين جبهة الحكومة والنظام ورجال الشرطة وجبهة الكفرة... ويسقط الجماهير تماما من حسابه رغم إدعائه بانه يحارب من اجل الجماهير لانقاذها من الكفر والالحاد تحت شعار براق ان الدين لهم ، وهم اصحابه . وان الله جل جلاله قد اوكل اليهم سرا تاديب عباده ، وكلفهم بانقاذ البشرية من الضلال وكعادة الذين يعيشون بالوهم ، خبزهم وشرابهم منه ، يلعبون على الحبل ويتمرجحون عليه . فاذا جاءت القارعة . فان « دون كيشوت » يتراجع عن موقفه ويصيح بانه ضد الارهاب والقتل ويحيي الشرطة ويقول : « الشرطة لم تقصر في اداء ما كلفت به » ... ثم يحيي بطرف خفي المرتزقة والبلطجية الذين ينفذون مهام القتل باجر ويقول : « كل هذا لم يقض على الشباب الرافض ، فلتنتشر إطلاقهم للرصاص وتفجير المفرقعات ضد رموز الدولة » .

فمن هم رموز الدولة التى يقصدهم « دون كيشوت » ؟ هل يقصد الـ ١٦ مواطنا المسالمين ، العزل من السلاح ، الذين اغتيلوا بالرصاص والأسلحة البيضاء في صنبو ؟ هل يقصد برموز الدولة الابرياء الذين كانوا يجلسون في طمانينة فإذ باصحابه يروعونهم في مقهى « وادى النيل » بميدان التحرير ؟

ويتمادى « دون كيشوت » بان هذه هي المعارك وإلا فلا ... معركة مع من ؟ وضد من .. ؟ ان اى طفل يستطيع ان يحمل قنبلة ويضعها في اى مكان فتنفجر ... هل هذه هي المعركة ... ؟ تمتد يد جبانه - في خلسة - وتضع سكينا في قلب شاب او سيدة او طفل ... هل هذه معركة ؟

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ...... ابريل ١٩٩٣

يذكر « دون كيشوت » في معرض التنديد بالارهاب ولكن بقصد التفاخر بما اداه اصحابه من عمل إجرامي : « وصل عدد الجرائم المرتكبة ضد السياح خلال اشهر محدودة الى ٢٨ واقعة » ويتاسف قائلا في بجاحة يحسد عليها : « هل تتصورون ان تجويع الناس وتشريد العمال يمكن ان يمر بدون مقاومة ؟ » .

حسنا ، اذا كان الأمر كذلك فلماذا يضرب أصحابك السياحة ويهددون بضرب الاستثمار ؟ ألا يعني هذا تدمير الاقتصاد لبلد انت تعيش فيه . وتاكل وتشرب من خيراته ، ويعني نشر البطالة بين قطاع كبير من العاملين . فمن حيث تزعم رفضك لتجويع الناس ونشر البطالة .. فها انت تساهم في التجويع ونشر البطالة . بل تعلن - بلا خجل - ان هذا هو هدف تطبيق الشريعة ... وتطبيق مذهبكم ... كيف يستقيم لكم منطق ... ولكنه دور « دون كيشوت » .

والطريف هو الدعوة الجديدة بان تعبير الارهاب والقتل لاينطبق على هذه الجماعات المتاسلمة فهذا التعبير مستورد لان ماتراه - من وجهة نظره - ان هذا لون من الوان المقاومة لايختلف عن المقاومة في الارض المحتلة . وانه شكل جديد للحرب الاهلية وانه « قد اصبح بوسعنا ان نقول اننا نشهد الآن ولاول مرة في تاريخ مصر السياسى حرب عصابات ممتدة » .

وهي دعوة جديدة لاتعتبر إهانة لابناء الارض المحتلة فقط ، انما تصل الى اعلى درجة من الادعاء والتضليل . القصد إضفاء بريق المقاومة والحرب الاهلية على جرائم قتل وسرقة وعدوان على امن الوطن وسلامته ، وبهدف غسل ايدى الارهابيين مما يرتكبونه من سفك للدماء وللاعراض حتى ان بعضهم كان يختبيء وراء النقاب لارتكاب الجرائم وبعضهم كان يملك اكثر من زوجة ويعاشر في الحرام اكثر من امراة .

ما بين الحقيقة والوهم مساحة يلعب فيها « دون كيشوت » دوره ... وانه لدور جديد مؤثر ... لكنه ايضا مخجل .

سلوك مصرى .. قال عابثا : تعالى معى ولا تعطلنى فالمحاكمة ستبدأ فورا .. ونظر في ساعته .. فهرولت معه .

قال وهو يسرع لاهثا : انه عرض مثير ، تصور محاكم التفتيش تختفى من اوربا منذ اكثر من ٥٠٠ سنه وتعود الى مصر .. والى جامعة القاهرة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين ؟

اجبته : اتصور كل شيء الا هذا .. ولن اصدقه الا اذا رايته بعينى راسى ..

ووصلنا الى جامعة القاهرة ، وفي أروقة كلية الحقوق كانت الجلسة قائمة والمحاكمة منصوبة ، فالامر حقيقى اذن وليس إدعاء ..

كانت اوراق الدعوى عبارة عن تقرير من « بصاص » بأن البحث الذى تقدم به الدكتور نصر حامد ابو زيد الاستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب لنيل درجة الاستاذية يعتريه خلل في اعتقاد الباحث وقالت ورقة أخرى في ملف الدعوى كتبها د . عبد الصبور شاهين عن صاحب البحث انه كذاب وجاهل ومفترى !!

وترافع الدكتور شاهين فاثبت اولا انه موكل من السماء بالدفاع عن الدين الحنيف وحماية الاسلام وبهذه الصفة فقد دس انفه في عقيدة الباحث فاكتشف انها عقيدة باطلة وان الباحث كافر وملحد وزنديق

وضجت القاعة التى امتلأ قسم كبير منها باصحاب الذقون ذوى الثياب البيضاء والذين يخفون في طياتها الجنازير والمطاوى ماركة قرن الغزال ميد إن واشنطن مكتب «CIA»



جمال سليم

وهى ماركة عالمية شهيرة جدا ، وقد صاحوا جميعا : لا اله الا الله محمد رسول الله .. الاسلام هو الحل !

وعزز الدفاع كلامه بفتوى من الشيخ عمر عبد الرحمن المقيم في البلد الذى يبيع المطواه قرن الغزال الشهيرة ، الفتوى تقول : اقتلوا العلماء والمفكرين من أمثال د . فوده وجوده وغيره من الكافرين العلمانيين الذين يريدون وقف عودتنا الى عصر الجهالة ويصنعون العقبات في سبيل ايماننا بالخرافات والشعوذة .. وهم لهذا كافرون وجاحدون ويستحقون القتل بالمطاوى قرن الغزال بالذات لانها مطاوى شرعية ١٠٠ ٪ .. ومعنى صدور فتوى الشيخ عمر عبد الرحمن انه لا يجب على المحكمة الا تنظر في أمر آخر وان تصدر حكمها بتنفيذ الفتوى فورا ..

وقد استند هذا المحامى الذى يدافع عن السماء بتوكيل موثق الى حكم صدر ضد العالم جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢م) بأن ينكر بحثه الذى يقول فيه بان الشمس هى مركز الكون ويقرر بأن الارض هى

مركز الكون وان الشمس تدور حولها والا فما كان من العالم جاليليو الا ان نفذ حكم المحكمة ..

وهنا ابدى المتهم الدكتور نصر ابو زيد رغبته فى ان يرجع عن بحثه ويعلن انه منه براء وينجو بجلده لكن رئيس المحكمة وهو الدكتور الفقيه مأمون سلامه رفض التقيد بما حدث فى القرن السادس عشر .. وقال لقد اخطأوا فى الماضى وكان يجب اعدام جاليليو والان يجب رفض ترقية الباحث ..

ثم طلب رئيس المحكمة من البصاص صورة رسمية من فتوى الشيخ عمر عبد الرحمن لتوزيعها على اصحاب الذقون ليقوموا باللازم ..

وهنا نهض الدكتور شاهين الموكل عن السماء وقال : لا ، ان هذا العمل يخلو من الديمقراطية اذ لابد ان يسال المتهم بأى طريقة يفضل ان يموت .. لابد ان يقول المتهم رأيه فى طريقة موته .. هذه هى الديمقراطية فى الاسلام الذى ادافع عنه وهو اسلام حديث يستند ويتدعم بفتاوى الشيخ عمر .. وبأموال شركات توظيف الاموال وبقوانين الـ CIA التى تستهدف خير البلاد والعباد .

وصفق اصحاب الجلاليب البيضاء ورفعوا خناجرهم علامة النصر والانتصار ..

وانبسطت اسارير السائح وقال لى بتشفى : شفت ... هذا اروع ما رايته فى مصر

قلت له وانا مبهور الانفاس : فعلا ، ولكن ربما تكون هذه تمثيلية متقنة لامتاع السياح واسعادهم .. لان رئيس المحكمة رجل قانون ورغم ذلك لم يسمح للمتهم بتوكيل محامى بحجة ان المحاماة حرام .. والدفاع الموكل عن السماء والمسمى شاهين يعمل فى التليفزيون ليل نهار لا يبارحه ابدا .. ولذا فلا اعتقد انه كان لديه وقتا ليقرا ابحاث المتهم .. لانه ـ كما قلت ـ مشغول جدا بتثقيف مشاهدى التليفزيون وارغامهم بالمطاوى على اتباع طريق الشيخ عمر عبد الرحمن .. فلا يمكن ان يكون هو الذى طالب براس المتهم .. انه بلاشك قرين له او شبيه ..

غمرت الدهشة وجه السائح وقال : اتقصد ان من حق المتهم استئناف الحكم ..

قلت : قطعا ، ان من حقه استئناف الحكم .. ولكن الذى ارجوه ان يتمكن من ذلك قبل ان يقطعوا راسه كالدكتور فرج فوده .. !!

ضحك السائح وقال : اليست محاكمة ممتعة ؟ ! وافقته .. وذهب كل الى حال سبيله .

● ● العمل السياسى متعة

كنت اقلب فى اوراق المناضل كمال رفعت رحمه الله . فعثرت على كتابات له يتحدث فيها عن الليالى السياسية التى يقيمها يوميا بقاعة الشعب بالاتحاد الاشتراكى فى الستينيات . وكان يتحدث فيها المثقفون واصحاب الراى . وكانت المناقشات تتعرض لجوانب هامة فى التجربة الناصرية وكانت الاصوات ترتفع بالنقد ... والتجريح بل والتجريم لبعض السلبيات . ويقول كمال رفعت : لم اكن اخشى من اطلاق النبل على الغارب للمتحدثين وإشتراك الحاضرين معهم ... فالناس يجب ان يقولوا مالديهم من اراء ... ويجب ان يسمع المسئولين ليغيروا .. ، هذا هو العمل السياسى .. وهذه هى قيادة الجماهير وقد كان كمال رفعت من القلائل الذين قادوا ثورة يوليو ... وعملوا فى صمت ... فاين مثل هذه الليالى الآن .. ؟

قضية للمناقشة

بين الاملاء والرعب

القتل العشوائى والقتل المنظم هاتان هما العمليتان المتبادلتان الان بطريقة شبه يومية بين الجماعات المتطرفة والسلطة فى مصر وقد حولوا بعض القرى والاحياء الشعبية لساحات قتال ، واصبح المواطنون المقيمون فى هذه المناطق وكانهم يعيشون كل يوم وقائع فيلم من افلام الرعب .

والفارق الوحيد انه يجرى على ارض الواقع وان القاتل والمقتول يتبادلان الادوار وان رصاصهما معا كثيرا ما يصيب الابرياء فى مقتل !.

هذه بعض ملامح الصورة السوداء التى يقدمها تقرير منظمة حقوق الانسان المصرية ، عن احداث « امبابة » كانت المنظمة « تفضل ان تكون المادة الخام لهذا التقرير محل فحص ودراسة مع خبراء وزارة الداخلية بما يؤدى لاصدار التقرير فى افضل صورة ممكنة ، او للتراجع عنه فى حالة تلقى معلومات موثقة تنفى الخط العام للتقرير ولما لم تلق المنظمة ردا ينفى المعلومات المتوافرة لديها ، ومع التجاهل المستمر لاستفساراتها ، لم تجد المنظمة مناصا من التوجه للراى العام لعله يساعد على وضع حد لهذا التدهور المتسارع لحالة حقوق الانسان .. »

ويبرز التقرير كيف ان الشرطة وقفت تتفرج حين كانت عمليات التنكيل بالمواطنين على ايدى الجماعات الارهابية تتم بعيدا عنها وضد المواطنين ، حيث لم يكن جهاز الشرطة قد تعرض للضربات الوحشية بعد ، وحينذاك « شهدت امبابة الوانا من محاولات فرض - بالعنف - لانماط معينة من السلوك الاجتماعى على المواطنين المسلمين ، انطلاقا من تصورات معتقدية خاصة بتنظيم الجماعة الاسلامية ، والاعتداء على المواطنين المسيحيين وممتلكاتهم وكنائسهم والتحريض على ذلك من خلال منابر المساجد .. »

ويضيف التقرير

كل ذلك كان يجرى تحت سمع وبصر اجهزة الحكم المحلية والامنية ، واحيانا بتواطؤها المباشر كما كان الحال فى جنوبى مصر ، طالما ان اعمال العنف محصورة بنطاق المجتمع المدنى ، او بافراده مسلمين ومسيحيين ، ولم تصبح بعد خطرا مباشرا على النظام السياسى او اضرت بحياة ممثلى السلطة ... »

وتسلك اجهزة الامن سلوكا ثاريا انتقاميا تتسع رقعته يوما بعد يوم ليشمل الاف الابرياء الذين يتعرضون للتشويه الجسدى والمعنوى ويتحولون الى مشروعات ارهابيين جدد فاقدين للثقة فى كل شىء ، فى النفس والحياة والمجتمع كله الذى يتعرض لافقار روحى متزايد جنبا الى جنب تحول الاحياء والقرى الى ثكنات أسلحة وساحات تدريب .

« ان اعمال عنف تنظيم الجماعة الاسلامية قد تراجعت كعمل مؤسس - كما يقول التقرير وحل محلها الوان اخرى من عنف الدولة المؤسس الذى يشتمل على العقاب الجماعى ، واسر الرهائن بما فى ذلك النساء والاطفال ، والاعتقال العشوائى لمئات المواطنين ، والاختفاء المؤقت واساءة المعاملة ، والتعذيب واسع النطاق بما فى ذلك (الايذاء الجنسى) والذى ادى الى وفاة معتقل واحد على الاقل .. »

وتفعل المنظمة خيرا اذ تتوجه الى الراى العام ، الذى تترك هذه الممارسات والممارسات المضادة فى قلبه جروحا غائره سوف يصعب شفاؤها وسوف تؤدى فى المدى الطويل الى تشوهات بلا حصر ، لا تهدد فحسب الاف ومئات الالاف من شباب الاجيال الجديدة بمعاداة المجتمع الذى لا يقدم لهم سوى العذاب والهوان ، وانما تهدد ايضا بتمزيق النسيج الحى للوطن وتقسيمه على اساس طائفى ، اضافة للانقسام الطبقى .

فهل يقع المثقفون الذين بادروا مبادرة طيبة بالتوجه لافتتاح مقهى وادى النيل الذى دمره الارهاب ، هل يضعون كل هذه الحقائق فى حسابهم ويبادرون الى فتح حوار واسع فى المجتمع كله حول الطريق الجدى - لا الانتقامى الثارى - لتصفية الارهاب ... ام ان هذا الرعب سوف يجرفنا جميعا فى دائرته الجهنمية . تماما مثلما يفعل الاملاء والقسر باسم المعتقدات والذى تمارسه هذه الجماعات الغريبة علينا ؟

فريدة النقاش

تعظيم سلام ..!



بقلم

د. فتحي عبد الفتاح

لابد من الوقوف تعظيم سلام لمجلس الشورى ..

فهذا التقرير الرائع والصادق الذى أصدره عن الارهاب يستحق كل الاجلال والاحترام ..

انه تقرير لا يقف على السطح ولا يتوقف عند الشكليات والمظاهر ولا يركز على موقع القدم وقمم جبال الثلج ، بل يحاول أن يغوص فى الاعماق لاستكشاف الحقيقة و رصد الجذور والاسباب الحقيقية ..

وهو لا يقدم روشتة طبيب مبتدىء أو طبيب استشارى ، مثلما جرت العادة وللاسف الشديد عند البعض ممن يتعرضون لامراض وآفات المجتمع فيقدم المسكنات والمضادات الحيوية ويبحث عن جراحات شكلية تطيل فى واقع الامر عمر المرض وتزيد من استنزاف أموال المريض ..

ولكنه يتعمق فى الجذور الحقيقية المسببة للمرض ويحاول أن يضع يدنا بوضوح على الاسباب والمسببات الحقيقية فانها الطريق أمام نظرة جذرية وعلمية للعلاج ..

فمجلس الشورى يدين مثلما ندين كلنا الارهاب والارهابيين أيا كانت الاشكال التى يتستر وراءها ..

ولكن هذا التقرير الرائع لا يتوقف عند الادانة والشجب ، ولا يكتفى بصيحات التحذير والحشد ، بل انه يغوص فى أعماق الواقع الاجتماعى المعاصر ويقدم التحليلات المعملية والعلمية للدم وللافرازات ويخضع الجسد الاجتماعى لعمليات الالتراسونيك ليكتشف مكامن المرض وحالة الهيموجلوبين والكرات الحمراء والبيضاء والبكتيريا بنوعيها الايجابى والسلبى وصولا الى تحديد أسباب هذا الفيروس ..

وحينما يتحدث تقرير مجلس الشورى عن مخاطر البطالة ، وتراكمها بين الخريجين من حملة المؤهلات العليا والمتوسطة ..

وحينما يتحدث التقرير عن عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .

وحينما يرصد التقرير بعض مظاهر التسيب والفساد .

وحينما يرد فى التقرير الحديث عن الاحياء العشوائية فى القاهرة والمدن الكبرى وانعدام التخطيط وعدم التكافؤ فى توزيع الخدمات والاستثمارات بين المحافظات وخاصة بعض محافظات الصعيد ..

وحينما يشير التقرير بشكل مباشر وغير مباشر الى التراجع أو التخبط أحيانا فى فهم دور الدولة الاجتماعى والاقتصادى .

بل أنه حتى حينما يتعرض للمواجهة الامنية فيشير الى ظروف رجال الامن ومرتباتهم المتدنية والامكانيات القليلة والمحدودة التى تحت أيديهم رغم تعرضهم للمخاطر المباشرة .

حينما يشير التقرير الى كل ذلك وبالتفصيل وهو يتحدث عن ظاهرة الارهاب وامكانية مواجهتها ، فهو فى الواقع يقدم لنا منهجا جديدا وحقيقيا

ومجلس الشورى يقطع بذلك الطريق على النهج الشكلى والخطر الذى حاول البعض أن يغرقنا فيه ، فالمعروف أن القضاء الحقيقى على أى مرض يتطلب فهما حقيقيا لاسبابه ودوافعه ..

ان هذا النهج الشكلى هو الذى وفر فى واقع الامر للارهاب والارهابيين الظروف المثلى لانتشار المرض وتضخمه ، حتى يمكن القول أننا كمجتمع مازلنا نعانى من الارهابيين من ناحية ومن جمعية المنتفعين بالارهاب من ناحية أخرى .

وجمعية المنتفعين بالارهاب ليست بالضرورة فقط تلك الفئة المحدودة التى تدفع الصبية والشباب الى القاء القنابل والمتفجرات لترويع أمن الناس والمجتمع ، ولكنها أيضا تشمل هؤلاء الذين يجرفون الانظار عن عمد أو عن جهل عن المعوقات والمسببات الحقيقية التى تفرخ العقلية الارهابية وتفتح الطريق أمامها واسعا وسهلا لتضليل الشباب .

لقد ادعى البعض من هؤلاء أن المسألة كلها دينية وفقط وتتعلق بسوء فهم أو تأويل لامور الدين وأغرقونا فى مناقشات طويلة ودائرة مفرغه حول ماذا ترتدى المرأة ؟ وهل عمل المرأة حلال أم حرام ؟ والمفاصلة بين الحجاب والنقاب ، وحشدوا لذلك من يعرف ومن لا يعرف ..

واستثمر الكثيرون ذلك للكسب والاستثمار ، متجاهلين القضايا الحقيقية التى يعانى منها المجتمع المعاصر ، ولم ينتبه هؤلاء أنهم بذلك وقفوا على نفس الارضية الضحلة التى يفتعلها المتطرفون والارهابيون الذين هم أبعد الناس عن جوهر الدين وسماحته .

وتصور البعض أن المواجهة يمكن أن تكون أمنية وفقط ، ونسى هؤلاء أن ضباط وعساكر الشرطة هم جزء من نسيج هذا المجتمع وأنهم هم أنفسهم يعانون مثل غيرهم من الدخل المحدود ومن مطالبة أبنائهم أو اخواتهم خريجى الجامعات أو المعاهد ومن مظاهر التسيب والفساد ، ومن عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .

وتصور البعض سواء من جانب الحزب الحاكم أو من جانب بعض أحزاب المعارضة أنها قضية منوطة فقط بالحكومة والسلطة ..

أما البعض من جانب الحزب الحاكم فهو لا يتصور أن يشاركه أحد فى السلطة حتى ولو كان ذلك لمواجهة خطر داهم كالارهاب .

أما البعض الاخر من جانب بعض الاحزاب والقوى المعارضة فانطلقوا من زاوية احراج السلطة والاكتفاء بموقف المتفرج .. وكلاهما يعبر فى النهاية عن قصور فى استيعاب مفهوم المصالح القومية العليا .

ومع كل هؤلاء من أصحاب النهج الشكلى والخاطىء فى مواجهة الارهاب حفاظا على مصالحهم الضيقة أو طموحاتهم الذاتية ، كان هناك الاتجاه الخطر من شرائح معينة تجاهلت تماما الازمة الاقتصادية التى تمر بها البلاد وبالغت فى مظاهر الثراء والغنى الفاحش وتجاهلت مبادىء اساسية تعرفها كل المجتمعات الحضارية المتقدمة على رأسها قيم التكافل الاجتماعى وتوافر الحد الادنى من الضمانات الاجتماعية الاساسية للمواطن فى العمل والصحة والتعليم والسكن والتى تعتبر أهم بنود حقوق الانسان اضافة الى حقه فى حرية الرأى والتعبير والمشاركة فى السلطة ..

لقد جاء تقرير مجلس الشورى فى الوقت المناسب حتى ولو كان متأخرا بعض الشىء ، وهو قد نجح تماما فى توصيف المرض ، وقد آن الاوان لوضع خطة قومية شاملة للعلاج ..

ولا أحسب أن كل العوامل التى أشار اليها المجلس فى تقريره الاخير قابلة للحل فى التو واللحظة ، فكلها تحتاج الى خطط واسعة وصبوره .. ولكن المهم البدء فى تقديم الحلول وفقا لهذا المنهج .

ولتكن البداية فى تشكيل جبهة وطنية ديمقراطية حقيقية تضم كل القوى والاحزاب والتنظيمات التى تتفق على منهج الحلول الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لمواجهة الارهاب والارهابيين .. وأيضا جماعة المنتفعين بالارهاب ..

وأعتقد أنه لم يعد لدينا ترف الانتظار .. فالجميع فى أمس الحاجة الى اشاعة روح الامل والعمل الحقيقى ..

من ثقب الباب

بعض الافكار المستوردة تستنكر تفسير أى مشكلة فى مصر على انها مؤامرة على مصر . وبعض المثقفين المهتمين بشئون الاستيراد يصرخون قائلين :

ـ هذا هو التفسير التآمرى للتاريخ وهو خاطىء ومرفوض وأيضا خطير لان القول ان كل مشكلة وراءها مؤامرة يؤدى إلى البحث دائما عن شماعة نعلق عليها مشكلاتنا وهمومنا وقد تكثر الشماعات وتتكرر . وتصبح عادة فكرية فى تفسير كل مشكلة . وتارة يكون الاستعمار والامبريالية .. أو للصهيونية أو حتى الصليبية ! .

وقد يكون لهؤلاء المثقفين بعض الحق . لان البحث دائما عن شماعة خارجية يؤدى إلى الكسل والخمول فى البحث عن الاصول والحلول ثم ينتهى إلى الجلوس القرفصاء جانب المشكلات المتراكمة قائلين دائما : انها مؤامرة . ومع التسليم بضرورة الحذر من التفسير التآمرى لكل مشكلة ، فانني اتساءل ببساطة :

ـ ولكن من المستفيد من ضرب السياحة بالذات . ولماذا الان بالذات بعد ان تصاعد الدخل من السياحة إلى ثلاثة بلايين دولار تقريبا . ولماذا يحدث ذلك ، والدولة تتحول إلى دولة من دول الريع ، تعتمد على القناة والبترول ، ويتجمد فيها الانتاج الزراعى والصناعى .

ولماذا يبقى « العجز » دائما موازيا لقيمة المعونة الامريكية التى نحتاجها كل عام ، حتى أصبحت هذه المعونة السنوية قضية القضايا عندنا ، تحتل الصدارة فى قائمة الاولويات والاحتياجات ؟! .

يقول العائدون من رحلة امريكا ان اسرائيل نشطت فى الدعاية للسياحة ، بحملة مزدوجة هى تضخيم حوادث العنف فى مصر ، ومحاولة جذب السياح اليها . ويقولون أيضا انهم دهشوا من قراءة بعض الصحف الامريكية الرئيسية ، مع ان ستة سياح أجانب قتلوا مرة واحدة فى أمريكا . ولم يتحدث أحد عن مخاطر الارهاب والخطر على السياحة . ويقول العائدون من ألمانيا ان من يقرأ الصحف هناك يندهش من الحملة الاعلامية الرهيبة . ولكن العائدين لم يتساءلوا :

ـ من المستفيد ليس فقط من ضرب السياحة ، ولكن من بقاء العجز الدائم فى دخل مصر ، ومن الذى يضع سقفا لتنمية الموارد المصرية ! حتى يبقى العجز الذى يتمنى كل وطنى أن يكون عجزا مؤقتا ، ليصبح العجز مستمرا ، وكل عام .

ان عواصم العالم ، روما وواشنطن وباريس ولندن فيها مسلات فرعونية فى أهم ميادينها ، وهى أكبر دعاية لمصر ، تماما مثل رأس نفرتيتى الجميل المذهل فى برلين . والقضية فى السياحة سياسة أيضا ، ولابد ان نسأل من المستفيد من ضرب السياحة ليصبح العجز السنوى فى الدخل القومى عجزا دائما وعاهة مستديمة ! .

كامل زهيرى

حرب الأصوليات

بقلم لطفي الخولي *

أخاله صحيحاً ذلك الانطباع العام الذي يخرج به القارئ والمشاهد – هذه الأيام – للصحف وأجهزة الاعلام في أوروبا وأميركا بأن هناك قوى تعمد الى تصوير الاسلام كعقيدة، والعروبة كقومية، وكأنهما اصبحا مترادفين للارهاب الدموي واغتيال الحضارة الانسانية على امتداد العالم كله، وان المصدر الذي ينطلق منه هذا «العدو الوحشي الجديد للبشرية» ينتمي الى منطقة الشرق الاوسط ببلدانه العربية والاسلامية.

وحين القت سلطات الامن الاميركية القبض على محمد سلامة والأربعة الآخرين بتهمة تفجير المركز التجاري الدولي في نيويورك، وعلى رغم انها لم تقدم ادلة جدية على الاتهام، والتحقيقات ما زالت تتسكع في ظلمات المجهول، والقضية برمتها لم تعرض على المحكمة فانه تم وضع الاسلام والمسلمين، العروبة والعرب، مع المتهمين الخمسة في قفص الاتهام.

نعم... هذا صحيح كله. غير اننا لا نكون موضوعيين ونفقد مصداقيتنا في نقد وتعرية هذا التسطيح والتزييف في الاعلام الغربي، اذا لم نتنبه ونقرّ – بشجاعة – بأن هناك حقاً استخداماً للعنف السياسي الذي بلغ حد الارهاب الفردي والجماعي في بلداننا العربية والاسلامية، خصوصاً في مواجهاتنا بعضنا لبعض اسلامياً، وطائفياً، منذ اندلاع الحرب الاهلية المفجعة في لبنان والقتل البارد على الهوية في السبعينات، حتى اشتعال حرب الجنون بين الميليشيات الاسلامية في افغانستان، بعد تحررها من الاحتلال السوفياتي في التسعينات، مروراً بالارهاب والعنف والعنف المضاد، باسم الاسلام او باسم العلمانية والديموقراطية في الجزائر وتونس ومصر والسودان وايران.

بتعبير آخر ان «اعمالنا الارهابية» في الوطن العربي وفي العالم الاسلامي، هي التي تغذي طاحونة الاعلام الغربي «بالمادة الدعائية» التي تفجر سخط الانسان العادي في اي مكان من عالمنا، ضد عقيدتنا وتوقيتنا وانساننا وقضايانا، وتحشد الراي العام العالمي لعزلنا وحصارنا، باعتبار اننا بتنا «وباء العصر» الذي يهدد عملية بناء النظام الدولي الجديد، وان ما يسمونه «الاصولية الاسلامية» هي «قوام العدو» للتقدم والديموقراطية والاخاء البشري والسلام في هذه الفترة الانتقالية القلقة التي تفصل القرن العشرين عن القرن الحادي والعشرين.

لا نريد في هذا المقال، ان ندخل في جدل حول مفهوم الغرب للاصولية الاسلامية ومفهومنا.

ولا نريد، ايضاً، ان نمتد بالجدل حول الفروق بين الارهاب وبين حركة التحرير المسلحة ضد الاستعمار.

ولا نريد – اخيراً وليس آخراً – ان ندفع بالجدل قدماً لنسجل السكوت او الشلل الذاتي العمدي للغرب، اعلامياً وسياسياً، على ارهاب ما يمكن ان يسمى بالاصولية المسيحية الصربية ضد المسلمين في البوسنة والهرسك، او ما يمكن – ايضاً – ان يسمى بالاصولية اليهودية الاسرائيلية ضد المسلمين والمسيحيين من ابناء الشعب الفلسطيني العربي.

هذا الموقف الغربي، الغريب والشاذ، لا يعطي اهتماماً كبيراً لشعب البوسنة والهرسك على رغم انه في النهاية جزء من اوروبا، وهو ايضاً لا يهتم بالمسيحيين الفلسطينيين على رغم انه يرفع لواء الدفاع عن حقوق وحريات الاقليات المسيحية في بلدان الشرق الاوسط العربية والاسلامية.

وقبل هذا كله لا يفوتنا ان نذكّر بحقيقة وردت في تقارير الادارة الاميركية عن الارهاب في العالم عام ١٩٩١، وهي ان عمليات الارهاب في الشرق الاوسط لا تتجاوز ٣٧ في المئة من مجموع الاعمال الارهابية التي رصدت في العالم خلال تلك السنة.

الأصولية اليهودية والمسيحية

حسناً... اذا كان هذا كله ليس موضوعنا في هذا المقال، فما هو الموضوع اذن؟

ماذا نعني بذلك؟ نعني ان علينا، بادئ ذي بدء، ان نعي حقيقة ان الشرق الاوسط،

وبالذات هذا المثلث من الارض الذي يتكون من مصر وفلسطين والجزيرة العربية، هو مهبط الاديان السماوية الثلاثة الكبرى في عالمنا المعاصر: اليهودية والمسيحية والاسلام، وبالتالي فانه ليس شاذاً ان توجد جنباً الى جنب، بل وظلت تتعايش معاً بدرجة او باخرى الاصوليات اليهودية والمسيحية والاسلامية، وتصبح جزءاً لا يتجزأ من النسيج الحضاري لهذه المنطقة من العالم. صحيح حدثت، بين آن وآخر، صدامات بين هذه الاصوليات الثلاث ولكن كان يتم استيعابها في جو من التسامح والتصالح، طالما ظل الامر في ايدي اهل المنطقة وشعوبها من دون تدخل اجنبي.

متى تفجرت هذه الاصوليات بعنف وضراوة عمياء ضد بعضها البعض؟

التاريخ يقول لنا ان هذا بدأ مع التدخل الاجنبي من خلال ما سمي الحروب الصليبية الوافدة بعدوانها العسكري الذي رفع رايات المسيحية، وهي الحروب التي تصدى لها المواطنون المسيحيون جنباً الى جنب مع المواطنين المسلمين دفاعاً عن استقلال الاوطان.

وتواصلت المحاولات ايضاً مع الغزو الاستعماري للامبراطورية العثمانية التي رفعت آلتها الحربية راية الاسلام.

ثم هبت على المنطقة عواصف الاستعمار الاوروبي الغربي، بالوانه وجنسياته وأساليبه الوحشية المختلفة والمتصارعة من اجل استغلال الثروات الوطنية، ومنذ ذلك الوقت طبق التكتيك الاستعماري الشهير "فرق تسد"، فراح يقرب اليهود تارة على حساب المسيحيين والمسلمين، ليعود فيميز المسيحيين على حساب المسلمين واليهود، وهكذا دواليك. ودخل التداول في القاموس السياسي والاجتماعي الاوروبي مصطلحان عنصريان شهيران: "العربي القذر" و"المسلم المتخلف".

ومع تصاعد حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار تبلورت قوى سياسية وطنية متعددة، كان من بينها - للمرة الاولى في التاريخ الحديث في المنطقة - تنظيم سياسي باسم "الاخوان المسلمين" وذلك في اواخر العشرينات، وكانت مصر - وقتذاك - يحكمها شعار ثورة ١٩١٩ "الدين لله والوطن للجميع".

وجاء زرع اسرائيل بالقوة وبدعم اوروبا والولايات المتحدة الاميركية في اسرائيل، وتبلورت في خضم الصراع العربي - الاسرائيلي اصولية يهودية تمارس الارهاب تحت راية الصهيونية، ابتداء من "عصابة شتيرن" في الاربعينات حتى جماعة غوش ايمونيم في التسعينات، وراحت السياسة الاسرائيلية بالتآمر او بالعدوان تؤجج، لصالح ما تعتبره امنها وسط المحيط العربي، الحرب الضروس بين الاصوليات المسيحية والاسلامية، كما حدث في لبنان.

ومع قيام ما بات يعرف بعد انتصار حركات التحرر في المنطقة باسم النظم الوطنية التقدمية، راحت هذه النظم تهمل واحياناً تستبعد - عملياً - الاسلام كعنصر اساسي من المكونات الروحية والحضارية للامة العربية ببلدانها المتعددة، وحدثت صدامات مع جماعة الاخوان المسلمين التي خرجت من عباءاتها تنظيمات العنف السياسي الاسلامي التي اخذت تمارس الارهاب ليس ضد الدولة والمجتمع وحسب بل ايضاً ضد الاخوان المسلمين، كذلك بين بعضها البعض، وفي الوقت نفسه ضد الاحتلال الاسرائيلي والاستغلال الغربي وما نسميه "قوى الاستكبار العالمي" التي تستنزف ثروات المسلمين وتقيد حقوقهم وحرياتهم.

أية معالجة؟



واخذ هذا الحريق يزداد التهاباً مع تفجر الثورة الاسلامية الخمينية في ايران وحركة المجاهدين ضد الاحتلال السوفياتي لافغانستان.

وساعد على ذلك استمرار انحياز الولايات المتحدة لاسرائيل ضد العرب، فضلاً عن غياب الديموقراطية وفاعلية القوى السياسية المختلفة في عدد من الدول والعصف بحقوق الانسان وتفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية وشيوع الفقر وانكسار المشروع القومي التحرري التنموي بصياغاته المختلفة. وكان الفراغ الوحش.

ولانه بقدر ما يتقدم الغرب واسرائيل بقدر ما تتخلف وتنحط احوال العرب والمسلمين، فان



الحركات الاسلامية ذات النهج العنيف، الطوباوي في تقديري، اعلنت، على رغم محدوديتها، الجهاد ضد كل ما تعتبره - وفقاً لتأويلاتها الخاصة - عدواً للاسلام في الداخل والخارج، حتى بلغت قلب نيويورك، اذا صحت الاتهامات الموجهة الى محمد سلامة وزملائه، وبالتالي اكتسبت بصورة محسوسة، ابعادها العالمية.

نعم هناك في ما يسمى الاصولية الاسلامية جماعات ارهابية. ولكن ماذا عن جماعات الارهاب في الاصولية اليهودية الاسرائيلية والاصولية المسيحية (ايرلندا، وما كان يسمى يوغوسلافيا على سبيل المثال؟).

الخطر او العدو - اذن - حتى في المفهوم الغربي لا يمكن في ضوء وقائع التاريخ والواقع الراهن ان يقتصر على «الارهاب الاسلامي» وحده.

وعلى رغم تعقيدات الظاهرة وتصاعد خطورتها فان مفاتيح استيعابها ومعالجتها واضحة وبسيطة، ولعلنا هنا نشير الى أربعة مفاتيح منها:

- سرعة الوصول الى تسوية سياسية سلمية عادلة للصراع العربي - الاسرائيلي بانهاء الاحتلال واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس العربية.
- سرعة وقف العدوان الصربي على شعب البوسنة والهرسك بقوة المجتمع الدولي العسكرية والسياسية.
- اعتماد خطة تنمية اقتصادية اجتماعية عالمية من خلال الامم المتحدة لصالح بلدان العالم الثالث التي استنزف قواها وطاقتها الاستعمار الغربي والشركات العملاقة المتعددة الجنسية.
- التحول الصحي في البلدان العربية والاسلامية كل حسب ظروفه، الى الديموقراطية وحقوق الانسان.

اين يمكن العثور على هذه المفاتيح؟

هي باختصار طوع ارادتنا كشعوب ومواطنين في المنطقة اذا أردنا انقاذ انفسنا. وهي مسؤولية اوروبا واميركا في الوقت نفسه وبالدرجة ذاتها اذا شاءت، بعقل مفتوح، ان تتصالح حضارياً مع العالم الذي طال استغلالها وانهاكها له، وتحمي الانسانية من اندلاع ما يمكن ان نطلق عليه اسم «الحرب المقدسة» بين الاصوليات الاسلامية والمسيحية واليهودية في اواخر القرن العشرين، والتي باتت في حساب الاحتمالات قدرة جماعاتها - نتيجة فوضى المتغيرات الدولية - على استخدام أسلحة الدمار الشامل وليس الاسلحة التقليدية وحسب. ■

---

* كاتب ومفكر سياسي مصري.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....



خـــــواطر عربيـــــة

أبوتيج.. الظلام يغتال مدينة مليحة!

بقلم

عبدالعال الباقورى

زحف الظلام على المدينة . اجتاح الشوارع والجميع والجمون استوطن البيوت والجميع صامتون اطفأ الانوار والجميع شاهدون . منع الافراح والجميع ناظرون . ووقف يتحدى ويصرخ : هل من مبارز ؟ وما حدث فى مدينة كانت مليحة هادئة متألقة ليس استثناء فحذار من ان يجتاح الظلام كل المدن ويطفىء الانوار .

حذار .. وهل عندنا نملك غير التحذير ، والحسرة مما جرى وكان .

ذكرها ابن دقماق فى «الانتصار لواسطة عقد الامصار واسقط الالف من اسمها ، فكانت «بوتيج» وسايره فى ذلك كثيرون . وذكر انها بعيدة عن النيل قليلا ، فى عهده اى فى اواخر القرن الخامس عشر واوائل السادس عشر واضاف : بها جامع كبير قديم وبها مدارس وحمام .. ولها سوق كبير وبها قيسارية وفنادق وبها قاض . وهى من المدن المليحة .

حقا انها من المدن المليحة والمليحة فصيحة فليست بعامية ، ولا مجال للاستشهاد بـ : «قل للمليحة فى الخمار الاسود» لان اى قاموس نقرأ فيه : ملح الشيء ملاحة : اى بهج وحسن منظره فهو مليح والجمع ملاح ، واستملح الشيء عده او وجده مليحا حسنا .

وكانت ابو تيج مدينة مليحة فى العين وللقلب ، وهادئة ، ورقيقة كم قطعنا شوارعها بالطول والعرض ، وكم اجتزنا الدروب والازقة ووقفنا تحت القيسارية ، وواصلنا الليل بالنهار نتابع الدرس نتلقى العلم ما بين مدرسة الاقباط وهى من اقدم المدارس فى الصعيد الى المدرسة الثانوية ، بجانب مدارس عدة اتسعت وازدادت فى السنوات الاخيرة .

فماذا وهى المدينة المليحة او كانت مليحة ؟

منذ سنوات اغلقت دار السينما الوحيدة وقام قصر الثقافة يحاور ذاته . بعد ان وضعت قصور الثقافة فى قفص الاتهام . وبدأ التراجع . وهبطت الاشباح المدينة وصمت الجميع !

●●●

نعود مرة اخرى للتاريخ ، نقلب «الخطط التوفيقية» حيث يتحدث على مبارك عن المدينة فيقول : اسمها القبطى تابوتوكه . ونقل عن المقريزى انه كان بها كنائس كثيرة تهدمت الان (اى عصر على باشا مبارك) الا قليلا .. وكان بقربها دير باسم الحواريين اصحاب المسيح يعرف بدير الجمل فى مكان قفر لختط بجواره الشيخ ابو بكر الشاذلى بلدة سماها منشأة الشيخ . وقد عثر فيها اثناء الحفر على بئر وجد فيها دفين ذهب .. قال بعض من شاهده ان شكل النقود مربع ، وعلى احد وجهى كل قطعة صورة الصليب ، وكل واحدة تزن مثقالا وبضعا .

وينقل على مبارك عن «كترمير» قوله : ان هذه النقود ضربت فى الديار المصرية فى زمن النصرانية ، واستشهد على ذلك بخطاب موجود الى الان فى الكتبخانة الكبرى بباريس .

اذن مدينتى «المليحة» عند ابن دقماق . عريقة اصيلة ذات مجد وتاريخ واثار كما يروى صاحب الخطط التوفيقية ثم يضيف :

وهذه المدينة ، الان بلدة عامرة تشتمل على ما تشتمل عليه من البنادر ومن القيساريات والخانات والدكاكين العامرة بالمتاجر والقهاوى والخمارات ويكثر بها تجارة القماش والعقاقير وهى رأس قسم وعليها مرسى ترد عليه كثير من المراكب ولها سوق كل يوم أحد (الان فى ١٩٩٣ كل يوم سبت) تباع فيه المواشى وغيرها وفيها كنيستان احداهما خارج البلد باسم ابى مقار فوق تل عال به مقابر النصارى ، والاخرى فى داخلها تجددت فى زمن العائلة المحمدية (اى عائلة محمد على) وبها عدة مساجد جامعة اشهرها واعظمها جامع الفرغل ، فانه حرم من اعظم جوامع الصعيد له مئذنتان ومفروش بالبسط ، ويوقد فيه النجف البلور ، ويدرس فيه على الدوام فنون الفقه والحديث وقل ان يخلو من العبادة ليلا ونهارا .

اذن يا مدينة الفرغل وابى مقار .. ماذا دهاك ؟

●●●

ونواصل حديث التاريخ والثقافة : عرفت ابو تيج الصحافة المحلية فى ١٩٣٠ حينما انشأ عبدالحميد عزمى صحيفة اسبوعية باسم غريب هو «الجن الاحمر» ويبدو ان اسمها كان سبب

توقفها فى عام صدورها فقد صدر عددها الاول فى ٢٤ يناير ، وصدر العدد الاخير فى ٣٠ اغسطس وقد انشأ عبدالحميد عزمى نفسه وفى العام نفسه دورية اسبوعية اخرى باسم «النادى» قال عنها الدكتور محمد صادق الكاشف فى كتابه «صحافة الصعيد المحلية» انها استمرت بعد عام ١٩٥٢ اذن يا مدينة المساجد والكنائس والصحافة ماذا دهاك ؟

●●●

ومن أشهر رجالات ابو تيج فى العصر الحديث محمد احمد فرغلى او ملك القطن فقد ولد بها ، ولكن عائلته انتقلت منها الى الاسكندرية واشار الى ذلك فى مذكراته التى حملت عنوان : «عشت حياتى بين هؤلاء» ومن ابنائها الدكتور جمال العطيفى رحمه الله الكاتب والقانونى المعروف ووكيل مجلس الشعب فى عهد الرئيس السادات .

ولابو تيج نسب خاص مع السودان فقد كانت زوجة الزعيم اسماعيل الازهرى من بنات المدينة .

●●●

ولست اؤرخ هنا للمدينة فهذه خواطر واقتباسات متفرقة حول المدينة المليحة التى ساءلت نفسى واسائلها : ماذا دهاها ؟ وقد اشرت الى ذلك قبل حوالى ٣ شهور ، وذكرت ان فى المدينة حركة مريبة . وقلت : «ليس كل ما يعرف يقال» ومما كان معروفا وجرى تحت اسماع وابصار الجميع ان «الدقاقة» اى حملة الجنازير والسكاكين والسيوف والبنادق دخلوا على سيدة فى المدينة واشبعوها ضربا ، لانها رفضت ان تغلق «محل الكوافير» الذى تملكه . وذات يوم حاورت كبيرهم حول الواقعة ، وحول حديث من رأى منكرا ، وفوجئت بأدبه وفجعت فى نصيبه من العلم .

وفى حادثة اخرى ضجت منها المدينة وجرت تحت اسماع وابصار الجميع استجمع المنتسبون لاحد التنظيمات المتطرفة - استجمعوا قوتهم واحضروا انصارهم وحاصروا احدى العائلات الكبيرة فى المدينة نتيجة لحادث تافه لطم فيه بائع خبز احدهم على وجهه ؟

وتم الحصار ورفع الحصار ، ولم يكن رجال الامن بعيدين عن هذا كله .

اكثر من هذا ، اتخذ هؤلاء من مقبرة المدينة مكانا للتدريب على السلاح واطلاق النيران ، وكان هذا معروفا للجميع ولكن احدا لم يتحرك .

اذن من المسئول عن اغتيال اللواء محمد عبداللطيف الشيمى وحارسه وسائقه ؟ اعرف ان المسئولية الاولى و الاخيرة تقع على القتلة ، ولكنهم لم يكونوا وحدهم . بجوارهم ومعهم هناك مسئولون كثيرون .

ويستطيع المرء ان يقول : انى اتهم ثم يشير الى رءوس كثيرة . ولكنه لا يملك البينه والدليل على اى اتهام ، لان البينات والدلائل يعرفها ويملكها اخرون ، وهم كثيرون ، فى ابوتيج وفى غير ابو تيج .. وقد ان لهم ان يتكلموا . فلم يعد الصمت جائزا . ولم يعد الموقف يحتمل اى تأخير او عبث . واصبح الامر امر شعب ووطن ، يتآمرون بليل لاغتيال مستقبله . فأرجو الا تمكنوهم من اعادتنا الى الوراء ، او فرض الظلام علينا .

وقلبى مع مدينتى المليحة .. واهلها واسلمى يامصر

خاطرة سريعة

يبدو ان اغلب الذين يكتبون مع او ضد الدكتور نصر حامد ابو زيد لم يقرأوه ، ويبدو ان الذين قرأوه لم يستوعبوه .

وبدلا من الاتهام ، ارجو ان تقرأوا اساسيات الرجل وهى : مايلى مرتبة حسب اسبقية الصدور .

- فلسفة التأويل : دراسة فى تأويل القرآن عند محيى الدين بن عربى .
- الاتجاه العقلى فى التفسير : دراسة فى قضية المجاز فى القرآن عند المعتزلة .
- مفهوم النص : دراسة فى علوم القرآن .
- اشكاليات القراءة وآليات التأويل
- الامام الشافعى وتأسيس الايديولوجية الوسطية .
- نقد الخطاب الدينى .

بالاضافة الى العديد من الدراسات والمقالات المنشورة فى الدوريات انى لا ادافع ولا اهاجم ، ولكنى أذكر الجميع فقط بقوله تعالى : «ياأيها الذين امنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على مافعلتم نادمين» . صدق الله العظيم .

وفى صفوة البيان لمعانى القرآن يقول الشيخ حسنين مخلوف : ان اخبركم فاسق بخبر فتعرفوا صدقه ، وتثبتوا منه خشية ان تصيبوا قوما بمكروه بسبب جهالتكم الحال ، فتندموا على ما فعلتم بهم ، متمنين انه لم يقع منكم» .. افادكم الله يامولانا .

المصدر : الأهالى
التاريخ : ١٩٩٣/٤/١٤
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كيف نواجه الارهاب ؟

برنامج واسلوب عمل مقترح للنضال المشترك

لايستطيع عاقل ان يتجاهل مايحدث فى مصر الان من تصاعد لاعمال العنف المسلح . ويتعين على كل القوى السياسية والديمقراطية ان تتخذ موقفا واضحا وحاسما ضد العمليات الارهابية التى تستهدف المواطنين الابرياء ورجال الامن والسياح وتحرم الاقتصاد القومى من موارد هامة وان تنسق هذه القوى فيما بينها لمواجهة هذا الوضع من خلال عمل مشترك يهدف الى اخراج البلاد من مازقها الراهن وتهيئة الظروف التى تساعد على توفير الاستقرار الحقيقى للمجتمع .

عبدالغفار شكر

وهناك بالفعل اهتمام متزايد بهذه الظاهرة وماتثيره من قضايا فى صفوف المفكرين والمثقفين ورجال الاعلام والقوى السياسية من كل الاتجاهات . حيث طرحت افكار متعددة حول كيفية تعبئة المجتمع لمحاصرة الارهاب ومواجهة المخاطر المترتبة على تصاعد العنف المسلح الذى لم تشهد مصر مثيلا له فى تاريخها الحديث . وتبلورت بالفعل صيغ للعمل المشترك مثل لجنة الوحدة الوطنية والبيان المشترك لرؤساء بعض الاحزاب والنقابات والجامعات .. الخ .

لكن هذه الصيغ ماتزال حتى الان قاصرة عن المواجهة الفعالة سواء لعدم شمولها كل القوى السياسية والديمقراطية المفروض مشاركتها فى المواجهة المطلوبة ، او لانها ماتزال فى اطار الاتفاقات العلوية التى لايوجد لها امتداد حقيقى داخل المجتمع او لانها لاتنطلق من برنامج عمل متكامل وفى اعتقادى الشخصى ان الصيغة المطلوبة للعمل المشترك فى مواجهة الارهاب لن تكتسب الفعالية الكافية مالم تقم على فهم سليم لبعض حقائق الوضع الراهن فى مصر وخاصة مايتعلق بالاسباب التى ادت الى تصاعد ونمو ظاهرة الارهاب ، ومالم تقم على موقف سليم من العمل المشترك نفسه سواء فيما يتعلق ببرنامجه او اساليب عمله او الاطراف المشاركة فيه .

خطا منهج الاستبعاد

وفى مقدمة الحقائق التى يتعين علينا ان ننطلق منها ان الصراع فى مصر الحديثة يدور اساسا بين اربعة تيارات فكرية هى التيار الاسلامى والتيار الليبرالى والتيار القومى والتيار الاشتراكى ، ولكل من هذه التيارات رؤيته لمستقبل مصر ومشروعه لاعادة تنظيم المجتمع وبناء الدولة . وبالرغم من مضى قرن كامل على هذا الصراع فانه لم يحسم حتى الان ولن يحسم لفترة طويلة قادمة . وقد اثبتت التجربة انه لايمكن تصفية اى من هذه التيارات الفكرية باساليب ادارية او بالقمع . فهى تعبير عن قوى حقيقية قائمة فى المجتمع المصرى وتعبير عن مصالح حقيقية موجودة بالفعل كما انها تستند بدرجة او باخرى الى عناصر ثقافية موروثة من تراثنا الفضالى والثقافى والدينى ، وسوف يتوقف مستقبل ومصير هذه التيارات على قدرتها على تقديم الحل المناسب لمستقبل مصر ورسم الطريق الموصل بالفعل الى تجاوز مشاكلها الراهنة ..

من هنا تاتى اهمية اتاحة الفرصة لكل منها لطرح رؤيته للمستقبل وادارة الصراع الفكرى فى المجتمع بشكل سليم لايستبعد اى تيار باى حجة فنحن جميعا شركاء فى هذا الوطن ومن حقنا ان نفكر له وان نقدم رؤيتنا المستقبلية التى سيحكم على صحتها او فسادها مدى تلاؤمها مع الواقع وقدرتها على تطويره . واذا كنا نرفض ان يستبعد البعض التيار الاشتراكى من المعادلة المصرية فانه من باب اولى من واجبنا ان نرفض استبعاد التيار الاسلامى او اى تيار آخر ، خاصة وانه توجد بالفعل نقاط مشتركة فى طرح هذه التيارات لايمكن بدونها ان يتقدم المجتمع .

كما انه يستحيل ان يقوم المستقبل على الاستبعاد الكامل للطرح الفكرى والثقافى لاى من هذه التيارات الاربعة وعلينا ان نميز بين هذه التيارات الفكرية وبين التنظيمات السياسية التى قامت فى اطارها بهدف الوصول الى السلطة لاعادة بناء الدولة بما يتمشى مع مشروعها الفكرى ويتحدد موقفنا من هذه التنظيمات السياسية بما تطرحه من برامج وماتمارسه من اساليب عمل . وبالنسبة للتيار الاسلامى مثلا فانه يضم مفكرين وعلماء ومؤسسات تعليمية كالازهر وجمعيات ثقافية اجتماعية كالشبان المسلمين وتنظيمات سياسية كالاخوان المسلمين والجماعة الاسلامية والتنظيمات الجهادية . من هنا فاننا عندما نتحدث عن قوى الاسلام السياسى انما نميز فى

الحقيقة بين التيار الفكرى الواسع وبين الجانب الحركى السياسى منه وليس هدفنا بهذه التسمية (قوى الاسلام السياسى) ان نقلل من شأن احد او نضفى عليه صفات غير لائقة بل هى الحقيقة العلمية والنظر السليم الى مختلف جوانب الظاهرة . ان قوى الاسلام السياسى هى التنظيمات السياسية التى تهدف للوصول الى السلطة لوضع المشروع الاسلامى موضع التطبيق ابتداء ابيناء الدولة الاسلامية .

ونحن نختلف مع التنظيمات السياسية الاسلامية القائمة حاليا فى الساحة المصرية لانها تنطلق من فهم للاسلام يقوم على تجاهل المتغيرات التى استجدت على المجتمع البشرى بعد عدة قرون من ظهور الاسلام ، كما انها لاتطرح برنامجا سياسيا واضحا نتعرف من خلاله على موقفها من مختلف قضايا المجتمع ولكننا لاننكر عليها حق ممارسة نشاطها بشكل مشروع طالما انها تلتزم بالاسس التالية :

- ان تكون دعوتها لتطبيق الشريعة الاسلامية من خلال قوانين مدنية تقوم على سلطات منتخبة من الشعب .

- الالتزام فى حركتها بالعمل الديمقراطى السلمى والاحتكام الى الشعب وان يكون طريقها للسلطة هو الانتخابات العامة وفق مايحدده الدستور .

- عدم التمييز بين المواطنين سواء بسبب الدين او الجنس او اللون (اى ان يكون لجميع المصريين نفس الحقوق ونفس الواجبات) .

- طرح برنامج سياسى واضح يتضمن هذه الاسس وغيرها من القضايا التى تحدد رؤية هذه التنظيمات لعملية اعادة صياغة المجتمع فى اطار مشروعها الفكرى .

وهكذا فان الموقف يتحدد من التنظيمات السياسية الاسلامية على ضوء موقفها وحركتها وليس من موقف رفض مسبق بشكل مطلق ، ولايجوز لنا ان ننكر عليهم حقوقا يتمتع بها كل المصريين طالما انهم راغبون فى بناء المستقبل فى اطار ديمقراطى يكفل لكل المواطنين المساواة والامان . من هذا المنطلق فاننى اعتقد ان وصف قوى الاسلام السياسى بالجماعات المتاسلمة لايعبر بصدق عن الواقع .

ومن هذا المنطلق ايضا فاننا نقف ضد الجماعات الارهابية التى تمارس العنف المسلح ونعتبرها خطرا على كل المواطنين وندعو كل القوى السياسية بما فيها قوى الاسلام السياسى التى تقبل بالطريق الديمقراطى الى العمل المشترك من اجل وقف هذه الظاهرة الخطيرة وحصارها .

ازمة المجتمع تغذى الارهاب

والحقيقة الثانية التى يتعين علينا ان نطرحها بوضوح ونحن نتصدى لظاهرة الارهاب ونبحث عن افضل الصيغ للعمل المشترك الفعال فى مواجهتها . هى الازمة الاقتصادية الاجتماعية تمسك حاليا بخناق المجتمع المصرى فهذه الازمة هى نتاج لسياسات الحكم الحالى ، سياسات الانفتاح والاصلاح الاقتصادى حسب وصفة صندوق النقد الدولى والتطبيع مع اسرائيل والتضييق على الحريات وتجريم كثير من اشكال العمل الديمقراطى ومحاصرة الاحزاب السياسية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدنى فكانت النتيجة : تزايد حجم مشكلة البطالة التى يعانى منها الشباب ، وتزايد الفجوة بين الاغنياء والفقراء بشكل يستفز غالبية الشعب ، وعجز الاقتصاد المصرى عن تلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين من سلع وخدمات باسعار مناسبة ، وارتفاع الاسعار الى درجة تفوق احتمال اغلبية المواطنين ، وانتشار الفساد بسبب هذه السياسات ونتيجة لغياب الرقابة الشعبية . وتمثل هذه الظواهر وماترتب عليها من اغتراب الشباب وشيوع السخط وعدم الرضى البيئة التى ينمو فى ظلها الارهاب ، واذا كانت هناك قوى خارجية من مصلحتها تصاعد الارهاب فى مصر وعدم استقرار المجتمع المصرى فانها مجرد عوامل مساعدة اما العامل الاساسى الذى يضاعف من خطورة الوضع فهو هذه الازمة الاقتصادية الاجتماعية السياسية التى تهيىء الشباب للاستجابة لدعاة الارهاب ، ومالم يبذل جهد خارق من اجل التخفيف من حدة هذه الازمة فانه لن يمكن محاصرة الارهاب على المدى القصير ، ربما تنجح اجهزة الامن فى تصفية بعض التنظيمات وفى القضاء على بعض القيادات ولكن الاحتياطى البشرى سيكون جاهزا دائما لعمليات التجنيد الجديدة ، وعلى الحكم ان يعيد النظر فى موقفه من سياساته وان توضع سياسات جديدة تقوم على التوسع فى التصنيع والاستناد الى القطاع العام والخاص فى تنفيذ استثمارات جديدة توفر فرص عمل حقيقية لملايين المواطنين من الشباب ، وتوفر السلع والخدمات باسعار مناسبة للطبقات الفقيرة والكادحة .

ليس على حساب الديمقراطية

الحقيقة الثالثة التى يتعين ان نراعيها ونحن نبحث عن صيغة فعالة للعمل المشترك فى مواجهة الارهاب هى الا تتم هذه المواجهة على حساب الحقوق الديمقراطية والضمانات القانونية للمواطنين فتصفية الارهاب بشكل حقيقى لن يتم الا فى اطار تطور ديمقراطى حقيقى للمجتمع المصرى يساعد على استيعاب غالبية الشعب للمشاركة فى ادارة شئون البلاد ورقابة السلطة التنفيذية واجهزة الخدمات وتصفية اوجه الفساد المختلفة بما يؤدى الى عزل ظاهرة الارهاب وتحولها الى ظاهرة هامشية لاتهدد استقرار المجتمع ، ولعل هذا هو الفارق الاساسى بين ما يحدث فى مجتمعات ديمقراطية من ارهاب كانجلترا والمانيا وفرنسا ومايحدث عندنا ، لان هذه المجتمعات غير مهددة بعمليات الارهاب التى تمارس هناك فهى عمليات هامشية لاتؤثر فى المجتمع واستقراراه لان الشعوب هناك تتمتع بحقوقها الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية . اما عندنا فان حرمان الشعب من حقوقه وحرمان الشباب من مستقبله يهدد بتوسع ظاهرة الارهاب الى الحد الذى يهدد استقرار المجتمع .

من هنا فان القوى السياسية ومن بينها حزب التجمع مطالبة بان يكون البعد الديمقراطى واضحا فى مواجهة الارهاب والا يترتب على التوتر الامنى والانتقاص من حقوق

البقية ص ١٠

المواطنين . وفى هذا الصدد تكتسب اهمية خاصة معاملة اقارب المطلوبين من اجهزة الامن كما تكتسب اهمية خاصة الضمانات والضوابط القانونية المطلوب مراعاتها فى ملاحقة الارهابيين وضرورة التمييز بين سكان منطقة ما او اسرة ما وبين الاشخاص المطلوب القبض عليهم . وان يعطى اهتمام خاص بكيفية التعامل مع المقبوض عليهم وعدم تعذيبهم او ايذائهم بدنيا بحيث لاتتحول مواجهة الارهاب الى كارثة تنتقص من القدر المحدود من الحريات التى يتمتع بها المصريون الان . واكتفى هنا بالاشارة الى مثال واحد يوضح ، يمكن ان ننزلق اليه من اخطاء اذا لم نكن بالقدر الكافى من اليقظة لهذه المسائل فقد اصدر وزير التعليم قرارا بنقل احدى المدرسات من قليوب الى قنا لانها مارست تصرفا داخل فصل دراسى يغذى الفتنة الطائفية وقد اصدر المتحدث الرسمى باسم حزب التجمع بيانا يؤيد قرار الوزير فى هذا الشأن غافلا عن ان حزب التجمع منذ تأسيسه كان ضد نقل الموظف او العامل من بلد لاخر لانه فى ظروف ازمة الاسكان الحالى وضعف المرتبات يعتبر حكما بالتشريد على اسرة الموظف ، وعدوانا على حقوقه كمواطن . حيث كان فى استطاعة الوزارة احالة المدرسة الى محاكمة تأديبية ومجازاتها طبقا لقوانين العاملين التى ليس من بينها عقوبة النقل من محافظة لاخرى . وقد اخطأ المتحدث الرسمى للتجمع بهذا الموقف ولم ينتبه الى ان اقراره بهذا سوف يكون اساسا لحالات اخرى فى المستقبل تنتقص من حقوق المواطنين ، وايا كان الخطر الذى يتعرض له الوطن فان مواجهته يجب الا تكون على حساب حقوق المواطنين .

برنامج واطراف العمل المشترك

على ضوء هذه الحقائق فان المواجهة الفعالة للارهاب تتطلب الانطلاق من برنامج عمل مشترك يتضمن العناصر التالية على الاقل :ـ

ـ تطبيق القانون بحسم ضد كل من يمارس عملا ارهابيا .

ـ توفير الضمانات والضوابط القانونية لكل المواطنين بما فى ذلك اسر المطلوبين للعدالة .

ـ الغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى للاحزاب المصرية ، وتخفيف قبضة اجهزة الادارة والامن على الجمعيات الاهلية والنقابات ، وتوفير الشروط القانونية لاجراء انتخابات عامة ومحلية حرة .

ـ اعادة النظر فى مضمون اجهزة الاعلام من اذاعة وتليفزيون وصحافة بحيث تقوم على الحوار وتعدد الاراء واتاحة الفرصة لوجهات النظر الاخرى ، وبث برامج واعمال تؤكد على قيم العقلانية واعلاء شأن العلم والعمل والتسامح ونبذ التعصب الدينى .

ـ وضع برنامج عاجل للتصنيع والاستثمار الزراعى يوفر فرص عمل حقيقية للشباب المتعطل وتحسين دخول الفئات الكادحة . واعادة النظر فى سياسة الاصلاح الاقتصادى لمراعاة العدالة الاجتماعية وحماية ملكية الشعب النهب .

ـ اعطاء اولوية خاصة لتنمية المناطق النائية والمحرومة من الخدمات والاحياء العشوائية بالمدن الكبرى لتحسين ظروف المعيشة لملايين المواطنين الذين يمثلون الاحتياطى البشرى لتنظيمات الارهاب .

ان النجاح فى تنفيذ هذا البرنامج وتعبئة الشعب حوله يتطلب الانطلاق من فهم سليم للعمل الجبهوى او العمل المشترك حيث يتعين ان توجه الدعوة للجميع والا يستبعد طرف مسبقا فالشرط الاساسى فى العمل المشترك هو ان برنامجه هو الذى يحدد اطرافه . وعلينا ان نقبل بمشاركة كل طرف يقبل العمل فى اطار هذا البرنامج بما فى ذلك القوى السياسية ذات التوجه الاسلامى ، بل ان مشاركة هذه القوى انما يعزز فرص نجاح العمل المشترك ويوفر له مزيدا من الفعالية ويضفى عليه مصداقية الشعب . ان هذه المشاركة لاتمنع من مواصلة الصراع الفكرى والسياسى وابداء الملاحظات علنا حول المواقف العملية لهذه القوى ومطالبتها بان تكون اكثر وضوحا فى طرحها السياسى وفى مواقفها من قضايا الديمقراطية والتطور السلمى للمجتمع . وعلى ارضية الوحدة والصراع يمكن ان يتطور وينضج الوضع السياسى فى مصر ويحقق اهدافه المرحلية وليس على ارضية استبعاد هذه القوة او تلك ، فهذا عصر مضى ولم يعد من الممكن التطلع الى مصر المستقبل الا فى اطار تعاون كل القوى فى صياغة مشروع يحقق حلم المصريين فى مجتمع يقوم على العدالة الاجتماعية والاستقلال والديمقراطية والعيشة الكريمة دون قطيعة مع تراثه الثقافى وقيمه الروحية .

المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ ابريل ١٩٩٣

البحث عن العدو

أحمد عباس صالح

يبرز موضوع الارهاب السياسي على السطح هذه الأيام، خاصة في مصر والجزائر. وبالنسبة لمصر يتصدر الموضوع قائمة التحليلات. وكان مثيرا للدهشة العلاقة بين الولايات المتحدة وبعض عناصر الارهاب، وفي مقدمتهم الشيخ عمر عبد الرحمن الذي كان يتمتع بحق اقامة راسخ هناك الى ان أثارت الصحف حوله الكثير من الضجة بعد حادث تفجير المركز التجاري الدولي بنيويورك واستعيدت تصريحاته العنيفة، التي أيد فيها قتل الاجانب وتدمير السياحة في مصر.

والموضوع المدهش حقا هو ان الولايات المتحدة أصبحت في الصحف العربية موضع اتهام. ونشطت التحاليل لاكتشاف الاهداف الامريكية وراء التعاون مع بعض الحركات المتطرفة في المنطقة.

ومن الصعب، والولايات المتحدة متهم قديم في المنطقة، الا تجد الكثير من المثقفين المصريين يفسرون هذا «التواطؤ» بغير نظرية التآمر، وان السياسة الامريكية، بالاتفاق مع السياسة الاسرائيلية تهدف الى تدمير مصر ومنعها من النهوض، على الرغم من الصداقة الظاهرة التي تربط بين الحكومتين، الا ان هؤلاء، يتصورون ان هناك خطة موضوعة تهدف الى منع مصر من التغلب على مشاكلها والخروج من الازمة الاقتصادية.

وتجد هذه التفسيرات آذانا صاغية. بل هناك الكثير من التحليلات السياسية التي تثبت بطرق متعددة الغايات الامريكية من هذه الخطة.

وبصرف النظر عن خطأ او صواب هذه التحليلات، فان الإشكال الذي يتكرر بشكل دائم هو اننا ـ على جميع المستويات ـ لم تكن لدينا معلومات دقيقة عن السياسات العالمية. مع انه من الضروري لأي صانع قرار سياسي محلي او اقليمي ادراك المصالح السياسية لدول العالم الكبرى، وبصفة خاصة الدول «الاعظم» كما جرى الاصطلاح.

في حرب سنة 1973 مثلا لم تكن بعض القيادات العربية على علم دقيق بأحوال الادارة الامريكية ولا بطبيعة الاضطرابات التي تعاني منها ادارة الرئيس نيكسون بسبب قضية «واترجيت» من ناحية، والصراعات الداخلية من ناحية أخرى. ولو كانت هناك معرفة دقيقة لظروف هذه الادارة، ربما كانت الفائدة من حرب اكتوبر 1973 اكبر كثيرا مما حدث.

ففي هذا الوقت لم يكن البنتاجون الى جانب الدولة الاسرائيلية، وكان لديه تقدير اكبر مما هو عليه الآن للعلاقات الامريكية ـ العربية. وكان وزير الدفاع الامريكي ورئيس الاركان، كلاهما، لا يتحمسان كثيرا لتزويد اسرائيل السريع جدا بالمعدات التي خسرتها في الأيام الأولى من الحرب. وكان الرئيس نيكسون وحيدا تقريبا في مواجهة الأزمة، بينما كانت علاقته بمستشار أمنه القومي، والذي أبعده الى وزارة الخارجية، د. هنري كيسنجر، سيئة للغاية. ولكنه مع ذلك أعطاه صلاحيات واسعة للتعامل مع الأزمة لما يعرف عن موقفه بالنسبة لدولة اسرائيل، واستخدم كيسنجر هذه الصلاحيات أوسع استخدام وأمكن فعلا انقاذ اسرائيل حسب ما كشفت عنه الحقائق بعد ذلك.

على الناحية الاخرى لم تكن الصورة واضحة. وكانت حسابات المواقف الامريكية لدى القيادة في مصر عامة جدا، مما جعلها أميل الى التشاؤم، والى البعد عن محاولة التأثير في القرار الامريكي، بل توقع أسوأ مواجهة.

ومن يدرس الموقف الامريكي اثناء هذه الحرب الآن، يلاحظ الاضطراب العصبي الذي كان عليه الرئيس نيكسون الذي انعكس في شجاره مع قائد القوات الجوية ومع رئيس الاركان ووزير الدفاع. ومع ان هذا الاضطراب كان راجعا لتخلخل الادارة واهتزازها في مواجهة فضيحة واترجيت وخيانات بعض الاعضاء للرئيس، ومنهم كيسنجر نفسه، الا ان حالته العصبية ساعدت في رفع درجة إيقاع أوامره والمبالغة بالتالي في الاندفاع الحماسي لانقاذ اسرائيل.

هذا النقص في المعلومات مسؤول عن ضياع فرص كثيرة.

والأوضاع التفصيلية للادارة الامريكية، ومواقع القوى والمصالح الامريكية، مسألة لا غنى عنها لأي مشتغل بالسياسة في العالم، وفي الشرق الاوسط بصفة خاصة. وبقدر دقة هذه المعلومات ومرونة التعامل معها يمكن التغلب على الكثير من المشاكل. بل ان تقدير القوة السياسية للولايات المتحدة مسألة على جانب كبير من الاهمية. فليس صحيحا انها القوة العظمى الوحيدة المتحكمة في العالم، فهي لا تستطيع ان تقوم بأي دور في السياسة العالمية منفردة، وفي جميع المراحل تحتاج الى مساندة ومعاونة من الآخرين، والى اليوم هي تحتاج الى موافقة روسية في بعض النزاعات. ولكن التحليلات الكثيرة التي تنطلق من مجرد متابعة محدودة لمصادر الاخبار في الولايات المتحدة، وبعضها يعتمد على «العبقرية» الشخصية وحدها، تبين ان امريكا تدبر الخطط لتدمير

الأوضاع الاقتصادية والسياسية في مصر لتستطيع السيطرة على قرارها السياسي وتجعلها ألعوبة في يدها، والبعض يرجع هذه الرغبة لأهداف صهيونية أو صليبية كامنة.

طوال الخمسين سنة الماضية كانت امريكا مستغرقة في استراتيجية الحرب الباردة، وكانت تعبئ كل القوى للوقوف معها في حصار الاتحاد السوفيتي تمهيدا لضربه والقضاء عليه، وهي السياسة التي جعلتها تصفي الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية في الشرق الاوسط وترثهما، ثم تصطدم بقوى التحرر الوطني وتحالف الدولة الاسرائيلية. وتتجاوز عن الكثير من الفساد.

هذه الصورة هي التي مازالت في المخيلة، فالواقع ان حجم المعلومات المتاحة عن التركيبة السياسية داخل الولايات المتحدة، مازال محدودا، الا اذا استثنينا القليل النادر من الأنظمة العربية التي كان لها حظ التعامل اليومي والمباشر على الساحة الامريكية مما مكنها من تكوين رؤية صحيحة الى حد ما لما يدور على هذه الساحة. على ان بعض التحليلات المثيرة للدهشة أيضا ترى ان السياسة الامريكية الراهنة تهدف الى اثارة القلاقل في كل المناطق وذلك لتنشيط صناعة السلاح التي اصابها البوار بسبب توقف الحرب الباردة وما سوف يؤدي اليه ذلك من تخفيض نفقات السلاح، واشعال الفتنة في منطقة الشرق الاوسط هو احسن الوسائل لترويج تلك الصناعة الجبارة من ناحية، وجعل البلاد تحت السيطرة الامريكية الكاملة من ناحية اخرى. وبناء على هذه التحليلات يجد الناس في المنطقة مغزى او سببا لاضطراب حياتهم، وهكذا تحشد العواطف ضد «الشيطان» الأكبر، وقد لا تصرف الجماهير جهدا في أي مجال آخر، بما في ذلك المجال الاقتصادي والسياسي الذي اهمل كثيرا هذه الايام.

والواقع ان للإرهاب السياسي باسم الدين تاريخا قديما في مصر ويرجع الى عشرينات القرن الحالي، بل الى ما قبل ذلك. ودراسة الارهاب بشكل علمي وموضوعي سيساعد كثيرا على اكتشاف تطور مصادره، سواء كانت داخلية او خارجية، وللأوضاع الداخلية اثر كبير في تكوين القوى السياسية، لأن الارهاب الخارجي والمدبر محدود بفترة زمنية وبظروف معينة هي بحكم طبيعتها الى زوال سريع. كعمليات الارهاب الاسرائيلية المفتعلة في مصر للاساءة الى العلاقات بين مصر وامريكا والتي اكتشفت في حينها وكونت فضيحة سياسية كبرى، لكن الارهاب الثابت والمنظم لا يمكن ان تكون دعائمه خارجية فقط.

للارهاب في مصر علاقة ببؤر الصراع الخارجية، ليس باعتبارها مراكز انطلاق، بل مجرد محطات للتدريب والاستعداد، وقد حدث هذا في اكثر من مناسبة وليست افغانستان هي اولى المحطات في ذلك، ولكنها كانت هنا تحت اشراف وتاييد اجهزة المخابرات الامريكية اثناء الحرب الباردة، وليس هناك من يريد ان يصدق ان هذا الشكل من التعاون كان محدودا بعملية حرب التحرير الافغانية ضد الوجود السوفيتي.

والحقيقة التي يجب ان تكون موضع مناقشة واثبات هي ان الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في هذه الآونة هي قيام نظام استقرار ثابت في المنطقة يقوم على قوى متوازنة تمنع اشتعال الحروب، وتهيىء لسلام مستقر. بالطبع ان الموضوع الرئيسي الآن هو تثبيت دعائم عالم ما بعد الحرب الباردة، واكثر ما يهدد هذا العالم هو الاضطرابات الحادثة في ما بقي من الاتحاد السوفيتي السابق. فما زالت هذه البلاد قوة عسكرية عظمى قادرة على تدمير الولايات المتحدة، وهذه القوة الهائلة تقع في أيد مضطربة قلقة من الممكن في أي لحظة ان تنقلب الى قوة معادية تجر العالم مرة اخرى الى سباق التسلح والى حافة الحرب الامر الذي لم يعد احد يطيقه او يحتمله داخل الولايات المتحدة او خارجها.

ومساعدة روسيا والجمهوريات الأخرى على الاستقرار هو الامر الاكثر حيوية بالنسبة للولايات المتحدة والقوى الكبرى، ولذلك فالاوضاع السياسية في بقية اطراف العالم ستظل قلقة، او ستظل حلولها في اطار شروط تلك المرحلة التي تتراوح بين السلام الدائم والراسخ، وبين الانتقال المفاجئ الى عالم مواجهة جديد.

ومع ذلك فدلائل كثيرة تشير الى ان احتمال المواجهة يتناقص، وحتى لو لم ينجح يلتسين الذي يراهن عليه الغرب كثيرا، فان الاتحاد السوفيتي السابق لن يكون ولا يريد ان يصبح عنصر مواجهة مرة اخرى.

ومسؤولية مواجهة الارهاب السياسي المتطرف في مصر تقع على الشعب وعلى مؤسساته قبل اي جهة اخرى، ومن هنا فان دخول الجماهير والمؤسسات المدنية في معركة مواجهة الارهاب عملية ضرورية، وهو الامر الذي حدث دائما في التجارب السابقة، ومن الواضح الآن ان كل مجسات الاختبار التي تمت حديثا تبين ان بؤر الارهاب تستند الى قوى القيمية محدودة والى حالة السخط الداخلية، وبالتالي فانه من الراجح ان الاجهزة المصرية، وهي اجهزة بيروقراطية راسخة قادرة على استيعاب الارهاب السياسي الديني واحتوائه.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩ ابريل ١٩٩٣

زاوية حادة

سمير كرم

■ في كل المناقشات الدائرة حول مشكلة الجماعات المتطرفة المتعصبة تتركز الأفكار المقدمة على احتمالين اثنين : الاحتمال الأول أن تنتصر هذه الجماعات ، أي أن تستولي على السلطة - وهو ما تسعى إليه أكثر من سعيها إلى أي شيء - والاحتمال الثاني أن تهزم «الجماعات» في المواجهة مع السلطة فيقضى على خطرها . فتتراجع عن طلب السلطة ، وتتراجع بالتالي عن اللجوء إلى العنف وإراقة الدماء .

الاحتمال الأول - ولا يعني هذا انه الأرجح - يمثل بالنسبة لمؤيدي هذه الجماعات حلما جميلا ، ويمثل بالنسبة لمعارضيها كابوسا لا يطاق . والعكس بالعكس ، بصرف النظر عن سلامة المقدمات والأسس الفكرية التي يبني عليها أصحاب الرأيين موقف كل منهما ، ونصيبها من الموضوعية والواقعية .

فهل صحيح أن هذين هما الاحتمالان الوحيدان الممكنان ؟

أظن أن هناك احتمالا ثالثا نتجاهله أو على الأقل نهمله فلا يظهر في المناقشات . ولعل السبب في هذا التجاهل أو الاهمال اننا نتصور أنه من المحرّم علينا أن ندخل في مقارنات مع الصراعات أو المواجهات المماثلة في أماكن أخرى أو في أزمنة سابقة ، متوهمين أن لا مثيل لهذا الصراع الخاص بوطننا أو منطقتنا ، أو واقعين تحت تأثير فكرة ترفض الدراسة المقارنة بين الأديان ، وترفض بالتالي المقارنة بين «الحركات» الدينية ، أو التي تفرض نفسها على الآخرين على أنها «دينية» . أو - وهذا أقرب إلى حالتنا - اننا نفضل أن لا نقارن بين «حركة دينية» وأخرى غير دينية ، مهما كانت أوجه التماثل في الاهداف والاساليب والابعاد النفسية .

وفي كل هذه الحالات تقدم المناقشة تنازلا أساسيا لجماعات المتطرفة ولا يقضى عليها . إنه - بتعبير أصرح - أن نعيش في الحالة الراهنة سنوات وسنوات خلالها يخفت نشاط هذه الجماعات بعض الوقت ، ويحتدم في فترات أخرى . نتيجة ظروف موضوعية لا تتعلق بقوة المتصارعين بقدر ما تتعلق بملابسات تفصيلية جزئية .

وأبادر فأؤكد أن هذا الاحتمال لا يدعو للفزع كما قد يبدو للوهلة الأولى .من ناحية لأن الظواهر الراهنة ليست فوق احتمال طاقة الناس . انفجار هنا وقتيل هناك ، وقنابل تضبط قبل أن تنفجر - حتى لو كان ذلك نشاطا يوميا - ليس من قبيل الانماط التي تعرقل مسيرة الحياة . قد تنغص على الناس حيثما تقع حياتهم . قد ترفع مؤشرات القلق . حتى بالمعدل الحالي للعنف لا أظن أن هناك من ينكر أن الحياة تستمر في مسارها المعتاد ، بما فيها من إيجابيات وما فيها من سلبيات .

ومن ناحية ثانية لأن قدرة الانسان على الاعتياد لا تعرف حدودا وقدرة على التكيف أكبر وأوسع وأقوى ، خلال وقت لن يطول ستصبح هذه الاعمال العنيفة جزءا من الحياة اليومية مرفوضا ولكنه جزء من الواقع السياسي والاجتماعي والنفسي، شأنه شأن الجريمة والمخدرات والانحرافات بأشكالها .

ومن ناحية ثالثة لأن أوجه الشبه بين «عمليات» هذه الجماعات والعمليات المقاومة لحركات متطرفة إلى اليمين أو إلى اليسار في بقاع عديدة في العالم ، أكثر وأبرز من أن نتجاهلها . وفي كل الحالات فإن هذه الجماعات وعملياتها استمرت سنوات طويلة . بعضها تجاوز العشرة أعوام وبعضها يقترب من العشرين. بل ان بعض هذه الحركات أقوى ويستند إلى قواعد أوسع وعلى منطق أكثر قبولا لدى الناس ، بل ويملك برنامجا محددا وتفصيليا يخاطب قواعد شعبية عريضة . مع ذلك فإنها لم تتمكن من الحسم .

التطرف والتعصب ، يتمثل في قبول طرحها نفسها - فكرا وممارسة - على أنها تستحق ما يتوجب للدين نفسه من هيبة وقدسية . وهذا تنازل لو أخذ إلى أقصى مداه المنطقي لانتهى بنا إلى «تحريم» المناقشة أصلا .

والأهم من هذه الاعتبارات في إهمال وتجاهل الاحتمال الثالث ، هو أنه - في الوقت الحاضر على الأقل - يبدو أقوى الاحتمالات .

فما هو ؟ وماذا يترتب عليه ؟

الاحتمال الثالث هو أن لا تنتصر الجماعات

ويترتب على هذا أن على جميع القوى الفاعلة في هذا الصراع أن تأخذ هذا الاحتمال مأخذ الاعتبار والجد . وأول ما يترتب عليه هو ضرورة الاستجابة باتجاه إزالة أسبابه الجذرية : الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

أما عدم الاستجابة ارتكازا إلى أن الأمور يمكن أن تستمر على حالها سنوات وسنوات ، فإنه يلغي هذا «التنظير» من أساسه ويعيد الوضع إلى نقطة البداية إلى احتمالين اثنين كل منهما خطر.■■

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

مسئولية الوزير الجديد

هذه رسالة نوجهها الى اللواء حسن الالفي الذى تولى وزارة الداخلية فى ادق الظروف . نبداها بان نسال الله له التوفيق فى مهمته الصعبة .

هناك ملاحظات اطرحها عليكم - ياسيادة الوزير - من موقع المعارضة لسياسات الحكومة التي تشاركون فى عضويتها . وفى نفس الوقت . فإن هذه المعارضة لم تؤد الى موقف سلبى فى مواجهة الارهاب المتستر وراء الدين .

عليكم - ياسيادة الوزير - مسئولية كبرى ازاء الارهاب الذى استحل التخريب والقتل غدرا للآمنين من ابناء الوطن . ولكن المعادلة الصعبة التى نرجو أن يتم حلها على يديكم . هى فرض هيبة الدولة وسيادة القانون وتامين المجتمع . وفى نفس الوقت اقامة موازين العدل مع من يتعرضون للاتهام . والحفاظ على المعايير الانسانية . ولديكم الخبرة فى استخدام الاساليب العلمية . بدلا من استخدام التعذيب كوسيلة للحصول على معلومات او اعترافات قد لاتكون صحيحة . لأن سلوك الحكومة يجب ان يتميز على سلوك الارهابيين الذين يمارسون القتل العشوائى .

إنك تعلم - ياسيادة الوزير - ان مواجهة الارهاب لايمكن ان تكون مثمرة ونهائية . اذا اقتصرت على المواجهة الامنية . فإن المشكلة ابعد من ذلك لأنها قضية سياسات ايضا . وكنا نامل ان يشمل التغيير الحكومة باسرها حتى تجيء حكومة جديدة بسياسات جديدة تقطع دابر الارهاب والتطرف . اما وان هذا لم يحدث . فإننا نطالبكم بمقتضى المسئولية - وقد اصبحت عضوا فى مجلس الوزراء ان تنبه الحكومة بما لديكم من معلومات وبما يمكنكم الحصول عليها . الى مخاطر السياسات الخاطئة التى

[البقية ص ٢]

لطفى واكد

تؤدى الى تزايد الأحباط والتوتر فى القاعدة الشعبية والتى توفر مناخا سلبيا يستثمره المحرضون على الارهاب .

واذا كانت الحكومة مصممة على الاستمرار فى سياساتها التى لاتقيم وزنا لمصالح الجماهير ومشاعرها . فإن وجودكم على رأس جهاز الأمن الذى تعتبره القيادة السياسية إحدى عيونها الهامة ـ يمكنكم من رصد المتاعب والسلبيات التى يعانى منها المجتمع والآثار المدمرة لهذه السياسات ومسئوليتكم تفرض عليكم طرحها بدقة وامانة على رئيس الدولة حتى يكون على بينة من كل مايجرى ويؤثر فى القاعدة الشعبية .

ان الفساد الذى يلمسه الجميع يجب مواجهته بنفس القوة فالفساد والارهاب وجهان لعملة زائفة واحدة . والغلاء الذى يطحن جماهير الشعب ومحدودى الدخل يجب ان يكون على رأس تقاريركم للقيادة السياسية .

والاصلاح الديمقراطى يجب ان يتواكب مع مواجهة الارهاب والفساد . فإن الديمقراطية هى حصن الأمان للوطن .

لطفى واكد

شكرا للسادة الارهابيين !

رغم تضخم خطره مازال السادة المسئولون مصرين على تجنب المواجهة الصحيحة للارهاب !
في البدء لجأوا الى التنافس مع الارهابيين او مجاراتهم فيما يرددونه من افكار واراء يغوون بها شباب مصدوم في مجتمعه لارتكاب جرائم القتل والقاء زرع العبوات المتفجرة في الاتوبيسات والمقاهي والاماكن الاثرية . كما لو كان المطروح علينا هو ايا من الطرفين اكثر اسلاما من الآخر !

واستخدم السادة المسئولون في ذلك التليفزيون والاذاعة والصحف والمجلات وايضا قوافل الدكتور المحجوب ليهدوا بذلك الارهابيين فرصة نادرة - لم تمنح لغيرهم - لنشر افكارهم وآرائهم على اوسع نطاق . وغواية مزيد من الشباب بسهولة ويسر !

ثم انتهجوا سياسة تفادى الصدام مع الارهابيين . تجنبا لاستفزازهم وتوقعوا ان يقدر الارهابيون لهم هذا الموقف . فيتوقفوا عن القيام بعمليات ارهابية جديدة ولكن ماحدث كان العكس تماما لقد استفاد الارهابيون فاستولوا على مزيد من المساجد وحولوها الى ثكنات عسكرية او مخازن للاسلحة والجنازير والمتفجرات وفرضوا سيطرتهم على عدد من القرى والمدن . وحتى بعض احياء العاصمة وقاموا فيها بالدور المفقود للدولة الغائبة !

والان هاهم يجربون الوساطة مع الارهابيين والتي بادرت بها بعض الشخصيات الاسلامية (لوقف نزيف الدم المراق الان بسبب الصدام بين الشرطة والارهاب)

وهذه اللعبة ليست جديدة ومارسها من قبل بعض السادة المسئولين بمحافظات الصعيد ولم يجنوا من ورائها شيئا سوى تضخم الارهاب وزيادة ضحاياه !

ومع ذلك لايتعظ السادة المسئولون . ويسعون مرة اخرى لتكرار التجربة الفاشلة . للهرب من المواجهة الحقيقية للارهاب .

ومنذ ان اعلن وزير الداخلية قبوله للوساطة وبعض من اعلنوا انهم اعضاء في لجنة (الحكماء والمصالحة) يطرحون مطالبهم .. ولم تقتصر هذه المطالب على الافراج الفورى لعدد من قيادات واعضاء الجماعات الارهابية . او وقف الهجوم الاعلامي ضد هذه الجماعات . او حتى اصدار عفو شامل عن المنتمين اليها .. بل لقد شملت المطالب ايضا - كما قالوا في تصريحات صحفية لهم استبدال مطاردة الارهابيين بمطاردة اعداء الارهاب وتنقية وسائل الاعلام واجهزة الدولة - خاصة في مجال الشباب والتعليم ممن يخالفهم الرأى وايضا السماح بانشاء حزب خاص لهم .



عبدالقادر شهيب

معنى ذلك ان نتيجة الوساطة الجديدة ستترجم في النهاية الى تنازلات جديدة تقدمها الدولة للارهابيين ليزدادوا قوة وباسا . بما يمكنهم من القيام بعمليات ارهابية اكبر واخطر.

وبصراحة الأمل - كل الأمل - معقود فقط على الارهابيين وحدهم في افشال هذه الوساطة . كما افشلوا وساطات سابقة طالما ان السادة المسئولين مصممون على ان يلدغوا من نفس الجحر مرتين وثلاث واربع ! وذلك حتى لاتضطر الدولة لمزيد من التنازل امام الارهاب .. ولعلنا لم ننس بعد كيف فشلت وساطة بعض رجال الحزب الوطني في اسيوط بين الامن والجماعة الاسلامية لاستعاده ثلاث بنادق آلية مخطوفة مقابل الافراج عن اعضاء الجماعة المعتقلين هناك !

ولذلك

فليتوجه كل من يخشى على مستقبل مصر من الارهاب الى السادة الارهابيين برجاء حار ليغالوا في مطالبهم في هذه الوساطة الجديدة لان هذا على مايبدو هو الضمان الوحيد لعدم التنازل امامهم حاليا !

وربما ساهم ذلك في ان يفيق هؤلاء السادة المسئولون ويتخلوا عن اصرارهم في رفض المواجهة الحقيقية للارهاب .

وهذه المواجهة الحقيقية لاتقتصر على المطاردات الامنية للارهابيين انما هي تشمل مطاردة

للارهاب وانصاره في كل مجالات حياتنا الثقافية والاعلامية والسياسية والاقتصادية وهذا لايتحقق الا بثلاثة اصلاح

ديمقراطي شامل وانقاذ عاجل وسريع للفقراء واصحاب الدخول المحدودة وحرب صريحة ضد الفساد الذى يتسلل خفية للمجتمع .

واذا ماحدث ذلك سنكون مدينين بالشكر للارهابيين لاننا سنتخلص عن الارهاب وكل مشاكلنا الأخرى التي صنعته لنا !

● ملحوظة هذه المقالة كتبت قبل تغيير وزير الداخلية وربما كان اول الغيث قطرة

المصدر : الأحرار
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٢/٤/١٩٩٣

وجوه على مسرح الحياة

بيان من الأمة مصدر كل السَّلطات

بقلم : صلاح عيسى

بصرف النظر عن أسباب العزل والتولية، فمن واجب الأمة التي هي مصدر كل السلطات - بالفتح - أن تعترف للواء موسى بأنه أول وزير للداخلية يستقبله الناس بابتهاج حقيقي، وفرح

لأن لكل بداية نهاية، ولكل أول آخر، فقد غادر اللواء عبدالحليم موسى منصبه - كوزير للداخلية بالطريقة نفسها التي غادر بها المنصب نفسه، سلفه اللواء زكي بدر، أي بشكل مفاجيء وغير مبرر، ولأسباب لايعلمها - بعد الله - إلا الذين يستوزرون الناس بلا سبب مفهوم، ثم يزهقون منهم بلا سبب معلوم، أولأسباب لايعلنونها علينا، مع اننا المقصودون بالنص الدستوري الذي يقول أن «الأمة مصدر كل السلطات» لكن الذين يحكموننا درجوا على قراءة كلمة السلطات، بفتح السين واللام، لذلك يقتصر دور الأمة، عند استبدال وزير بآخر، على إعداد طبق فاخر من السلطة بالملح والسكر، تقدم نصفه الأول للوزير الراحل على سبيل التعزية، وتهنيء الوزير الجديد بنصفه الآخر.

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢

غير مصنوع، ليس حبا فيه، ولكن كرها في سلفه الذي ظل على امتداد اربع سنوات كبيسة قضاها في منصبه يتعامل مع الدستور والقانون والشعب بتلعيب أصبعه الوسطى، ويوسع نطاق الاشتباكات مع الجميع، من الارهابيين الى المعارضين، ومن المتطرفين الى انصاف المعارضين، ومن عمال الحديد والصلب الى القضاة والمستشارين، الى ان وقع في المحظور وقام بتلعيب هذه الأصبع لزملائه الوزراء، فصنفهم في خطاب عام - بين مرتش وفاسد وأبله، فجاء الرد خالصا وسريعا على شكل شلوت رئاسي متوسط المدى، نقله من مبنى وزارة الداخلية، الى مخزن الكراكيب الحكومية المعروف بمجلس الشورى وسد الحنك..

ونظلم الرجل إذا تجاهلنا انه بدأ عهده بإنفراجة نسبية، لم تقتصر على الكف عن سياسة تلعيب الاصبع، او تضييق نطاق الاشتباكات الى الحد الضروري، بل واتسعت كذلك لاشاعة جو من التهدئة حتى مع جماعات التطرف والعنف، فقد بدأ عهده، باعادة النظر في اوضاع الذين اعتقلهم سلفه، فهبط بعددهم من اكثر من ألف الى اقل من النصف، ولم يكفه ما أشيع عنه - على سبيل التمني - من انه رجل عاقل، متزن، يؤمن بالحوار لا بالرصاص، وبالموعظة لا بالسباب، وبأنه - حين كان محافظا لأسيوط - نجح في فتح قنوات إتصال بينه وبين المتطرفين، خففت من التوتر الأمني في العاصمة التي توصف بأنها عاصمة جمهورية مصر الارهابية.

ونظلم الرجل كذلك، إذ لم نعتذر له وعنه، بأن احدا لم يشجعه على السير في طريق الانفراج، او المضي في سياسة التهدئة، فلا الحكومة التي هو عضو فيها اهتمت برسم سياسة تقتلع الأسباب العميقة للتطرف والعنف، ولا هي اعترفت اصلا بأن هناك مبررات اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية لتلك الموجة المتصاعدة من الأنشطة الارهابية، تتطلب سياسة بديلة على كل صعيد، ولا المتطرفون والارهابيون فهموا مبادرته على حقيقتها، فكفوا عن جرائمهم، بل اعتبروها دليل ضعف، فتصاعدوا بعملياتهم، ومشوا في الأرض مرحا، وصعدوا من نطاق اشتباكاتهم مع اجهزة الأمن، واخذوا يضربون الدولة، متخذين من الأقباط هدفا لهم في مرحلة، ومن اشخاص المسئولين شاخصا لرصاصاتهم في مرحلة اخرى، ومن النشاط الاقتصادي للبلاد عدوا في مرحلة ثالثة، دون ان يكون احد من هؤلاء هدفا في ذاته، لأن الهدف الوحيد، هو ضرب الدولة، وهز هيبتها، على طريقة «فين يوجعك ياحكومة»!

اما وقد تخلى الجميع عن الرجل، فقد كان منطقيا ان يسترد يده المبسوطة للسلام، ليبسطها بالسلاح، وان يعلن بالفم المليان انه رجل امن محترف، وانه لاصلة له بالسياسة، فهو متخرج من كلية الشرطة، لامن كلية الزراعة، التي يتخرج منها عتاة الساسة من امثال الدكتور يوسف والى امين الحزب الحاكم، لو مهمته كوزير للداخلية تقتصر على الحفاظ على الضبط والربط والقبض على المجرمين، وعلى دعاة الحوار ان يركبوا الحمار لكي يتحاوروا مع يوسف والى، ثم ينشد الطرفان، نشيد «تحت السجر ياو هيبة ياما كلنا كنتالوب».

وهكذا وبعد اقل من خمسة اشهر على توليه لمهام منصبه، عاد اللواء موسى الى تطبيق الخط الرئيسي في سياسة سلفه، صحيح انه لم يوسع نطاق الاشتباكات مع كل القوى، لكنه تصاعد بها مع الارهابيين والمتطرفين، وصحيح انه لم يقم بتلعيب اصبعه للآخرين، لكنه

المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ ابريل ١٩٩٣

لم يرفعها عن أزندة البنادق الآلية، وسرعان ماتصاعدت اعداد المعتقلين، وعادت سياسة التعذيب، وسياسة العقوبات الجماعية ووضعت المناطق التي يأوى إليها الارهابيون تحت الحصار، وخضعت لأوامر حظر التجوال، والأخطر من ذلك كله ان الشرطة عادت لسياسة التصفية البدنية للعناصر التي تشك في قيادتها للمنظمات الإرهابية والمتطرفة، واغتصبت لنفسها حق تنفيذ أحكام بالاعدام، ضد مواطنين لم يحاكموا طبقا للقانون، وهو اسلوب خطير على كيان الجماعة المصرية، مهما بدت نتائجه اسرع في اقتلاع جذور التطرف واكثر حسما في مواجهة مخاطر الفتنة، إلا انه كاد يحول هيئة الشرطة، من هيئة نظامية تعمل باسم المجتمع وطبقا للقانون، إلى عصبة إرهابية، تدخل في صراع مع غيرها من العصابات..

وهكذا لم يعد هناك فارق بين عبد الحليم موسى وزكي بدر الا ذلك الفارق الذي عرفه المصريون على عهد الحملة الفرنسية، بين «نابليون» و«كليبر» اذ كان الأول يجتز رؤوسا اكثر ويغطي ذلك ببشاشته الدائمة، وكان الثاني يجتز رؤوسا اقل، وهو متجهم الوجه مقطب الجبين..

وكما اختلفت أجنحة الحكومة على سبب خلع زكي بدر فقد اختلفت على سبب خلع عبدالحليم موسى، فقال جناح منها انه قد خلع لأنه قبل الدخول في مفاوضات باسم حكومة جمهورية مصر العربية التي يرأسها عاطف صدقي، مع حكومة جمهورية مصر الارهابية التي يرأسها عبود الزمر، دون ان يستأذن المراجع العليا، بينما نفى رئيس الوزراء ـ باعتباره المراجع العليا (!!) ـ ذلك مؤكدا ان الوزير الراحل لم يقم بأي حوار، ولم يركب أي حمار، ولم يأكل أي كنتالوب تحت السجر مع وهيبة او عبود، وامسك جناح ثالث العصا من المنتصف فأكد ان الوزير قد استأذن وحاور وأكل الكنتالوب ولكنه أخطأ حين أعلن عن نبأ المفاوضات فأخل بهيبة الدولة، وفضحها امام الأجانب وخاصة وفد صندوق النقد الدولي الذي يزور القاهرة هذه الأيام، لكي يرسم مع الحكومة خطة المكننة علينا وتجويعنا، وزيادة البطالة بين شبابنا على سبيل دعم الإرهاب ونشره بينهم.

وربما يكون ذلك هو السبب الحقيقي، لكن الأرجح ان السبب الحقيقي، يكمن في تفسير تلك الواقعة الغامضة التي تداولتها وكالات الأنباء العالمية إبان زيارة الرئيس مبارك الأخيرة لأمريكا، حين أعلن أمام الصحفيين، ان الحكومة المصرية قد أبلغت الحكومة الأمريكية في وقت مبكر، بمعلومات كاملة حول خطة نسف المركز التجاري بنيويورك، وهو إعلان فوجيء به المسئولون الأمريكيون وعلى رأسهم الرئيس كلينتون نفسه ـ فكذبوه علنا، وقالوا بلغة دبلوماسية انهم سيراجعون التقارير التي ارسلتها اليهم الحكومة المصرية، بحثا عن هذا التقرير المزعوم.. مما اضطر الرئيس مبارك الى سحب تصريحه وتصحيح عباراته!

تعددت الأسباب.. لكن الخلع واحد!

المصدر : الوفد
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٤

اما المهم الآن، وما يشغل الناس فهو دلالة خلع اللواء موسى لا أسبابه، وما يتساءلون عنه هو: هل آن الأوان لكي يشعر المصريون بالأمن في بلدهم؟ وهل ادركت الحكومة اخيرا، انه لابديل عن سياسة واضحة ومتكاملة لمقاومة التطرف والإرهاب والفساد في الذمم والفساد في الطعام والفساد في الأخلاق، والفساد في الديمقراطية؟

هل تنوى ان تعدل عن السياسة التي اتبعها زكي بدر وفشلت وواصلها عبدالحليم موسى وفشلت وان تعاون اللواء حسن الألفي في مهمته الشاقة، فتعدل عن سياسة تقزيم احزاب المعارضة المدنية، التي انتهت بسيطرة المتطرفين على الشارع، وانتقال الارهابيين الى مواقع الهجوم، لتفتح باب المنافسة السياسية على أوسع نطاق، فيتراجع الفساد والارهاب الى الحجم المعقول والمقبول؟

أما انها تنوى أن تترك الرجل - كسلفه - وحيدا في المعركة، فلا يجد مفرا، لكي يحفظ هيبته، كرجل أمن محترف - من ان يصبح طبعة ثالثة من زكي بدر وعبدالحليم موسى؟.

وفي انتظار ان يتفضل احد السادة الأكلين كنتالوب في الحزب الحاكم، بالاجابة على هذه الأسئلة البسيطة، لانملك، باعتبارنا من المنتمين الى الأمة التي هي مصدر كل السلطات، الا ان نقدم هذا الطبق من السلطة بملح وسكر الى الوزيرين الراحل والقائم.

المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ابريل ١٩٩٣

أوراق شخصية

أحمد حمروش

احترت عندما قرأت كلمات المستشار محمد مامون الهضيبى التى ينفى فيها عن الإخوان المسلمين ارتكابهم لجريمتى قتل احمد باشا ماهر، واللواء سليم باشا زكى، والتى يدعى فيها ان محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ (مهزلة) ويقول انها (تمثيلية اصبحت مفضوحة) .. وينفى صلة الإخوان بالاغتيالات التى تمت بعد ذلك، وذلك رداً على مقال كتبته فى صحيفة يومية عن (مقاومة الإرهاب فى مصر)، واشرت فيه إلى ان الجرائم الإرهابية التى ارتكبت فى مصر من جماعات تحمل زيفا اسم الدين الإسلامى الحنيف قد خرجت جميعا من عباءة الإخوان المسلمين.

احترت من كلمات المستشار الهضيبى الشخصية المسئولة فى تنظيم الإخوان المسلمين، ونجل المستشار حسن الهضيبى مرشد الإخوان الذى تولى أمرهم بعد مصرع الشيخ حسن البنا الذى قامت به اجهزة حكومة إبراهيم باشا عبد الهادى رداً على اغتيال الإخوان المسلمين لمحمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء، وهو يهم بركوب المصعد فى بهو وزارة الداخلية .. احترت لانها اثارت عندى تساؤلات حول هدفه من هذا النفى.

هل هو مقتنع حقيقة ان الإخوان المسلمين ابرياء من عمليات الاغتيال، واحكام القضاء قد اثبتت عليهم ذلك، والقضاة من زملائه المستشارين الذين يحمون العدالة فى مصر .. واحدهم وهو المستشار احمد الخازندار قد اغتيل ايضا برصاصهم لانه اصدر على المجرمين منهم بعض الاحكام؟

وهل يود ان ينفى عن جماعة الإخوان المسلمين تهم الإرهاب والاغتيال ويبرىء ذمتها من الجرائم التى ارتكبت برصاص وقنابل بعض اعضائها المنتمين لجهازها السرى الذى كشفت اسراره ومازالت تكشف حتى الآن فى زميلتنا (المصور)؟

وهل يرى المستشار الهضيبى ان يضع خطا فاصلا بين الإخوان المسلمين كتنظيم وبين الجمعيات الإرهابية المتسربلة فى ثياب الدين الإسلامى الحنيف؟

مفهوم ان يحاول المستشار الهضيبى الدفاع عن الإخوان المسلمين .. ولكن من غير المفهوم ان ينكر الحقائق الثابتة .. ويحاول بجدليته ان يدافع بطريقة غير مباشرة عن الإرهاب والاغتيال الذى نشا ونما فى الجهاز السرى للإخوان الذى بدأ فى صورة تنظيم للجوالة دفع الأستاذ احمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة ان يتساءل عن السبب الذى دفع

الحكومة بان تسمح بهذا الجيش من الجوالة بعد ان انخرطت الجماعة في السياسة ، وقانون الكشافة يحرم على اعضائها العمل بالسياسة .. ومعروف ان الجهاز السرى بعد ان اشتد عوده لم يعد اداة طيعة في قيادة الجماعة ، ومثل هذه التنظيمات السياسية

المسلحة تكتسب لنفسها في أجواء السرية حركة ذاتية ورؤية مستقلة تصل إلى حد الانفصال عن القيادة السياسية التى يفترض انها تشرف عليها .. ولم يكن التنظيم السرى للإخوان استثناء من هذه الحالة .

ونفى المستشار الهضيبى لصلة الإخوان المسلمين بعمليات الإرهاب والاغتيال يقتضى منهم تجاوز الإدانه الشكلية إلى المبادرة بالهجوم على الجماعات الإرهابية المتطرفة التى تستخدم الشعارات الدينية المزيفة ، وان يكونوا اكثر نقمة على الإرهاب من غيرهم ، لأن اسم جماعتهم قد ارتبط تاريخيا بالإرهاب وتشكيل الأجهزة السرية المسلحة ، ولأن جرائم الإرهابيين تسىء إلى سماحة الدين الإسلامى الحنيف الذى يحاولون الإنتساب إليه .

واجب الإخوان المسلمين إذا أرادوا حماية المجتمع ، والدين من المتطرفين الإرهابيين ، ان يكونوا اكثر التنظيمات نقداً وهجوماً على عمليات الاغتيال والتفجير والإرهاب .. فنحن اليوم في معركة عدوان داخلى لا تحتمل المهادنة أو الانتظار لجنى الثمار .

ويدفعنا هذا الحديث إلى موقف بعض الذين يحبون ان يطلقوا على انفسهم اسم إسلاميين مستقلين او معتدلين .. ويحاولون ان يعطوا لانفسهم حق الوساطة بين الحكومة والإرهابيين ..

اى وساطة يمكن أن تقوم بين القانون والخارجين على القانون ؟

وأى حوار يمكن ان يثمر بين الطلقة والكلمة ؟

وماهى المعايير التى تفرق بين المسلمين فتعطى بعضهم حق الوساطة مع الإرهابيين الذين حكمت عليهم العدالة بان يكونوا خلف قضبان السجون ؟

ليس هناك مبرر واحد يمكن ان يرجح مايحاول البعض ان يطلق عليه لفظ (الوساطة) إلا ان يكون ذلك نوعاً من المراوغة ، واللعب على الحبال .. وقد احسن الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء عندما نفى حدوث اى اتصالات ، واكد ان عناصر التطرف والإرهاب لا تواجه إلا بالحزم ، والقانون دون تهاون في حق الدولة والمجتمع . ■

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

لماذا يضرب الارهاب مصر - المتسامحة؟

بقلم محمد سيد أحمد *

قد يصح - او لا يصح - القول ان عمليات الارهاب التي ترتكب في مصر باسم اتجاه اسلامي متطرف هي عمليات منسقة يحكمها تخطيط مركزي. وقد يصح - او لا يصح - القول ان هذا التخطيط هو صنع جهات اجنبية، وبالتحديد، على حد قول الدولة المصرية، صنع متآمرين في ايران والسودان. بيد ان الشيء المؤكد، هو ان الارهابيين انفسهم انما ينسبون الى انفسهم صفة كونهم اصحاب "مشروع متكامل للاطاحة بالنظام القائم"، مشروع لم يكن مقصوراً في اي وقت على اقاصي الصعيد، بل امتد ليشمل حزام الفقر المحيط بالقاهرة، واصبح قادراً على تفجير عبوات ناسفة في قلب العاصمة، وربما أيضاً في قلب نيويورك. ثم ان للمشروع بعده التاريخي، وربما ايضاً المستقبلي! فلقد اعلن اخيراً متحدث باسم الارهابيين، ومن قفص الاتهام في ساحة المحكمة، انهم يتحملون مسؤولية اغتيال السادات، ورفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، وفرج فودة الكاتب والمفكر، كما انهم يتحملون مسؤولية الشروع في قتل زكي بدر وزير الداخلية السابق، وفي ذلك كله خط منسق منذ نهاية السبعينات وعلى نطاق مصر كلها، خط يستهدف الاقتصاد المصري، والاستقرار في مصر، لا السياحة وحدها، خصوصا ان السياح ضحايا الارهاب لم يتجاوز عددهم - حتى الآن - اصابع اليد الواحدة!

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٣

ومنذ مقتل فرج فودة، اصبح الارهاب الموضوع المركزي في الحياة السياسية المصرية، ليس بوسع احد، طبعاً، المجاهرة علناً بالدفاع عن الارهاب، وعن مقارعة الرأي برصاص البنادق والرشاشات. ولكن المواقف تتباين في تقييم ما يجري، هناك من يرى الفرصة سانحة ليجهر بمخاوفه من اجتياح تيار اسلامي متطرف لا يبقي ولا يذر، وليعلن ان الوقت حان للوقوف له بحزم، وهناك في المقابل، من يركز على أن الحملة التي انطلقت بعد مصرع فودة استهدفت التدين اصلاً، وانها حملة لا تميز بين المتدينين، بل تنسبهم جميعاً الى «معسكر الارهاب».

واذا كان لما يجري دلالة، فإنه يكشف عن تصاعد المواجهة بين عالمين، او - بتعبير أدق - «منظومتي قيم»: منظومة قيم تنسب نفسها الى «صحوة اسلامية»، ومنظومة قيم تنسب نفسها الى «الحضارة العصرية» او الى «الحداثة»، او الى «الغرب» بصفته ينبوع «الحداثة» ونموذجها الاكثر اصالة واتساقاً. وبعض الاسلاميين يرجع هذه القيم، أي «الحداثة» و«الحضارة العصرية»، الى العالم المسيحي اليهودي المناوئ - بحكم طبيعته وتاريخه - لأي نهوض اسلامي.

ولذلك جاز القول ان هناك ما يؤذن بمواجهة تتعاظم احتمالاتها بين «العالم الاسلامي» من جانب، و«العالم المسيحي اليهودي» من الجانب الآخر، وان هناك في الافق ما يوحي باحتمال بروز صيغة مستحدثة «للحروب الصليبية» على مشارف الألفية الجديدة وانها مواجهة خليقة بان تتسع لكل الدول المطلة على البحر الابيض المتوسط، حتى مصر التي قيل كثيراً انها بمنأى عنها.

مصر - التسامح

قيل بالفعل كثيراً ان مصر استثناء، وان مصر عاشت عبر تاريخها الطويل عند مفترق طرق كبرى، وعند ملتقى قارات ثلاث، وان مصر يتعذر عليها طويلاً الانغلاق على فكر بعينه. فلقد تارجحت في تاريخها الحديث بين الرغبة في الانتماء الى العالم الاوروبي عبر البحر الابيض المتوسط، وبين الانتماء الى العالم العربي الاسلامي، او ربما - بتعبير شهير - الى الدوائر الثلاث التي تحدث عنها عبدالناصر في «فلسفة الثورة»: الدائرة العربية والدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية.

ان مصر بوصفها معبراً لثقافات وحضارات متعددة ومتعاقبة انطبع شعبها بطابع التسامح، وبفضل هذا التسامح، ظلت الامة المصرية مشكلة

من عنصريها المسلم والقبطي، ولم يترتب على الفتح الاسلامي اختفاء وزوال العنصر القبطي، بل ظل عبر دهور طويلة اقلية لم تجرد من «حقها» في ان توجد، وكتب لها البقاء. ثم ان لمصر مؤسسة من اعرق مؤسسات الاسلام هي الازهر، ومن شانها المحافظة على تراث اسلامي استقر عبر العصور، وهو تراث لا بد ان يناهض الهزات الناجمة عن فورات عارضة تطلقها اعتبارات سياسية وقتية وتتسم بصفة التعصب والعنف. هذه بعض العوامل التي دعت الى الاعتقاد ان مصر من الممكن ان تكون استثناء.

غير ان الجدير بالتأمل هو ان الاعتبارات العامة الدافعة للأمور في اتجاه المواجهة قد تصبح اعظم شأناً من الاعتبارات التي طالما جعلت مصر هذا الاستثناء. فهناك شواهد لم تعد تحتمل الانكار على تعاظم العنف في مصر، وكان مقتل فرج فودة، ثم اعلان «الجماعة الاسلامية» استهدافها «السياحة» رداً على حملات الاعتقال بالجملة ضدها، علامات بارزة على الطريق. ان فودة لم يكن ينتمي الى المؤسسة الحاكمة. وكان التصدي له تصدياً للفكر قبل ان يكون تصدياً لشخص، او لتيار سياسي بعينه، او لاتجاه منسوب الى السلطة. كان اغتياله يحمل معنى اغتيال الديموقراطية كآلية، ثم كان تعبيراً عن ان تقاليد مصر القائمة على التسامح لم تعد لها الكلمة العليا، وانها باتت مرفوضة من قبل جمهور صاخب غاضب، اخذ وزنه السياسي يتصاعد.

ان تصحيح مسار مصر الاقتصادي وفق ارشادات صندوق النقد والبنك الدوليين، وهو تصحيح يقوم على اطلاق الاسعار من دون ان يرافقه تحريك للأجور يتناسب معه، بل يصاحبه فقط تقليص واحياناً الغاء اوجه دعم شتى خففت من معاناة المحتاجين... ان هذا «التصحيح» للمسار الاقتصادي ليس كفيلاً باحتواء السخط والغضب، وبالذات لدى قطاعات الشباب الواسعة التي تفشت فيها البطالة، وانغلقت في وجهها فرص العمل. ثم ان الامر ربما يزداد تردياً مع تقليص الدعم الاميركي لمصر في ظل ادارة كلينتون الجديدة. وهذه مستجدات من شانها حتماً ان تنال من تسامح واعتدال المجتمع المصري، وتتركه فريسة عوامل عامة على اتساع المنطقة تؤذن هي الاخرى بقدوم مواجهة، من الجزائر غرباً الى افغانستان شرقاً، مروراً ببلدان كثيرة يحيط بعضها بمصر مباشرة.

وفي مقدمة الاسباب العامة، المتسعة لمجتمعات عالمنا المعاصر كلها، سقوط الايديولوجيات العلمانية، سواء قصدنا بذلك الايديولوجية الاشتراكية او الايديولوجية الليبيرالية الرأسمالية، او حتى الابعاد العلمانية لأيديولوجية القومية العربية، المستوحاة من عمليات الوحدة القومية التي انجزت في اوروبا في النصف الثاني من القرن الماضي، وبالذات الوحدة الايطالية على يد غاريبالدي، والالمانية على يد بسمارك، وقد انجزتا بمعزل عن اي تأثير ديني.

لقد سقطت الشيوعية التي اعتبرت في النهاية النموذج الأبرز للاشتراكية، ولم ينج من هذا السقوط الفكر الليبيرالي العلماني الغربي، فثمة شواهد على ان «العالم الاحادي القطبية» الناجم عن سقوط الشيوعية، عالم تحكمه تطلعات الاقوياء الى الهيمنة، لا التزامها بليبيرالية خليقة بأن تكون لها مصداقية لدى الفقراء والضعفاء. ان «العالم الاحادي القطبية» لم يضع حداً «للثنائية». صحيح انه قد وضع حداً «للثنائية» بين الشرق والغرب، ولكنه لم يكن نهاية «للثنائية» في كل صورها، بل لانه وضع حداً لابرز صور «الثنائية» من دون توفير الظروف الكفيلة باقامة «احادية» مقبولة من شعوب العالم اجمع. فلقد استمرت «الثنائية» في صور جديدة، اوضحها «الثنائية» بين الشمال والجنوب.

المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٣

ان الاحساس بأن «العالم الاحادي القطبية» انما هو عالم يحقق للاقوياء هيمنة على الضعفاء لا بد ان يدفع الضعفاء الى رفض «مرجعية» نظام يضفي على هيمنة الاقوياء «شرعية» ولا بد بالتالي ان يقرر نوعيات جديدة من «الثنائية» بمعنى انه لا بد ان يحفز الضعفاء على البحث عن «مرجعيات» اخرى تبرر لهم رفض خضوعهم «للنظام العالمي الجديد» وذلك بأن يؤكدوا بواسطتها هويتهم المتميزة، بل و«حقهم» في ان تكون هويتهم متميزة.

ان تمادي الاقوياء في اعتبار «نظامهم العالمي» هو الوحيد الجدير بأن يحتكم اليه الجميع، لا بد ان يطلق ردود افعال عكسية ويشجع الضعفاء على البحث عن هويات يبررون بها رفضهم هذه الهيمنة، وبالذات الهويات ذات الاصالة الاكيدة، كالهوية الدينية على سبيل المثال، وايضاً في احوال كثيرة الهوية العرقية او القومية، وعموماً، مختلف اشكال الهوية التي تقوم على «يقينية مطلقة» فضلاً عن تيسير عملية حشد الاتصال، باعتبار ان اوسع تعبئة للانصار من متطلبات اية مواجهة.

صدام والقذافي

لذلك ليس من باب المصادفة ان عصرنا الذي كثر فيه الحديث عن بروز «نظام» يتسم بصفة «العالمية» او «العولمة» هو ايضاً عصر تكاثرت فيه أوجه التشرذم والتجزئة، وتعددت فيه اسباب الانتساب الى هويات متميزة. ولا شك في ان هذا كله حافز الى اكتساب المواجهات التاريخية التي ظلت اسباب تجددها بين الحين والحين بلا تسوية نهائية، صوراً مستحدثة، ومنها المواجهة بين المسيحية والاسلام. ثم ان لاسرائيل ايضاً مصلحة في تأجيج هذا الصراع، وقد اكد رئيسها السابق حاييم هرتزوغ هذا المعنى بقوله في اكثر من مناسبة، ان مهمة اسرائيل مستقبلاً هي «حماية قيم الغرب في وجه الصحوة الاسلامية».

ثم علينا ان ندرك ان هذا البعد الثقافي الحضاري مقرون ببعد اقتصادي يتمثل في ان العالم اليهودي المسيحي هو عالم الاثرياء، وان العالم الاسلامي - باستثناء عدد من البلدان - هو عالم الفقراء، وان ثمة اسباباً للاحتكاك بين العالمين، على الاقل في ما يتعلق باطرافهما حول البحر الابيض المتوسط. فاوروبا بصدد ان تحقق اندماجها على ارضية «ليبيرالية» يكتنفها التباس، والقيم التي تحكم هذا الاندماج هي قيم «المجتمع المدني المفتوح» الذي لا يغلق ابوابه، بينما اوروبا في الحقيقة تغلق ابوابها في وجه العمالة التي تأتيها عبر البحر الابيض المتوسط من شمال افريقيا بالذات، واصبحت العمالة الوافدة من العالم العربي الاسلامي مدعاة لانبعاث اليمين المتطرف، وقوى موصوفة بالعنصرية والفاشية في اوروبا، وتمتعها بتأييد متعاظم الشأن لم يسبق له مثيل منذ دحر الفاشية في الحرب العالمية الثانية.

وليس من باب الصدفة انه في كل موقع تشتد فيه المواجهة بين العالم العربي والعالم الغربي، يتخذ الاسلام سنداً لحشد انصار كفيلين بتعزيز مركز الجانب العربي في هذه المواجهة. حتى من قبل قادة عرب اتسموا في العادة بالعلمانية، مثل صدام حسين اثناء ازمة الخليج، وكان من قبل حارب الثورة الاسلامية في ايران طوال ما يقرب من عقد من الزمان، وهو ما حاول البعض اقناع معمر القذافي باتخاذه هو الآخر اساساً لحشد الانصار في مواجهته الراهنة مع الغرب.

اننا، اذن، بصدد صدام تتعاظم اخطاره، ولا يمكن القول انه تم العثور على آليات كفيلة بالحد من هذا الصدام. حتى عملية السلام في الشرق الاوسط، وكان من المكن ان يقال عنها انها تؤذن بمحاولة من قبل الاطراف ككل لتجنب الصدام، عملية متعثرة، ومن المؤكد انها لا تحمل في طياتها قوة دفع كفيلة بامتصاص الصدام والحيلولة دون حدوثه.

ومع ذلك علينا ان نفترض، والقرن العشرون يشرف على نهايته، ان «السياسة» لم يعد مقبولاً ان تكون – مثل التراجيديا الاغريقية – شيئاً محكوماً عليه بقوة القدر ان يندفع نحو نهايته المأسوية، وليس في مقدور البشر تحاشي هذا المصير المحتوم، فكيف تجنب الصدام، وهل من سبيل لتجنبه من دون ان نمعن النظر في الاسباب العميقة المفضية الى وقوع صدامات اصلاً؟

ربما كان الجدير بتأمله في هذا الصدد ان الاساس في سقوط الايديولوجيات العلمانية كان خصوصاً «يقينيتها»، بمعنى انها عبرت في العادة عن «ابنية فكرية مغلقة» هي في نظر معتنقيها «الحق» كله، و«الصواب العلمي» كله، والمعبرة بصدق عن «حركة التاريخ»! كانت الشيوعية، في نظر الشيوعيين، تجسيداً حياً «للضرورة التاريخية»، وما زال هناك من يقول في الغرب الرأسمالي ان «الديموقراطية الليبيرالية» هي «نهاية التاريخ»، وبالتالي هي «تتويج» لحركته! بيد ان عالمنا الذي يزداد تداخلاً وتفاعلاً، ولم يعد من المكن فيه عزل جزء عن اجزائه الاخرى، يتعذر ان يتعايش فيه معاً معتنقون لعقائد يقينية يستبيحون لانفسهم «اغتيال» فكر الغير من منطلق ان اليقينية تفترض رفض حق الغير في ان يفكر بطريقة مختلفة. وكان لفولتير عبارة مأثورة: «انني لا اوافقك على رأيك، ولكني مستعد ان اموت في سبيل ان اكفل لك حق التعبير عنه».

ان الديموقراطية – على نحو ما – هي تطبيق لنظرية «النشوء والارتقاء» بالطرق السلمية الانسانية، بأسلوب يليق بالآدميين وذلك بأن يتحقق «البقاء للأصلح»، لا عن طريق الاقتتال، بل عن طريق آلية تكفل، من خلال مقارعة الرأي بالرأي، سبيل انتصار الفريق الاكثر اهلية بالفوز، لانه في النهاية الاصلح للجميع. ان الديموقراطية لا تفرض بل تفترض الايمان برأي معين. فهل باحتكامنا جميعا الى مثل هذا المفهوم نجنب نفسنا جميعاً مأساة التراجيديا الاغريقية؟ القضية جديرة بأوسع حوار ■

---

* كاتب ومفكر سياسي مصري.

جبهة ضد الارهاب ومن أجل الديمقراطية والعدالة والاستنارة

بقلم :
سعد زهران
عادل سيف النصر

ارتفع على الصعيدين الرسمي والشعبي المزيد من الاصوات تدعو الى توحيد الصفوف في جبهة تعبيء كل القوى لمكافحة الارهاب والامثلة كثيرة - اهمها ، على الصعيد الرسمي : البيان الذى وقعته شخصيات قيادية من الحزب الوطني والاحزاب المعارضة وعدد من الشخصيات التى تحتل مواقع مرموقة في الحياة العامة والمجتمع السياسي شبه الرسمي .

وعلى الصعيد الشعبي بدات بشائر تحرك نشيط في الشارع السياسي حيث تتكامل عفوية الاغلبية « الصامته » ومبادرات طلائع غير حكومية متنوعة الاتجاهات .. من امثلة ذلك

تحول جنازات ضحايا الارهاب وشهدائه الى مظاهرات حاشدة تردد الشعارات الوطنية الديموقراطية وتستنزل لعنات الله على الارهابيين ومن يحركونهم وتستحث الدولة للقيام بدور اكثر فاعلية من اجل القضاء عليهم

وتجسد النهوض الشعبي على نحو اكثر ايجابية في الاحتفال الكبير الذى اقيم في ميدان التحرير بمناسبة اعادة افتتاح مقهى وادى النيل في ٧ ابريل الحالي بمشاركة من المثقفين والكتاب والفنانين ورجال الاعمال والاف من الناس البسطاء ، وردد الجميع الاغاني والاناشيد الوطنية والشعارات الديموقراطية تتصدرها لا للارهاب نعم للديموقراطية . الدين لله والوطن للجميع .

ولاجدال في ان هذه التطورات لها دلالات ايجابية عديدة - من اهمها :

○ اتساع دائرة الوعي بخطر الارهاب الفاشي الذى يتستر بعباءة دينية زائفة . واكتشاف ابعاده وحقيقة محركيه الذين يدعمون الارهابيين بالاموال والاسلحة والدعاية في الصحف والاذاعات والشبكات التليفزيونية العالمية ، ويقدمون رموزهم باعتبارهم حكام مصر في الغد القريب .

○ وتصاعد الوعي بان الديموقراطية غاية بقدر ماهي وسيلة فالديموقراطية . بمعنى اشراك اكبر عدد من الناس في صياغة الراى العام والتاثير في صناعة القرار ، هي الوسيلة الاكثر فاعلية لتعبئة القوى لمواجهة الارهاب . وهي الوسيلة الوحيدة التى من خلالها يمكن علاج جميع الازمات وحل كافة المشكلات الاخرى بدءا من المشكلات الاقتصادية الاجتماعية ، وصولا الى ماتشكو منه الادارة الحكومية من جمود وتحكم وفساد وتسيب .

احاديث خدعة المصالحة

هذه الاتجاهات الايجابية في الوعي والحركة الشعبية هي التى دفعت الارهابيين الى الالتجاء الى تكتيك اشد خبثا وخطرا بينما هم يصعدون جرائم القتل والتدمير وسفك الدماء . فراهم يوحون الى ابواقهم في الصحافة بتحريك حديث المصالحة . بل يتحدث بعضهم بصفاقة وتنطع - امعانا في النفاق والتدليل - عن الاشتراك في الجبهة المعادية للارهاب !! وسلاحهم في ذلك هو مزيد من القتل والارهاب؟

والحق ان الراى العام الديموقراطي استقبل اخبار الوساطة (التى تناثرت في البداية كشائعات) استقبلها بين مصدق ومكذب . وتصور الاغلبية ان هذا امر يستبعد حدوثه .

فكيف تكون وساطة بين «اعداء الارهاب والمدافعين عن الديموقراطية من جانب والارهابيين واعدى اعداء الديموقراطية من جانب آخر؟! واذا تكونت جبهة حقيقية مناهضة للارهاب فضد من تناضل ان لم يكن ضد كل رموز الارهاب ومحركيه . وفي مقدمتهم هؤلاء المداهنين المنافقين الذين يقتلون الدولة والاقتصاد والوطن بيد ، بينما يمدون اليد الاخرى للمصالحة والمصافحة - والحق انها ممدودة للعبث بالعقول وكسب الوقت والاختراق الخبيث .

ولكن مهما كانت مصر بلد « النفس الطويل » وبلد «خليك مع الكذاب لحد باب الدار» فاننا في زمن التغييرات السريعة ، حيث نفس الخداع والكذب قصير فقد كشفت اخبار الايام الاخيرة انه بينما مساعي الوساطة تجرى على قدم وساق (وفي هذه الوساطة تبرز بعض الوجوه التي سبق لها البروز ايام الوساطة مع شركات سرقة الاموال : الريان والسعد والمراة الحديدية واشباههم واشياعهم ..

نقول انه بينما مساعي الوساطة تجرى على قدم وساق اذ بعاصفة الارهاب تنشط من جديد بعد ان هدات فترة بل ان الارهابيين - في اخر موجات الارهاب - عمدوا الى التصعيد ، علاوة على تكثيف عدد العمليات طالت الايدى الاثمة قائد شرطة برتبة لواء .

وعلى الجانب الاخر من الاطلنطي صعد المحركون الحقيقيون للعبة الامم عروضهم المجوجة . وضاعفوا استخدام دماهم .. فانطلق شيخ الظلام والاجرام يتجول تجوال النجوم المختالة في مختلف ولايات امريكا وكندا . يسير وفي ركابه المراسلون والمصورون والتراجمة . فلايبرح وجه شاشات التليفزيونات العالمية . طالقا من فمه كل ماعلا جوفه من شتائم سوقية ودعاوى غوغائية . مهيلا التراب على تاريخنا العريق . مشوها الصورة المشرقة التي لمصر عبر العصور وعبر الدول والقارات .. ومقدما نفسه - في نفس الوقت - على انه - هو وزمرته الاثمة - الوحيد القادر على حماية مصالح امريكا والغرب في هذه المنطقة من العالم . باعتباره الاقدر على تحريك قوى القتل والتخريب والظلام .

مبادىء يتعين التمسك بها

ان الامر جد . لايحتمل المزيد من التجارب المريرة مع جماعات الارهاب التي سبق ان حنثت بالف وعد وخانت الف عهد والزمن الذى نحن فيه زمن التغيرات السريعة فلايحتمل الموقف الا الوضوح والحسم .

فقد ان الاوان لان تتحقق القوى الديموقراطية الوطنية ، مرة والى الابد ، ان اية جبهة يرجى منها خير لهذا الوطن لايمكن ان تضم في صفوفها ممثلين عن جماعة (هي في حقيقتها حزب ديني غير قانوني) تجعل اعضاءها يقسمون على المسدس في مراسم الاحتفال بالانضمام اليها .

[انظر ماورد في مذكرات خالد محيي الدين عن خبرته مع هذه الجماعة]..

هذه الجماعة التي - على مدى عمرها الذى امتد عشرات السنين - ظلت دائما على صلة بكل القوى الاجنبية التي لاتريد بوطننا الا شرا (انظر مذكرات علي العشماوى وهو احد قطابها التي تنشر حلقاتها في مجلة المصور منذ اسابيع]

هذه الجماعة التي انتهزت فرصة مقاومة الشعب الافغاني للاحتلال السوفيتي السابق فارسلت الالاف من اعضائها ومريديها بدعوة المشاركة في تحريره ، بينما هم في الحقيقة مبعوثون ليتدربوا على اعمال القتل والتخريب هناك . وليعودوا عبر ايران والسودان ليكونوا جلادين لمواطنيهم ومخربين لاوطانهم في كل ارجاء العالم العربي الاسلامي .

- هذه الجماعة التي خرج من تحت عباءتها كل جماعات الارهاب الاخرى التي تعد الان بالعشرات والتي لاخلاف بينهم وبين الجماعة الام الا على ايهما يتفوق على الاخر في القدرة على تنفيذ مخططات الموت والتخريب والظلام .

ان التجارب التاريخية المتكررة للقوى الوطنية الديموقراطية على مدى اكثر من نصف قرن تؤكد ضرورة التمسك بالمبدا الدستورى القانوني القائل بان لامكان في مصر لاحزاب دينية ولامكان في اى جبهة وطنية ديموقراطية لجماعات الارهاب التي لاهدف لها الا القضاء على اى امل لشعبنا في مواصلة نضاله من اجل توسيع هامش الديموقراطية الراهن ، وصولا الى مجتمع ديموقراطي مزدهر . ولا عمل له الازعزعة امن المواطنين وقتل الابرياء وقطع الارزاق .

- صحيح ان الارهابيين لاتكتمل اهدافهم الا بعمل ارهابي انقلابي دموى شامل على النطاق القومي . يقفزون عبره (لاقدر الله) على كراسي الحكم فيسوقون الوطن الى مصير مظلم كالذى آل اليه السودان الجائع الممزق المنكوب . ولكن الذين يحركون رؤوس الارهابيين ويمولونهم ويروجون لهم في تليفزيونات العالم يعرفون انهم - حتى وان عجزوا عن انجاز انقلاب فاشستي كامل - فان جرائمهم مطلوبة

لاستنزاف قوى الامة وموارد الدولة ، والابقاء على مصر خائفة ، ضعيفة مستنزفة ، ومن ثم يسهل على الخصوم ابتزازها وابتزاز كل العرب معا

فمصر هي قلب العالم العربي وقلعته الواقية التي لا قوة للعرب الا بقوتها ولا استقرار وازدهار لهم الابازدهارها واستقرارها .

ان الارهابيين الذين يتسترون بستار الدين ، الدين منهم براء هم سلاح الخصوم الذين سبق ان جرب في لبنان فدمرها . وفي السودان فمزقها ودفعها الى المجاعة ، وساق الجزائر الى مشارف الحرب الاهلية .

ومرة اخرى ..

لامكان في مصر للاحزاب الدينية

ولامكان في الجبهة الديموقراطية الوطنية لاعداء الديموقراطية الدائمين ، المتامرين على سلامة الوطن وامنه ومستقبله .

ولامستقبل لهذه الجبهة الا بان يكون لها نشاط متعاظم بين الجماهير الشعبية تحول الاغلبية الصامتة الى اغلبية غير صامتة بل الى اغلبية قادرة على التعبير والتغيير ، قادرة بالوصول بمصر الى بر الديموقراطية والامن ومجتمع الوفرة والعدالة . والتعفف والاستنارة .

وللتأسلم أسباب ..

.. هل هى مجرد مصادفة ؟ انه مع ارتفاع موج التطرف.، ومع تصاعد هجمات الارهاب ، يصبح « التاسلم » او التمسح بالاسلام سبيلا لكثير من الادعياء ، وغير الاسوياء ، وبهدف تحقيق ما يمكن وصفه بانه مغنم شخصى يكون التمسح بالاسلام سبيلا اليه ، والتاسلم مفتاح التنعم به .. حلالا كان ام حراما ، بل هو على الارجح تنعم بما هو حرام ..

وحتى في امريكا يكون « التاسلم » سبيلا للاثراء ، وتمتلىء صحف امريكية واوروبية باحدث انماط النصب المتاسلم ففى الارجنتين ظهر وبشكل برىء المظهر ، وفى ظل خيمة متسعة من الدعاية المنظمة بنك اسمـه « بنك بان اميركان الاسلامي » ومارس البنك نشاطا واسعا ، واستولى على اموال كثيرة ثم « فص ملح وذاب » . وابتداء من الصيف الماضى بدات الشرطة البريطانية والمباحث الفيدرالية الامريكية تحقيقات سرية حول هوية البنك وانشطته .

وقد بدا التحقيق عندما تقدم رجل اعمال بريطاني بمستندات مصرفية منسوبة لهذا البنك . وعندما حاول رجل الاعمال استرداد مال من اموال اكتشف ان عنوان البنك في بيونس ايرس وهمي .

وبالتحقيق اكتشف ان البنك قد نجح في وضع اسمه عن طريق التدليس في سجل البنوك الدولى طبعة ١٩٩٢ مؤكدا ان له فرعا في مدينة دالاس بولاية تكساس . وان راسماله ٢٨٦ مليون دولار . (الحياة - ٢٢ - ٢ - ١٩٩٣)

وفور بدا التحقيق تكشفت فضيحة مصرفية جديدة . فالعناوين وهمية والارقام وهمية والانشطة يغلفها تحايل واضح . تحايل ونصب لم يجد ايسر من « التاسلم » ليستر به نفسه حتى في بيونس ايرس وفي امريكا ..

● الست المدرسة

هل تذكرونها ؟ انها السيدة « ثريا » المدرسة بمدرسة قليوب الاعدادية . والتى تفجرت بسببها مسالة قليوب الشهيرة . انها المدرسة التى اذاعت على تلميذاتها شرائط تحض على الفتنة الطائفية . والتى امر وزير التعليم بعقابها بالنقل الى قنا .

هل تذكرون هذه المدرسة ؟ وهل تعرفون ماذا حدث لها ؟

سانقل لكم خبرا منشورا في جريدة الحقيقة المتاسلمة « تلقت ثريا بدير مدرسة قليوب عرضا للعمل كمدرسة لغة عربية في المدرسة التى كانت تعمل بها في السعودية . وعادت بعد وفاة زوجها ! ! وتمضى « الحقيقة » قائلة « وكان وزير التعليم قد احال المدرسة للتحقيق . وامر بنقلها الى محافظة قنا بدعوى انها تحرض طالبات المدرسة على اثارة الفتنة الطائفية . ورفض النظر في الالتماس الذى تقدمت به لالغاء النقل التعسفى الصادر ضدها » (الحقيقة - ٢٠ - ٣ - ١٩٩٣)

فقط اريد ان اذكركم ..

بان السيدة المدرسة قد اعترفت في التحقيق الادارى الذى اجرى معها بان الشريط المشحون بالفتنة الطائفية قد وصلها من « السعودية » .

ويبقى للتساؤل : لماذا هذا الحماس السعودى . يرسلون لها شرائط تحض على التفريق وتمزيق الوطن . ثم عندما تعاقب يرسلون لها عقد عمل . فهل هى مكافاة ؟ ام هو تحريض للمدرسين والمدرسات من امثالها .. تطرف .. تاسلم . ونحن جاهزون بعقد عمل في السعودية يحلم به كل مدرس او مدرسة ؟

وثمه تساؤل اخير : هل تعرفتم الان على احد مصادر التطرف . والفتنة وما يترتب عليهما من ارهاب ؟

● سمعت

يتردد في اوساط المثقفين والمهنيين ان تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن ميزانية نقابة المحامين (بعد ان سيطر التيار المتاسلم عليها) تقرير مثير للشجن والحسرة . فهو ملىء بالمخالفات المالية الصارخة .

واعتقد ان من حقنا جميعا ان نعرف ما يتضمنه هذا التقرير . كل المهنيين في مصر . في اى نقابة كانوا من حقهم ان يعرفوا حقيقة ما فعله المتاسلمون بنقابة المحامين واموالها .

والى ان نعرف .. سننتظر .



د . رفعت السعيد

● وسمعت ايضا

من مر منكم في الطريق الصحراوى الى الاسكندرية يشاهد قصرين مذهلين في فخامتهما والانفاق الباذخ عليهما . ويروى الناس - البعض في تهكم والبعض في تساؤل مندهش - انهما لداعية اسلامى كبير . لم يكن يمتلك سوى ما يقوله للناس في مجال الدعوة الاسلامية .. وبه اقتنى كل ذلك واكثر منه .. ارايتم كم هو ثمن التاسلم ؟

○ والان فقط

اخيرا .. وبعد ان وقعت الفاس في الراس . وبعد ان اصبح الجرح الارهابى الغائر غائرا في جسد مصر . بدات بوادر فهم حقيقى لطبيعة واعماق المشكلة .

وفي تصريحات مسئولة لمسئولين كبار بدانا نقرا عن البعد الاجتماعى والاقتصادى لظاهرة التطرف . وبدانا نسمع عن اقتناع بان « الارهاب » هو ثمرة مريرة لمناخ عام شديد المرارة .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢١ ابريل ١٩٩٣

وشديد الكآبة . مناخ علم يصنعه تعليم متخلف ويزداد تخلفا . وتسلل متطرف الى مدارسنا ومناهجنا واجهزتنا التعليمية . ويصنعه اعلام يمالىء التطرف ويفسح له الف باب كي يطل منه فيفسد فى الناس افكارهم ومعتقداتهم ووطنيتهم .

الان فقط .. وبعد ان اصبح الارهاب والتطرف والفتنة الطائفية تناوش مصرية المصريين . بل وتطارد فيهم روح التوحد الوطنى . وتصيب وطنيتهم بالصدأ والتاكل . الان فقط قلتم ما قلناه منذ البداية .

والقول بداية حسنة فهل نتواصل معا حتى نطارد الارهاب فعلا . ونطرده بعيدا عن وجداننا وعن وطننا . والقول بداية حسنة فهل سيتلوها عمل حقيقى ؟ عمل يطهر المدرسة من مناهج . واساليب تدريس متطرفة . عمل يخلص الاعلام مما يسوده من ارهاب فكرى . يفرض علينا ان تتسلل الى بيوتنا افكار متطرفة . تعلم اولادنا ما يقودهم الى ايدى الارهابيين بل ما يحولهم الى ارهابيين .

هل آن الاوان ان نفعل .. بعد هذا الدرس المرير .. المرير .

● والان فقط ايضا

الان وقد بدات حركة جماهيرية . او بالدقة بدايات حركة جماهيرية فى مواجهة الارهاب . الان وبعد النداء القومي ضد الارهاب الذى عبر عن نبض مصر ووجدانها . وبعد عدد من المؤتمرات الجماهيرية . وبعد ان قبلت الجماهير تحدى الارهاب لها واحتفلت - فى مواجهته - بافتتاح مقهى وادى النيل .. الان يمكننا ان نقول ان معركة مصر ضد الارهاب يمكنها ان تحسم لصالح الوطن ..

فقط نتواصل : ولا نتوقف .

فقط نحرك مصر . كل مصر . ضد الارهاب . ساعتها سيبدو الارهاب ضئيلا جدا . وساعتها ايضا سيمكن القضاء عليه .

● حكمة مصرية ..

ساروى لكم عبارة جميلا ومصرية . تميز بها ذلك الرجل الذى اسمته مصر يوما « استاذ الجيل » و « فيلسوف الجيل » الاستاذ احمد لطفى السيد ..

استمعوا معي : « حسب المسلمين والاقباط تفرقا وهم جسم امة واحدة . انهم لا يجمعهم فى الصلاة معبد واحد . وانهم لا يتصاهرون . فما بالنا نتصدى لتجسيم هذه الفروق التى لا تضر . ونضيف اليها فروقا تستهدف جامعتنا القومية ؟

ان اليهودية والنصرانية والاسلام اديان توحيد . لا خوف على امة دانت بها جميعا . اذا تاصل الاعتقاد الصحيح فى نفوس الافراد . وانتبذ التعصب والخلاف مكانا قصيا . على المنفعة تكونت الامم وانقسمت الاوطان . فهل منا من يقول ان قبطيا يفضل منفعته على منفعة مصر ؟ وهل منا من يقول بان مسلما مصريا يفضل منفعته على منفعة مصر . لقد نزلت الاديان لمنفعة الناس فلا يحل لنا ان نجعلها تناقض هذه المنفعة . بل يجب علينا ان نوفق بينها ما استطعنا الى ذلك سبيلا . وإنا اذا اردنا لمستطيعون »

واضيف : نعم إنا اذا اردنا لمستطيعون .

فهل نريد ؟

هذا هو السؤال .. فهل من اجابة ؟

والى لقاء .

توحيد الجهود ضد الإرهاب

حسين عبدالرازق

لم يعد هناك أحد أيا كان موقفه السياسى أو موقعه فى المجتمع،يستطيع تجاهل هذا الطوفان الذى يوشك أن يقتل الأخضر واليابس فى مصر،وأعنى به الإرهاب المتستر بالدين.فأحداث الأسابيع الأخيرة،تقول أن موجة الإرهاب تزداد عنفا وتخبطا ،وتضرب فى اتجاهات أربعة. .اغتيال وقتل ضابط وجنود الشرطة- إلقاء القنابل وإطلاق النار على السياح الأجانب- الإعداد لاغتيال عدد من الشخصيات من بينها طبقا لمصادر الأمن« نجيب محفوظ- أحمد عبد المعطى حجازى- أنيس منصور- عبد العظيم رمضان- محمد عبد المنعم مراد- ابراهيم نافع- محمود التهامى - غالى شكرى- رفعت السعيد-مرسى عطا الله- عادل حمودة...»- ثم القتل للقتل لإرهاب الكافة كما حدث فى جريمة قهوة «وادى النيل» بميدان التحرير.

وتؤكد هذه الأحداث ماسبق أن أعلنه وزير الداخلية فى ٧ ديسمبر الماضى من أن أهداف هذه الجماعات الإرهابية تتركز فى ٣ أهداف:

- ضرب المصالح الإقتصادية للدولة.
- خلق حالة من التوتر الطائفى لإحداث فتنة طائفية وتمزيق الوحدة الوطنية.
- إرهاب رجال الشرطة وتعويق أدائهم ،وإهدار ثقة الجماهير فى قدرة الدولة على حماية الأمن والاستقرار.

وهى أهداف تصب جميعا فى هدف أساسى ،وهو استيلاء هذه الجماعات على السلطة فى النهاية لتقيم دولة العنف والإرهاب المطلق تحت ستار الدولة الدينية (الإسلامية).

وقد أبرزت سلسلة العمليات الإرهابية الأخيرة،والمواجهات الأمنية بين هذه الجهات والشرطة،عاملين هامين فى فهم هذه الظاهرة والتعامل معها.

فإذا كان صحيحا أن أسباب تصاعد الإرهاب المتستر بالدين تنبع من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التى سادت المجتمع فى ظل سلطة مايو وسياسات الانفتاح والتبعية والفساد ،،فليس معنى هذا عدم وجود أسباب وعوامل خارجية.

فطبقا لما نشر وأذيع فى الأيام الأخيرة ،فإن قوات الأمن التى ألقت القبض على « عبد المنعم جمال الدين» واتهمته بأنه الناطق الرسمى باسم تنظيم الجهاد ،عثرت فى مكان اختفائه بالجيزة على جهاز كمبيوتر ومعه ١٥ ملف تحتوى أسماء «دول عربية وأجنبية تمد التنظيم بالمال والسلاح»

كما عثرت مع ٢٠ من المتهمين على «محررات خطية عبارة عن تكليفات صادرة من قيادة التنظيمات المتطرفة فى بيشاور وأفغانستان إلى كوادرها فى الداخل للبدء فورا فى عمليات تصفية قيادات الأمن والشخصيات العامة لإثارة الفتن فى البلاد..» وتشير التحقيقات والمضبوطات إلى أن« إيران-والسودان وباكستان

وأفغانستان» تقوم بدعم هذه الجماعات،بعد أن كان الدور الرئيسي في السابق من نصيب السعودية.وتقول مصادر الأمن المصرية أن إيران رصدت ٥٠٠ مليون دولار لتمويل وتدريب الجماعات الإرهابية المتسترة بالدين.

أما العامل الثاني فهو ظاهرة «العائدون من أفغانستان» ودورهم الأساسي في تفشي ظاهرة الإرهاب في مصر.فكما هو معروف فقد سافر حوالي ٨٠٠٠ شاب مصري من الجماعات الإسلامية للمشاركة في الحرب التي كانت تمولها المخابرات الأمريكية والسعودية وباكستان ضد نظام كابول في أفغانستان.وقد سافر هؤلاء بمعرفة الحكومة وتشجيعها وإشرافها.

وهناك - في بيشاور بباكستان- تلقوا تدريبا عسكريا على يد خبراء من المخابرات المركزية،وشاركوا في عمليات قتل واغتيال إرهابية ضد سكان «كابول والمدن التي كانت تحت سيطرة النظام القائم آنئذ.وكانوا أيضا يتلقون مرتبات مجزية بالعملة الصعبة.

وبعد سقوط نظام كابول واستيلاء جماعات (المجاهدين) على السلطة وانفجار صراع دموي بينهم، عاد هؤلاء بطرق مختلفة إلى مصر،متأثرين بالدعوات الدينية الخاطئة التي كانت سائدة بين جماعات المجاهدين،وليواجهوا البطالةوالعجز عن كسب عيشهم،وليصبحوا بعد ذلك عنصرا أساسيا في ظاهرة الإرهاب.

ولايمكن فصل تصاعد ظاهرة الإرهاب عن ظاهرة التطرف الديني،وبعبارة أصح ظاهرة التفسير الخاطيء والإرهابي للدين والذي تمارسه جماعات سياسية تتستر بالدين، وأجهزة رسمية في الدولة،ترفع شعار الدولة الدينية (الإسلامية)،فهذا الموقف هو الوجه الآخر للعملة ،الذي يمهد الأرض للإرهاب الفعلي،ويغذي هذه الجماعات بهذا الجيش من الإرهابيين.فالذين يكفرون المخالفين لهم في الرأي،ويرفضون الديمقراطية وحق البشر في التشريع،ويقفون ضد العلمانية مطالبين بدولة إسلامية(دينية) ويروجون لمقولة جماعة المسلمين،ويعادون المرأة ،ويطابقون بين جماعتهم والإسلام، فمن يخرج عليهم أو يعارضهم ،خارج عن الإسلام ،ومن يقسمون الوطن إلى مسلمين وأقباط ويثيرون الفتنة الطائفية (كما حدث في مدرسة البنات بقليوب)،إنما في واقع الأمر يحرثون الأرض للإرهاب والإرهابيين.

إن المدى الذي وصلت إليه ظاهرة هذا الإرهاب الأسود تفرض على كل القوى والأحزاب والنقابات ضرورة المواجهة والتصدي لحصار هذه الظاهرة واجتثاث مسبباتها .فالأمر لم يعد يحتمل أنصاف الحلول أو المواقف المائعة.

لقد تكررت مرات عديدة دعوات هنا وهناك لتنسيق الجهود بين كل الأحزاب والقوى الرافضة لهذا الإرهاب المتستر بالدين وهناك بالفعل قوى عديدة تسعى بكل قوة للتصدي لهذا الخطر الجامع. ولكن الحكم - والذي يواجه خطر هذا الإرهاب ربما أكثر من غيره- مازال مصرا على الاستمرار في سياساته الاقتصادية والاجتماعية وممارساته القمعية التي تساعد على إنتشار ظاهرة الإرهاب وفي الأسابيع الأخيرة ،وفي ذروة تصاعد الإرهاب،وتصاعد الدعوة لمواجهته بين الأحزاب والقوى السياسية أقدم الحكم بغباء شديد على سلسلة من الإجراءات تؤدي - شئنا أم أبينا- إلي جذب الأنظار بعيدا عن ظاهرة الإرهاب،والانشغال عن مواجهتها بقضايا أخرى تمس حياة الناس مباشرة.

* تقرر بيع ١٧ شركة من شركات القطاع العام قبل نهاية شهر يونيه القادم وبأسعار لاتتجاوز ٢٥٪ من القيمة الحقيقية للشركات المعروضة للبيع.وصاحب هذه العملية من تصرفات مريبة تثير الشك في وجود صفقات وعمولات ورشاوى لبيعها لجهات بعينها- أجنبية فى الغالب- ومايترتب على ذلك من طرد آلاف العاملين إلى الشارع..دفع بالأحزاب والقوى السياسية لتركيز جهودها

لمحاولة وقف هذه الجريمة.بل أن البعض فسر طرح الحكومة لعشر مشروعات سياحية للبيع ضمن ١٧ مشروعا معروضة حتى يونيه القادم،بأن الحكومة وقتت البيع مع ضرب الجماعات الإرهابية للسياحة لتبرر بيعها لهذه الفنادق والشركات السياسية بأسعار بخثة بحجة ضعف السياحة، كغطاء للصفقات المريبة والعمولات والفساد فى عملية البيع.

* وقدمت الحكومة بما تكشف من تورط عدد من قيادات الشرطة وواحد من كبار المسئولين فى مؤسسة الرئاسة،وعدد من القضاة فى قضية فساد وانحراف خلقية،مع إمرأة يقال أن هناك شكا فى وجود علاقة لها بأجهزة مخابرات أجنبية،.قدمت دليلا جديدا على فساد الحكم وانحلاله،تستطيع الجماعات الإرهابية استغلاله فى الترويج لجرائمها.

* وشنت الحكومة حملة ضد الديمقراطية بقانونها الجديد الموحد للنقابات ،وتخوض الآن جموع المهنيين- فى كل النقابات- معركة ضارية ضد هذا القانون المعادي للديمقراطية واستغلال النقابات.

ويتصدر تيار الإسلام السياسى فى بعض النقابات المقاومة لهذا القانون ليكسبوا لهم- وللتطرف الديني- أرضيةجديدة فى المجتمع.

* ثم يعلن أمين الحزب الوطنى ونائب رئيس الوزراء عن سوق شرق أوسطية مع إسرائيل..متحديا بذلك المشاعر الوطنية للشعب المصرى،والمصالح الوطنية والقومية.

* وتواصل الحكومة تدخلاتها فى الأحزاب السياسية ومؤامراتها لشق صفوفها والتلاعب بها وبصحفها عبر لجنة الأحزاب.

وهنا يقفز السؤال.. الكبير كيف توحد الأحزاب والقوى السياسية والنقابية جهودها لمواجهة الإرهاب وظاهر التفسير المتطرف والإرهابي للدين ..فى ظل هذه الهجمة الحكومية المستمرة والمتصاعدة على مصالح الناس والوطن وعلى الأحزاب والنقابات.

إن توحيد الجهود ضد الإرهاب يتطلب أن توقف الدولة هذه السياسات وتعتمد سياسات أخرى تقوم على حماية الاقتصاد الوطنى وفتح الباب أمام إصلاح ديمقراطى،ومواجهة حقيقية للأزمة الاقتصادية وتدنى مستوى المعيشة..ووقف حرب الاستنزاف ضد الأحزاب والنقابات.

المصدر : اليسار

التاريخ : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر

نصف انتصار ونصف هزيمة..

حصاد الحملة الديمقراطية

مدحت الزاهد

ماهو الحصاد الراهن للمواجهة التي دارت، ولازالت دائرة بين القوى الديمقراطية وتيارات الاسلام السياسي وبين الحكم حول قضايا الخلاف الخاصة بتقييد نشاط الاحزاب، ثم تقييد نشاط النقابات، مع ظهور اتجاه لاغلاق بعض الصحف وعسكرة القضاء، فيما اطلق عليه ضرورات المعركة ضد الارهاب.

هذا هو السؤال الذي يمكن التقاطه من غبار المواجهات الساخنة التي دارت طيلة الشهر الماضي، وما سبقه، وان كانت الاجابة عليه، تقتضي الاجابة على ثلاثة اسئلة أخرى خاصة بتوقيت الحملة وساعاتها وحدودها..

والسؤال المتعلق بالتوقيت يثير الانتباه بشدة، فالتوقيت، وان ارتبط، بانتخابات بعض النقابات المهنية، ومخاوف الحكم من ان يضيف الإخوان جديدا إلى رصيدهم، بعد نقابة المحامين، الا انه ارتبط بواقعة أخرى، اكثر اهمية ، تتعلق بضراوة المواجهة بين اجهزة الامن والجماعة الاسلامية، التي التصق بها اسم "الجهاد" واكتسب حق المواطنة.

ومع ان النظام ، قد حاول الاستفادة من بعض دروس ازمة سبتمبر، فكان هدفه المعلن للهجوم هو تيارات الاسلام السياسي بجناحيها "الاخواني" والجهادي دون تيارات المعارضة المدنية الأخرى، إلا ان توجيه الضربة للاخوان في مواقع نفوذهم الجديدة، أي النقابات وبعض مساحات المظلة الشرعية"، اكسب المواجهة طابعا ديمقراطيا عاما، لان القانون الذي صدر مستهدفا تقييد التفوق الاخواني في النقابات باجراءات ادارية تفتح الباب لاحتكار حكومي بذريعة تصفية

توقف الهجوم ارتبط بتقدير أمني بتصفية الإرهاب

مطلوب من حزب العمل وجريدة الشعب التهدئة ورأس عادل حسين.

الاحتكار الاخواني، اثار موجات احتجاج واسعة، خاصة وان الامر لم يعرض على الجمعيات العمومية للنقابات، ولم يرتبط باصلاح سياسي وانتخابي شامل يحرك "الأغلبية الغائبة"المنقضة بسبب ضيق هامش الحريات، لاثقلة الاجراءات الادارية!

وكانت النتيجة ان القانون قد اضاف الى مناخ التوتر مادة ملتهبة جديدة، واتسعت دائرة المواجهات كثيرا ولم تعد قاصرة على عمليات العنف المتبادل بين اجهزة الامن والجماعة الاسلامية بعد ان دخلت القوى الديمقراطية المواجهة التي تجري على الطرف الاخر، عن قناعة بأن التطورات الاخيرة وضعت تجربة التعددية في مهب الريح، وحملت مخاطر تحجيم مؤسسات المجتمع وصولا لعسكرة الحياة السياسية، ولاطلاق تداول الاحتكار "بدلا من تداول السلطة"

وهكذا ، وفي لحظة واحدة، بدا ان الوضع كله متوترا يقترب من نقطة الغليان.. قنابل ورصاص ومدافع وعبوات ناسفة وانفجارات وقتلى وجرحى في طرف من ساحة المواجهة.. واعتصامات ومسيرات واضرابات ومؤتمرات وصرخات احتجاج، في طرف أخر.

من هنا ثار السؤال حول التوقيت، وكان السؤال منطقيا حتى لو صح تقدير الامن بوجود حبل سري يربط مختلف تيارات الاسلام السياسي، لان الحملة سارت في اكثر من اتجاه، ومست قضايا الحريات السياسية والنقابية، فبعد التعديلات على قانون الاحزاب، صدرت التعديلات على قانون النقابات بهدف التقييد لا المترطة.ولا بد ان هذا السؤال الخاص بالتوقيت كان مطروحا على جدول اعمال صانع القرار مما يشير الى ان ترجيح اتجاه انصار" الهجوم الآن" قد ارتبط بتقديرات للوضع الامني، تتفق مع ما ادلى به اللواء محمد عبد الحليم موسى، وزير الداخلية، من تصريحات أكد أن الإرهاب يلفظ الان انفاسه الاخيرة" وذلك بعد لحظة تراجع قصيرة، إثر سلسلة من

**

سر التحول في موقف الكتلة الإخوانية بعد إنذارات مبارك لماذا تصدرت نقابة المهندسين حركة المقاومة؟ ولماذا انتقلت إلى الصحفيين

الضربات الامنية طالت بعض عناصر الجماعة الاسلامية.. غير أنه سرعان ما اعقب التصريح حادث انفجار مقهى وادى النيل ثم مصرع مقدم ديروط وطفله وحراس كنيسة الاخرة فى اسوان وتفجير استراحة شرطة الطاقة بالمدينة، والهجوم عن نقطة شرطة فى سوهاج، وحرق كنيسة فى القليوبية، واحداث اخرى فى امبابة، كشفت جميعا عن ان المواجهات بين الامن والجماعة، قد اتسع على العكس، نطاقها.. وأن عناصر الجماعة تبدى حيوية، وهى تلتقط انفاسها الاخيرة اكبر بكثير مما كانت تبديه وهى فى عنفوان صحتها! فى اشارة واضحة لان هذه المواجهة تأخذ شكل حرب استنزاف لايمكن حسمها بمنطق الضربة القاضية، لان حركة التنظيمات المسلحة لتيارات الاسلام السياسى تجاوزت مرحلة تنظيم التحرير لصالح سرية او التكفير والهجرة لشكرى مصطفى، والتى كان من الممكن تصفيتها فى ضربه..

واصبحت تنهل الان من رافد اجتماعى لكتلة المحبطين والمهمشين والقابعين تحت خط الفقر، وهذا الرافد يمد الحركة الجهادية بمدد جديد، يعوض اثر ضربات الوقاية والاجهاض.. فهذا الرافد الاجتماعى يفرز الارهاب مثلما تفرز الكبد الصفراء.

فى واقع الامر يبدو ان توقيت واتجاه ومدى الضربة لم يرتبط فقط بتقديرات امنية لامكانية الحسم السريع مع التيارات الجهادية، بل ارتبط ايضا بتقديرات تهون من شأن المقاومة المتدفقة مع توجيه الحملة الى النقابات، وكاد الامر ، مع تعاظم حركة الاحتجاج، ينفلت ، لولا أنذارات" وجهها الرئيس مبارك من ثكنة عسكرية بضرورة وقف حركة"العصيان" فى النقابات، وهى انذارات، أعادت الى الاذهان، تصريحاته، فى مناسبة سابقة، عن "البديل المروع" فيما لو استمرت حركة التضامن مع الجندى المصرى سليمان خاطر، الذى اطلق الرصاص على اسرائيلين دخلوا موقعه، فى راس برقة.

ولان التوقيت ارتبط بتقدير امنى خاطئ، ولان ساحات المواجهة كانت واسعة لم تشمل تيارات الاسلام السياسى فى تنظيماتها الخاصة، بل فى مواقع نفوذها، فإن ذلك انعكس على شكل المواجهة وحدودها فى اكثر من اتجاه، ودفع الاطراف الرئيسية فى الصراع، الى محاولة الالتقاء عند نقطة وسط، مكتفية بنصف انتصار ونصف هزيمة!! فمع تعاظم حركة الاحتجاج، فى وقت جذبت فيه المواجهة ضد الارهاب طاقات جهاز الامن، تواترت الانباء عن اعلان الطوارئ فى المنطقة المركزية، عززها توجيه انذارات الرئيس أثناء زياراته الميدانية للجيش، وبالتالى اصبح شكل الحملة مختلفا فيما لو استمر تصاعد حركة الاحتجاج فى النقابات..

اما الكتلة الاخوانية فى النقابات التى طرحت فى البداية شكلا ساخنا للمواجهة، فقد تراجعت الى خطوط دفاع جديدة، نقلت المواجهة الى ساحات القضاء.. وهذا ماحدث بالضبط فى موقع التمرد الرئيسى اى نقابة المهندسين، التى طرحت شعار اجراء الانتخابات بالقانون القديم وفى التاريخ القديم وعززته باضرابات واعتصامات ومسيرات، ثم عادت لتعلن تأجيل الانتخابات، الى ان يحسم القضاء فى النزاع..

وهذه الصورة نفسها تكررت بظلال وتلاوين أخرى، فى مواقع النفوذ الأخوانى فى باقى النقابات،

حيث هدأت حركة الاعتصامات والاضرابات ومؤتمرات التنديد..

وتفس هذا الحل الوسط هو الذى تحقق بالنسبة لحزب العمل وجريدة الشعب، بعد مؤتمر احمد مجاهد، حيث مالت الشعب الى نوع من التهدئة لتحاول ان تفلت به من العاصفة، بينما لم تعقد لجنة شئون الاحزاب اجتماعها المترقب لاعتماد نتائج مؤتمر مجاهد، مثلما اعتمدت نتائج مؤتمر اللواء عبد الله رشدى، فى حزب مصر الفتاة، فيما سربت بعض الاجهزة أنباء عن مشروع بتعديلات على قانون الاحزاب،

**

أنصار «الهجوم الآن» يتبعون سياسة «حافة الهاوية»

**

يطلق يد لجنة الاحزاب فى الغاء وتجميد نشاط الاحزاب الحائزة على الرخصة الادارية..

وتشير بعض المصادر الى ان راس"عادل حسين، رئيس تحرير الشعب، قد اصبحت مطلوبة، لتأكيد التحول فى وجهه الجريدة.

ضغوط

* ومهما يكن من أمر،بأن هذا الحل الوسط على طريقة نصف انتصار ونصف هزيمة ممكنا بسبب عدة اعتبارات:

* إن القوى الديمقراطية دخلت ساحة المواجهة دفاعا عن الحريات النقابية والسياسية،ووسعت من نطاق المقاومة ضد الهجمة التى استهدفتها ،باعتبار أن الحريات هى سياج المجتمع ضد الإرهاب.

* إن اختيار « البديل المروع» كان اختيارا اضطراريا للنظام،ولم يكن اختيارا سهلا، وبالتالى بدا الاستعداد واضحا للقبول بنصف تراجع،على الأقل فى هذه الجولة.

* **إن الكتل الإخوانية التقطت جدية الإنذار واستجابت له بتخفيض حركة الاحتجاج ،فى مواقع نفوذها،وأن** واصلت إعلان رفضها للقانون

التحول

والبيان الصادر عن مجلس نقابة المهندسين ،والذى أكد التزام النقابة بالشرعية والقانون،وقرر تأجيل الانتخابات ،كان المؤشر الأكبر على هذا التحول،والبيان نفسه ،اعترف بهذا التحول وفسره ،بالإنذارات ذات الطابع العكسرى،والتهديدات الصادرة من النظام باستخدام القوة المسلحة،بل أشار البيان إلى أن الرغبة فى تفويت الفرصة على المقامرين السياسيين الذين قد يدفعون البلاد إلى دائرة من الفوضى،هى التى دفعت مجلس النقابة الى التراجع عن قراره بإجراء الانتخابات بالقانون القديم،وفى الموعد السابق تحديده.

وكانت الجمعية العمومية التى دعا إليها مجلس النقابة فى ٥ مارس الماضى هى علامة هذا التحول، فى نقل المواجهة من ساحاتها الساخنة إلى دوائر القضاء، فالجمعية العمومية لم تتخذ قرارات بمواصلة حركة الإضرابات والاعتصامات حتى يتم التراجع عن القانون،ولم يعرض عليها إجراءات تنفيذ القرار السابق الخاص بشطب اعضاء مجلس الشعب المهندسين المؤيدين للقانون من جداول القيد فى النقابة،ولم تفتح الباب للترشيح لانتخابات النقيب بعد أن سحبت جمعية سابقة الثقة من المهندس حسب الله الكفراوى،ولم تجدد طلب سحب الثقة منه تحوطا من الطعن القضائى الذى تقدم به المهندس عصام راضى ضد قرار الجمعية الطارئة لخروجها عن جدول الأعمال المعلن، ورغم أنها وافقت على قرارات الجمعية الطارئة ،إلا أنها أضافت فى مجلس النقابة دون أن يوضح القرار أن النقيب لم يعد جزءا من كيان المجلس،وحتى عندما أشارت بعض الصحف

إلى ان جمعية ٥مارس قد سحبت الثقة من الكفراوى سارع المهندس أحمد مازن وكيل النيابة بتكذيب صدور مثل هذا القرار..كما أن المجلس لم يخصص ميكرفونات فى جانب من القائمة للهتافات،مثلما فعل فى الجمعيات السابقة..وكلها علامات على أن جمعية ٥مارس كانت نقطة التحول فى المواجهة.

ومع أن الاتهام قد وجه لنقابة المهندسين بالذات،التى لعبت دور رأس الحربة ،فى مقاومة القانون،بأنها تقود حركة «عصيان مدنى» برفض الامتثال لقوانين صادرة عن السلطة التشريعية،إلا أن كان للمجلس تقدير يبرر موقفه السابق،وهو أن اجراءات الترشيح فى نقابة المهندسين كانت قد انتهت قبل إقرار القانون ممايوجب استكمالها على أساس القانون السابق ،مادامت العملية الإنتخابية فى الفقه القانونى والدستورى كل، لايتجزأ.

وتفسر هذه المفارقة الخاصة باستكمال اجراءات الترشيح فى بعض النقابات قبل إقرار القانون الجديد ،سر تصدر نقابة المهندسين بالذات لحركة المقاومة فى الأسابيع السابقة على جمعية ٥ مارس ،وسر استمرار المقاومة التى تقودها الآن القوى الديمقراطية فى نقابة الصحفيين،التى استكملت فيها أيضا إجراءات الترشيح قبل اصدار القانون،أما نقابة المعلمين فقد أفلتت لأن الانتخابات جرت فيها قبل ساعات من نشر القانون فى الوقائع الرسمية!

هجوم

ولأن الحملة ،لازالت مستمرة ،فإن دوائر الحكم لاتكتفى بما حققته من مكاسب،وهذا سر ضغوطها الكثيفة لإجراء الانتخابات فى نقابة الصحفيين ،ليس فقط وفقا للقانون الجديد،بل أيضا وفقا لأسوأ تفسيراته،بالإصرار على إجراء الانتخابات فى المؤسسات الصحفية،مع أن القانون لم ينص علي ذلك،ولم يحظر إجراءاتها فى دار النقابة،وهو ما صرح به بنفسه د.فتحى سرور رئيس الجهة الترشيعية التى أصدرت القانون.. ومع أن مجلس النقابة كان قد أصدر بيانا أكد فيه أن إجراء الانتخابات بهذه الصورة يهدد وحدة واستقلالية النقابة ويؤكد الولاء المؤسساتى على حساب الولاء للمهنة ويزيد من سطوة الإدارة ،ويزرع الحساسيات فى المؤسسة الواحدة وبينها وبين باقى المؤسسات ،فضلا عن أن كل المؤسسات الصحفية،تحيط عن قرب بدار النقابة،فهى أقرب مكان لموقع العمل.

ولاشك فى أن هذا الإلحاح يكشف عن أن الحكم يريد أن ينتقل من «نجاح» إلى «نجاح» **بجعل نقابة الصحفيين بولدوزر تطبيق القانون وأمثولة يحتذى بها** ،فهو باختصار يريد أن يستكمل مايعتبره «انتصارا» ،ولايقنع بما تحقق من تراجع

للهجوم بقية

فالحصار الراهن وأن ارتبط بالحلول الوسط،إلا أن آفاقه تشير إلى احتمالات مواصلة الهجوم فالأنباء لازالت تتواتر عن **مشروع قانون جديد للنقابات** العمالية لتأبيد سيطرة العناصر الصفراء فى الحركة العمالية بعد الفراغ الناشىء عن خروج كتلة كبيرة منها بسبب المعاش فى الدورة السابقة،وبعد الانتصارات التى حققها اليسار فى الانتخابات الأخيرة.

القوى الديمقراطية دخلت المواجهة دفاعا عن الحريات السياسية والنقابية

والأنباء لازالت تتواتر عن مشروع قانون يؤكد سلطة القضاء العسكري ويوسع حدود اختصاصه. وأيضا فإن الأنباء لازالت تتواتر عن نوايا هيبته ضد حزب العمل، وجريدة الشعب مالم يستقر تماما خط التهدئة.

وهذا المنطق يحمل آلياته الخاصة ويصعد برموزه بصورة قد يصعب معها بدقة التكهن باتجاه الريح لأنه في حمى المواجهة، أحيانا ما يغيب صوت العقل، ويزداد وزن أنصار «الهجوم الآن» بحثا عن غنيمة، ولو على اشلاء الحياة النقابية والسياسية.

كما أن آفاق هذا الحصار تنطوي على خطر تصاعد موجات الإرهاب بإغلاق منافذ التعبير الشرعي وتضييق الخناق عليها، فضلا عن دخولها في دوامة حرب المحاكم والانقسامات التي تطعن في جدارة أي مجلس نقابي منتخب، وقدرته على الاستمرار والخروج من هذه الدائرة لايبدو بسيطا لأن انصار «الهجوم الآن» لايشاركون احدا.

القناعة بأن تحريك الأغلبية «الغائبة» أو «الصامتة» يتطلب إصلاحا ديمقراطيا شاملا، وليس تشديد العقوبات!!

ولأن انصار الهجوم الآن لايؤمنون بمبدأ التعددية النقابية في مواجهة كل أشكال الاحتكار.

وهم أيضا لايرغبون في الحل السهل لأزمة حزب العمل، بمنح أنصار أحمد مجاهد الذي عارض تغيير الوجهة، حزبا يعبر عن قناعته، ويفضلون استمرار حرب الاستنزاف، على أن أحمد مجاهد ليس أقل من أحمد الصباحي.

وأنصار «الهجوم الآن» لاينطلقون من قناعة أن مواجهة الإرهاب ترتبط بقدرة القوى الديمقراطية «المقيدة» على انتزاع زعامة حركات الاحتجاج ويترتب على ذلك القول بأن حصاد الحملة الراهنة، وأن كان يشير الآن إلى حلول وسط وأنصاف هزائم وأنصاف انتصارات، إلا أن آفاقه تنذر بأن ماجرى كان مجرد جولة كبيرة، تتلوها جولات، تضعف بلاشك، من وحدة الشعب، في مواجهة الإرهاب، وتقدم له، كتلة بشرية، من المحبطين من قنوات الشرعية.. ومن علامات الحدود الجديدة لإمكانية المعارضة!

وفي الواقع فإن ما نجحت فيه دوائر الحكم، حتى الآن ليس تحجيم الجهاد أو الإخوان، بل تحجيم الوضع الذي كان يسمح بمقاومة الإرهاب.

البداية

السواد.. وبدايات الضوء

منذ أيام قليلة احتفلنا جميعا بنهاية شهر الصوم وعيد الفطر المبارك. ولقد كان طعم هذا العيد بالنسبة لنا فى مصر مختلفا عن أى عيد آخر. كان طعم المرارة فى حلوقنا يكاد يخنقنا ويفقدنا أى إحساس بالبهجة.

فكيف نشعر بالسعادة وهذا الارهاب الأسود يخنق الحياة فوق أرض مصر «المحروسة» ، ويغتال كل يوم شبابا فى عمر الزهور، سواء من رجال الشرطة، أو المواطنين عامة.

وكيف نشعر بالسعادة وحكامنا يظنون أنهم قد ورثوا الأرض وماعليها، وأن الحكم دائم لهم إلى الأبد.. فإذ بهم يبيعون ثروة شعب مصر التى تتجاوز ٣٠٠ مليار جنيه للأجانب برخص التراب، مقابل مكاسب شخصية وعمولات تزكم رائحتها الأنوف.. ويعيثون فى الأرض فسادا.. ويغتالون حلم الديمقراطية.. ويرتبون بليل لفرض سيطرة اسرائيل الصهيونية على مقدراتنا..

وكيف نفرح وأمتنا العربية من المحيط الى الخليج تسير بإصرار إلى الهاوية وحكامنا يفرحون للقاء رابين- كلينتون وحلفهما الاستراتيجى الجديد.. وكيف نبتهج بالعيد وحملة العداء فى الولايات المتحدة تتصاعد ضدنا.. وحليفنا السابق الاتحاد السوفييتى.. يغرق ويغرق..

ولم نكن نستطيع أن نخفى كل هذا السواد عن القراء، حتى ولو كنا نحتفل بالعيد. وهكذا فإن صفحات هذا العدد مكرسة كلها لتوضح وتشرح وتحلل للقارئ هذه الصورة.

وليست هذه دعوة لليأس. فاليسار هو الاصرار والأمل والتغلب على الظلام وقهره. ولكنها دعوة للحركة قبل فوات الأوان. صرخة لليسار والقوى الوطنية للتحرك قبل أن يقتلع الطوفان كل شئ..

ولن نيأس من تكرار هذه الدعوة والصرخة.. فبدايات الضوء تلوح من بعيد.. من جيوب للمقاومة هنا وهناك.. لابد وأن تتحول الى ضوء باهر عما قريب

وكل عام وأنتم بخير..

اليسار

سياسة الأرض المحروقة

تصعيد جديد للعنف

هشام مبارك

شهد الشهر الماضى تصاعدا ملحوظا فى الصراع الدموى الدائر بين تنظيم الجماعة الإسلامية وسلطات الأمن، فقتل خلال يوم واحد (١٠ مارس) ٢٢ شخصا من بينهم (١٧) من أعضاء الجماعة و (٥) من الشرطة فى مجابهات مسلحة فى أسوان والجيزة والقاهرة. ويزيد هذا العدد عن أعداد القتلى فى شهرى يناير وفبراير الماضين حيث سقط فيهما (٢٠) قتيلا.. وأذا مااستمرت معدلات العنف على هذا النحو فإن أعداد القتلى خلال العام الحالى ستتجاوز قرينتها فى الأعوام السابقة والتى بلغت ١١و٥٢و٨٣ خلال اعوام ٩٠ و٩١و١٩٩٢ على الترتيب..

ويأتى هذا التصاعد فى أعمال العنف فى سياق تغيرات فى استراتيجية الجماعة الإسلامية والسياسة الأمنية..فوفقا للسياسة الأمنية التى اقرتها وزارة الداخلية فى التعامل مع عناصر الجماعة الإسلامية، فإن خط التصفية الجسدية فيما يبدو هو الأسلوب الوحيد لتعامل أجهزة الأمن مع هذه العناصر خاصة تلك الى تنتمى إلى الجناح العسكرى فى الجماعة. وفيما يبدو فإن بداية تدشين هذا الخط كان فى قرية منقباد بأسيوط حيث قتل ٧ من أعضاء الجماعة وهم نياما. وقد آتى هذا التطور على السياسة الأمنية من ناحية كاستجابة لمشاعر الثأر المتعاظمة داخل جهاز الشرطة عقب مقتل ٩ من افرادها برصاص الجماعة الإسلامية من بينهم ٣ ضباط فى الاسكندرية والفيوم وديروط، وقد عبر وزير الداخلية عن هذه المشاعر فى سياق اجابة على سؤال للصحفيين عقب صدور حكم الاعدام على قاتل الضابط على خاطر قائلا بأنه كان يشفى غليله أن يقتل القاتل فى الحال ليس بحكم الأعدام. ومن ناحية ثانية فإن سياسة التصفية تمليها ضرورات عدم المخاطرة بحياة رجال الشرطة أثناء توجههم لاعتقال عناصر الجماعة الاسلامية المتحصنين فى منازلهم ويكون افراد القوة اهدافا سهلة لإطلاق النار عليهم، ومن ثم فإن المبادرة بتصفية من فى الوكر يمنع هذه المخاطرة حسبما تعتقد وزارة الداخلية.

وفيما يتعلق بالتغيرات التى ادخلتها الجماعة الاسلامية على استراتجية العنف التى تنتهجها والتى أملت السياسة الأمنية الجديدة فتتمثل أساسا فى اعتداءات الجماعة على السياح..

فى هذا السياق فإن أول أعمال العنف ضد السياحة، التى وقعت فى يونيو الماضى بالقاء عبوات ناسفة على معبد الكرنك، تعد خطا فاصلا بين مرحلتين فى استراتيجية الجماعة الإسلامية وسنسعى فى السطور القادمة لمعرفة الظروف التى أدت إلى تغيير استراتيجية الجماعة. وفى هذا السياق سنتجنب عن عمد مزاعم الجماعة الإسلامية

بأن اعتداءها على السياح جاء ردا على تشرهم للإنحلال، لأن هؤلاء السياح ظلوا يرتادون المناطق الأثرية فى جنوب مصر ولم يتعرضوا لأية اعتداءات رغم أن هذه المناطق (الجنوب) تعد معاقل نفوذ الجماعة الإسلامية..

من المعروف ان الوعاء التنظيمى للجماعة الإسلامية يتكون من جناح الدعوة الذى يتولى نشر فكر الجماعة فى المساجد والمناطق السكنيه والقطاعات الطلابية والجناح العسكرى المسئول عن القيام بأعمال العنف ضد أعداء «الإسلام» من وجهة نظر الجماعة الإسلامية.. وقد أنشأ الجناح العسكرى فى عام ١٩٨٩ بعد اشتباكات مطولة مع الأمن فى ظل زكى بدر وزيرة الداخلية فى الفترة من (٨٦-١٩٩٠) وكانت وظيفة الجناح العسكرى القيام بأعمال «عنف منضبط» كنوع من الردع لجهاز الشرطة لإجباره على التراجع عن مهاجمة معاقل الجماعة الإسلامية، على أن تلتزم الخلايا العنقودية لهذا الجناح والتى جرى توزيعها جغرافيا (انظر شكل (١)) على مناطق نفوذ الجماعة، بالقيام بأعمال الردع فى المنطقة التى يضغط فيها الأمن فقط... وهو ما يفسر اقتصار عمليات العنف التى يقوم بها الجناح العسكرى للجماعة فى مناطق بعينها دون أن تمتد إلى مناطق آخرى من نفوذ الجماعة طالما لم تشهد هذه المناطق آية توترات أمنية.. حتى عمليات الإغتيال التى أستهدفت رجال الشرطة كانت تتم بواسطة خلايا تتبع الجناح العسكرى فى مناطق عمل رجال الشرطة مثل عملية اغتيال مخبر اسنا فى ابرايل الماضى.. ويخرج عن نطاق قاعدة «التخصص الجغرافى» عمليتى اغتيال رفعت المحجوب والدكتور فرج فودة وكلتاهما وقعت فى القاهرة.. ووفقا للمعلومات فى القضيتين حسبما اعترف المتهمون فقد جرى تخطيطهم وتنفيذهم بواسطة القيادة المركزية للجناح العسكرى والعملية الأولى كانت ردا على اغتيال قيادة مركزية فى الجماعة الاسلامية، وهو علاء محيى الدين المتحدث الرسمى للجماعة الاسلامية بينا كانت الثانية «فرج فودة» ردا على هجومه

على افكار الجماعة الاسلامية حسبما تزعم الجماعة.. والنتيجة التى نستخلصها هى أن عمليات العنف التى تتم ضد مسئولين كبار فى العاصمة تكون من مسئولية القيادة المركزية للجناح فقط، بعد التشاور مع مجلس شورى الجماعة الذى يتولى الاشراف على

جناح الدعوة (الجناح العلنى).. هذه المقدمة التى طالت ضرورية لفهم تداعيات أعمال العنف التى وقعت فى الفترة من يونيو الماضى وحتى الآن..

ظل الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية محل إعجاب وزهو عضوية الجماعة باعتباره «الذراع الطويلة» «أو «السيف البتار» على حسب تعبيرات الجماعة، وحالة الاعجاب هذه تجدها تفضح فى وثائق الجماعة السرية وهى حالة مشابهة لما كان يحظى به «الجهاز السرى» للأخوان المسلمين فى الأربعينات..لكن هذا الأعجاب تعرض لهزة عنيفة بعد المذبحة الطائفية ضد الأقباط فى قرية صنبو، بعد أن عجزت «الذراع الطويلة» عن ردع أجهزة الأمن فى حملاتها المكثفة على معقل الجماعة فى ديروط فتساقطت القيادات سريعا فى يد الأمن واغلقت المساجد، وبدا الجناح العسكرى عاجزا عن الرد بفاعلية كما كانت تتوقع الجماعات وتكرر عجز هذا الجناح فى عملية أسنا بمحافظة قنا عقب اغتيال المخبر، فعصف جهاز الأمن بقيادات الجماعة هناك وتمكن بضربة واحدة من اعتقال اعضاء مجلس شورى المحافظة وعلى رأسهم الأمير بدر مخلوف.. وفى عمليتى ديروط وقنا لم يكن الجناح العسكرى للجماعة قادرا على مديد العون للجماعة..

ولأن ضربتين فى «الراس توجع» قنا وديروط «فإن الجناح العسكرى وخاصة فى قنا ارتأى أن تنفيذ عمليات انتقامية ضد السياح تحقق فوائد جمة: فمن ناحية تعيد الصورة الزاهية «للذراع الطويلة» و«السيف البتار» القادر على الردع.. كما أن هذه العمليات ستمثل ضربة موجهة للدولة فى

«عزيز لها» حيث تمثل السياحة مصدرا هاما للدخل القومى لامحيص عنه فى ظل الأزمة الاقتصادية الراهنة.. واخيرا فإن هذه العمليات ستؤدى إلى تشتيت جهود الأمن بفتح جبهة جديدة فى الصراع يحتاج تأمينها اعدادا ضخمة من قوات الشرطة، الأمر الذى سيؤدى إلى خلخلة قبضة الأمن على مناطق قنا وديروط.

مقتطفات من تصريحات المسئولين

«الشرطة حسمت معركتها مع الإرهابيين منذ فترة طويلة»

وزير الداخلية- الأخبار ٩ فبراير

« إن أجهزة الأمن تمكنت من كشف جميع الحوادث الإرهابية.. وتم ضبط ٩٥٪ من المتهمين فى هذه القضايا..»

وزير الداخلية - الاخبار ٣١ يناير

«إن جميع قيادات وكوادر المتطرفين يوجد بهم حصر لدى اجهزة الأمن وانهم تحت السيطرة»

وزير الداخلية - الاهرام ٣٠ يناير

«حذر رئيس الجمهورية من انتشار ظاهرة الارهاب وأكد أنه يهدد كل جوانب الحياة على أرض مصر..»

وفد ٢٦ يناير

«هناك مايبرر اعتقادنا أن السودان يقوم بتهريب الاسلحة الى مصر..»

مبارك- الجمهورية ٢٥ يناير

«وزير الداخلية ينفى وجود معسكرات الارهاب بالسودان وتمويل ايران كلام جرايد»

الشعب ٢٥ ديسمبر

«ان معلوماتنا تفيد بأن هناك بعض المعسكرات فى السودان»

مبارك فى مؤتمر صحفى بتاريخ ١٦ ديسمبر

«نفى اللواء حسن الألفى محافظ اسيوط أى علاقة للجماعة الاسلامية بالاعتداء على السياحة.. واكد تورط المخابرات الصهيونية فيها»

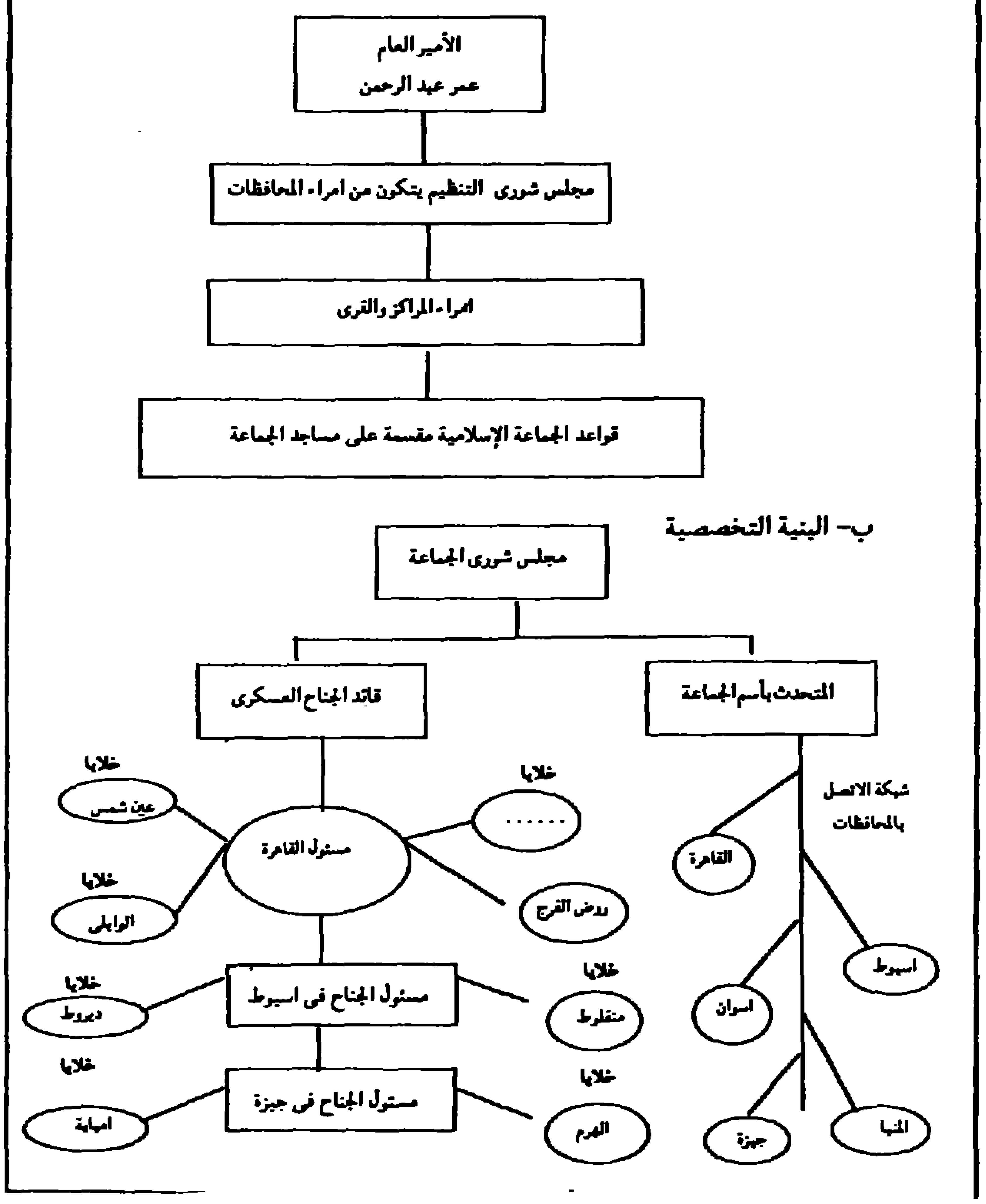
الشعب ٢٣ يناير

ولم يكن مصادفة أن تبدأ عمليات العنف ضد السياح فى محافظة قنا ثم أسيوط، وعندما يتكرر الوضع فى منطقة أمبابة عقب الحملة الأمنية فى ديسمبر الماضى، نشهد احداث عنف ضد السياحة فى الهرم التى يجمعها وأمبابة محافظة الجيزة.. وفيما يبدو فإن الجناح العسكرى ظل امينا لقاعدة «التخصص الجغرافى» حيث وقعت اعمال العنف ضد السياح فى المحافظات التى شهدت توترا امنيا «انظر جدول الاعتداء على السياحة» فلم تشهد محافظات المنيا وسوهاج وأسوان أية أعمال عنف تستهدف السياح رغم اكتظاظها بهم بوجود آثار سياحية بهم.. ولكن بعد مقتل ٩ فى أسوان (١٠ مارس) فانها مرشحة لتشهد اعمال عنف ضد السياح هناك.

ولكن موقف الجماعة الإسلامية من أحداث الإعتداء على السياحة كان مثيرا للانتباه.. فوجدنا تصريحات صادرة من الجماعة تؤكد وبعضها ينفى مسئوليته عن هذه الأحداث.. فوفقا لتصريحات المتحدث الرسمى بأسم الجماعة الإسلامية والتى طيرتها وكالات الأنباء ونشرتها جريدة الوفد فى ١٠ ، ٢٣ أكتوبر الماضى، فإنه يقر بمسئولية الجماعة عن أحداث اطلاق النار على باصات السياحة ويضع شروطا لموقف الجماعة لاعتداءتها على السياح وهى: «الافراج عن قيادات الجماعة المعتقلين.. ووقف التعذيب الذى يتعرضون له فى السجون.. والسماح للجماعة الإسلامية بممارسة نشاطها فى المساجد..» لكن بيانا آخر نشرته جريدة الشعب فى ٢٣ ديسمبر صادر عن الجماعة الاسلامية نفت فيه مسئوليتها عن أحداث السياحة وأن المسئولين عنها «مجموعات من الشباب صغير السن فى الجماعة الإسلامية» تتصرف بشكل فردى بعد أن اعتقلت قياداتها، وطالبت الجماعة الدولة بالإفراج عن قيادات الجماعة لتتمكن

شكل رقم (١)

أ- جناح الدعوة



المصدر : المساء

التاريخ : ٦ ابريل ١٩٩٣

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من إعادة السيطرة على العناصر المسئولة عن أحداث السياحة ، وأن الاعتداء على السياح ليس من سياستها.

وهذه البيانات المتناقضة قد تكون مؤشرا على وجود صراع داخل الجماعة الإسلامية بين جناح الدعوة وبين الجناح العسكرى. ووفقا للمعلومات المتوافرة فإن قيادة جناح الدعوة والموجودة بمحافظة المنيا هى التى اصدرت البيان الذى نفى مسئولية الجماعة عن احداث السياحة، وهذه القيادات سعت منذ تصاعد اعمال العنف فى أسيوط بين الشرطة والجماعة الى تهدئة الأوضاع لرؤيتها بأن صراعا شاملا مع الدولة لن يكون فى صالح الجماعة الإسلامية فى هذه اللحظة، وأن اعمال عنف ضد السياح ستعجل بالصراع الشامل..

وربما يفسر هذا التحليل الهدوء الأمنى الذى تتميز به محافظة المنيا عن دون محافظات الجمهورية رغم التواجد الكثيف للجماعة الاسلامية فيها..

إن مثل هذه الصراعات يتوقع حدوثها بين التيارات المتعجلة للعنف (جناح عسكرى) والتيارات الداعية الى تأجيله أو ضبطه وخاصة فى فترات التشدد الأمنى، حيث يكون هذا الضغط - الأمنى - عاملا مؤثرا على ذوبان التماسك التنظيمى.. وقد تكررت هذه الصراعات تاريخيا بين الجناح العلنى للأخوان وجناحها العسكرى (الجهاز الخاص) فى فترتين.. الأولى فى نهاية الأربعينات عقب اغتيال المستشار الخازندار وتفجير محكمة الأستئناف وقد وصف حسن البنا القائمين بهذه العمليات بأنهم «ليسوا اخوانا وليسوا مسلمين» كما تكرر صراع مشابه اثناء تولى حسن الهضيبى منصب المرشد العام خلفا لحسن البنا الذى سعى الى السيطرة على الجهاز السرى بهدف حله أو تلجيمه فى أسوء الظروف. والثابت تاريخيا أن عملية الاغتيال الفاشلة ضد جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية والتى نفذها الجناح العسكرى للأخوان لم تكن بموافقة المرشد أو الجناح العلنى للجماعة.

فى هذا السياق - انفلات الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية - كان حادث مقهى التحرير، فبينما اعلنت وكالة الأسوشيتدبرس نقلا عن الجماعة الإسلامية فى أسيوط مسئوليتها عن الحادث، اذاعت B.B.C ووكالة رويتر بيانا تلقته من الجماعة تنفى فيه مسئوليتها عن هذا الحادث - واياكان صحة تحليلنا عن وجود صراع بين الجناح العسكرى وجناح الدعوة داخل الجماعة الإسلامية الذى ستؤكده الايام القادمة أو تنفيه، فإن حادث التحرير كان منعطفا خطيرا لمنحنى العنف، ويحمل دلالات عديدة؟ أهمها

(١) يعد هذا الحادث الأول من نوعه الذى ينجح فيه الجناة فى أستخدام مادة «تى. إن. تى» شديدة الإنفجار مع جهاز (تايمر) لضبط انفجارها فى وقت معين.. وهذا الأسلوب يعد مؤشرا على القدرة التسليحية للجناح العسكرى على عكس ماكان شائعا بأن تسليحه يقتصر على البنادق الآلية وقنابل «المولوتوف» و«الكرنكلا» التى يسهل اعدادها حيث يجرى تحضيرها من بارورد «بمب الأطفال» ومسامير وبنزين مع فتيل اشتعال. وهذه القنابل جرى استخدامها على نطاق واسع فى عمليات الهجوم على عربات الشرطة فى امبابة وفى الاعتداء على السياح.. بينما لم تستخدم « ت. ن. ت» سوى فى عمليتين فاشلتين هما محاولة الاغتيال الفاشلة لزكى بدر فى ديسمبر ١٩٨٩، وانفجرت الشاحنة فى سائق السيارة الملغومة المعدة لتفجيرات موكب وزير الداخلية.. والثانية فى قطار الصعيد وانفجرت فى حاملها وقتلته قبل أن يتمكن من القائها على وحدة حراسه قناطر ديروط..

ويعد نجاح الإرهابين فى استخدام «ت. ن. ت» بنجاح وبشكل موقوت، خطرا بالغا إذ يمكن استخدام هذا الأسلوب فى عمليات جديدة.. ويزيد من مخاطر هذا الأسلوب حال تمكن الإرهابيين من تطويره باستخدام نظام التفجير عن بعد «بريموت كنترول»

(٢) يكشف حادث التحرير عن خسة ونذالة مرتكبيه وعدم اكتراثهم بأرواح الأبرياء من المصريين؟ خاصة وأن الجناة يدركون بأن قوة القنبلة (٧٥ جرام) كافية لقتل واصابة عدد كبير من المواطنين.. وهو مايعني أن أعمال عنف قادمة سيجري تنفيذها دون الاعتداد بأرواح ابرياء وقد تكون هذه الأهداف منشآت حكومية.

(٣) إن تنفيذ عملية المقهى في وسط القاهرة تهدف للبرهنة على أن أجهزة الأمن غير قادرة على توفير الأمن ليس فحسب في اقاصي الصعيد انما ايضا في قلب العاصمة، كما هدفت العملية لتكون المسمار الأخير في نعش السياحة

في هذا السياق أعلنت شركات التأمين الأوروبية امتناعها عن تأمين الأفواج السياحية المتوجهة إلى مصر عقب الحادث، وهو مايعني ضرب السياحة لفترات قد تطول في المستقبل.

(٤) يكشف الحادث -والى حد كبير- عن ضعف فعالية أجهزة الأمن في مواجهة نشاط الجماعات الإسلامية رغم السلطات المطلقة الممنوحة لها بمقتضى قانوني الطوارئ والأرهاب فضلا عن ماانتزعته لنفسها بالمخالفة للدستور مثل حملات الاعتقال العشوائي واستخدام التعذيب والقتل خارج القانون.. كما يفضح الحادث تصريحات وزير الداخلية الوردية عن نجاح أجهزة الأمن في القضاء على الجماعات الإسلامية..

وتثير تصريحات المسئولين عن أحداث العنف التباسا لدى الرأي العام، فهناك من يؤكد على قرب القضاء على الجماعات المسئولة عن العنف بينما البعض يحذر من استمرارها «انظر مقتطفات من هذه التصريحات في هذا التقرير».

وفي تصعيد جديد للعنف، أعلن المكتب الخارجي للجماعة الإسلامية من مدينه بيشاور على الحدود الأفغانية الباكستانية في بيان معنون «الرصاص بالرصاص قصاص»، بأن الأهداف القادمة لأعمال العنف هي الاستثمارات «المصرية والعربية والأجنبية».. ودعا البيان «المستثمرين المصريين والعرب والأجانب إلى إنهاء استثماراتهم في اقرب وقت» وطالب «الدول العربية والأجنبية أن تطلب من رعاياها في مصر مغادرتها فورا..» .. وقد اذاعت هذا البيان الـ B.B.C ووكالة رويتر في ٥ مارس الماضي.. ويثير البيان عدة قضايا..

(١) اذا صح تحليلنا السابق شرحه عن الصراع بين جناح الدعوة والجناح العسكري، فأن هذا الصراع قد حسم لصالح الجناح العسكري بتدخل «الأخوة الكبار» في بيشاور كما يطلق عليهم.. فمن المعروف أن قيادات الجماعة الموجودة هناك لها اليد العليا في تدبير شئون الجماعة، فهناك قيادات مثل محمد شوقي الأسلامبولي وطلعت فؤاد قاسم وعبد الأخر حماد وطلعت ياسين همام. والأخير هو قائد الجناح العسكري منذ أنشأه في عام ١٩٨٩ وحتى الآن ويتجول مابين بيشاور والخرطوم والقاهرة.

(٢) تعد هذه المرة الأولى التي تصدر

بيان بأحداث السياحة

١- القاء قنبلتين على معبد الكرنك بالأقصر (٢٤ يونيو)
٢- اعتداء على اتوبيسين للسياحة فى اسنا وقنا (اغسطس)
٣- اعتداء بالرصاص على باخرة سياحية قرب المنيا (أكتوبر)
٤- اطلاق الرصاص على اتوبيس سياحى عند ديروط ومقتل سائحة انجليزية (أكتوبر)
٥- إطلاق الرصاص على اتوبيس سياحى فى محافظة قنا أصيب ٦ (نوفمبر)
٦- اطلاق النار على اتوبيس سياحى فى اسيوط (يناير)
٧- القاء عبوة ناسفة على اتوبيس سياحى فى الهرم (يناير)
٨- إلقاء ٣ عبوات ناسفة على اتوبيس سياحى بالهرم (فبراير)
٩- اطلاق النار على اتوبيس سياحى بمنفلوط فى اسيوط (فبراير)

قيادات بيشاور بيانا علنيا يتعلق بأعمال العنف في مصر، فهذه المهمة كانت ملقاة على عاتق المتحدث الرسمي للجماعة بمصر. وفي تقديرنا فان اعلان الاستعمارات كأهداف للعنف من بيشاور، يستتبع بالضرورة إرسال عناصر من الجماعة الإسلامية الموجودين في بيشاور إلى مصر لتنفيذ هذه العمليات.. وهذه العناصر تختلف من ناحية المهارات في تنفيذ أعمال العنف نظر لما اكتسبوه من خبرات في الحرب الأفغانية. وهو مايعني في حالة تنفيذ التهديدات المعلنة بأن أعمال العنف المرتقبة ستكون خسائرها جسيمة..

(٣) إن قاعدة «العنف المنضبط» بهدف الردع و«العنف المحدد جغرافيا» والتي سبق إيضاحها، تصبح من مخلفات فترة ماضية اتسمت بالصراع المحدود بين الدولة والجماعة الإسلامية.. لذلك فان مسرح عمليات العنف سيشمل جميع المحافظات التي تشهد صراعا بين الأمن والجماعة أو التي لم تشهد هذا الصراع.. وعليه فإن محافظات المنيا وسوهاج وغيرها مرشحة لأعمال عنف واسعة النطاق منتظر وقوعها في الأيام القليلة القادمة.. ومكمن الخطورة هنا أن المنيا وسوهاج تتميز أن بتواجد كثيف لأعضاء الجماعة الإسلامية وخاصة المنتسبين منهم للجناح العسكري..

ومايشعر به المرء هو أن مصر موشكة على دخول مرحلة أشبه بحرب عصابات المدن بين الأمن وعناصر الجماعة الإسلامية؟ والنموذج الجزائري هو الأقرب للتكرار، اذا لم نجد حلا مناسبا وسريعا.. وفي تقديري فان تأثيرات هذا الصراع الدامي ستكون وخيمة محليا وخارجيا.. فالهامش الديمقراطي ومنظمات المجتمع المدني ستكون عرضة للعصف بها، ولن يكون هناك حق التعبير عن الرأي الا لهؤلاء المؤيدين والداعين إلى مزيد من الإرهاب والعنف المؤسس.. بينما سيكون متاحا لحزب العمل وللاخوان الاختيار بين تأييد الدولة بوضوح او الأنزواء.. وفيما يتعلق ببقية الاحزاب لن يكون مطلوبا منهم أكثر من استمرار نفس الخط الحالي.

بينما خارجيا فان توترا ملحوظا سيصيب العلاقات المصرية السودانية قد يكون ناجما عن عملية عسكرية محدودة ضد الأماكن التي تزعم المعلومات المتناثرة بأنها تحوي معسكرات للإرهاب..

الإسلاميون والعنف

١٩٨٧ - ١٩٩٣